النهج الديمقراطي

• العدد: 421/ 422

عدد مزدوج

من 3 إلى 30 غشت 2021

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

سياسات الهجرة بين المراقبة والعنصرية والقوانين المجحفة

ضيف العدد:

سعيد طبل

كلمة العدد

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، من المنتظر أن تشن الأبواق المخزنية، بل حتى قوى اصلاحية، هجوما واسعا وشرسا على القوى المتبنية والمدافعة على موقف مقاطعة هذه الانتخابات. وستتهمها ب"العدمية" و"التطرف" و"عدم طرحها لبديل" وستبرر مشاركتها في الانتخابات ب"مواجهة الفساد والمفسدين" و"الدفاع عن مطالب الشعب" و"التغيير من داخل المؤسسات التمثيلية". وستقدم العديد من الوعود الوردية للناخبين والناخبات.

لنتفحص هذه الاتهامات والتبريرات:

هل هناك من عدمية وتطرف أخطر من إيهام الشعب بإمكانية تغيير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية نحو الأحسن من خلال المشاركة في الانتخابات وبواسطة المؤسسات المنبثقة عنها وهو الذي خبر، من خلال تجربة ستين سنة من الانتخابات المخدومة والدساتير الممنوحة والبرلمانات الصورية، ليس عبثية هذه اللعبة المسماة "ديمقراطية"، زيفا وبهتانا، فحسب، بل تكريسها للحكم الفردي المطلق والاستبداد المخزني وللاختيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرجعية العدوانية ضد حقه في حياة كريمة؟ وهل الثمانون في المئة، على الاقل، من الشعب المغربي التي تقاطع الانتخابات وتحتقر، بل تعادي المؤسسات المنبثقة عنها "عدمية" و"متطرفة" ولا تعرف مصلحتها؟ إنه احتقار لشعبنا وتجاهل لنمو وعيه الحسي السليم بطبيعة هذه اللعبة المشئومة وهذا الفخ الذي ينصب له لتأبيد نظام استبدادي واستغلالي وريعي ومفترس.

والبديل الذي نطرح، وهو، طبعا، يتطلب نضالا طويلا وشاقا ورافضا للقبول بالأمر الواقع بتبرير "الواقعية" و"الاعتدال" وغير ذلك من المبررات الواهية والمغلطة. ويتركز هذا البديل على:

-أولا، العمل، دون كلل أو ملل، على تنمية وتطوير المقاطعة التلقائية إلى مقاطعة واعية، أي تحويل وعي الشعب الحسي إلى وعي عميق بطبيعة النظام السائد وعدم قابليته للتغيير، على الأقل، بواسطة انتخابات متحكم فيها ومؤسسات منتخبة وحكومة لا حول ولا قوة لها في اتخاد القرارات وفرض الاختيارات والسياسات المصرية بالنسبة له وللأجيال القادمة.

-ثانيا وتأسيسا على ما سبق، اعتبار أن التغيير سيكون من صنع الشعب ومن خارج هذه المؤسسات. وهو ما يستوجب تنظيم وتوحيد صفوفه وتصعيد وتنويع وتوحيد نضالاته وتوفير، كخطوة هامة نحو هذا الهدف، كل أشكال الدعم لأي نضال تخوضه، هذه الفئة أو الشريحة أو تلك، من أجل مطالبها المشروعة. إن هذه المسألة جوهرية وتتطلب من القوى الطامحة للتغيير لصالح الشعب، أن تعطي أقصى الاهتمام للتنظيمات الذاتية للجماهير والانخراط فيها وتحصينها ضد الاختراقات المخزنية وضد سعي العديد من القوى الركوب عليها لتحقيق مصالحها الضيقة الخاصة. وفي المقابل، يجب على هذه التنظيمات أن لا تضع كل القوى السياسية والنقابية والجمعوية والمجتمعية في نفس السلة لأن تلك مسألة خاطئة حيث هناك قوى تقدمية وديمقراطية وجذرية وحية صادقة في نضالها من أجل التغيير لصالح الشعب المغربي الذي لن تحقق هذه التنظيمات الذاتية أهدافها، كل أهدافها المشروعة، بشكل لا رجعة فيه، إلا في ظله.

- ثالثا، مواجهة، بكل حزم واستماتة، أية محاولة لشق وحدة الشعب وتسعير التناقضات الثانوية الموجودة وسطه ورفض الفيتوات والاشتراطات القبلية بين القوى المناضلة من أجل التغيير لصالح الشعب، أيا كانت مرجعيتها الفكرية وموقعها الطبقي وسط الشعب، شريطة أن تنبذ الارهاب والانقلابات وأن تكون مقتنعة بأن التغيير سيكون من صنع الشعب وليس من صنع نخبة أو زعيم ملهم، وأن تسلك طريق النضال الجماهيري، بمختلف أشكاله كأسلوب أساسي لفرض التغيير.

-رابعا، بلورة شعار يكثف المطلب الشعبي الأساسي في الفترة الحالية. هذا الشعار الذي يجب أن يستهدف العدو الذي راكم الشعب الحقد ضده وبالتالي القادر على لف أوسع جبهة شعبية حوله. هذا الشعار الذي يشكل المدخل الضروري والذي لا محيد عنه لفتح الطريق أمام التغيير الحقيقي. وفي هذا الاطار، حدد النهج الديمقراطي المخزن كالعقبة الكأداء التي تقف سدا منيعا أمام أي تغيير حقيقي وطرح شعار التخلص منه كمهمة للفترة الحالية.

أما مسألة، المشاركة في الانتخابات لقطع الطريق أمام الفساد والمفسدين(ات)، فأنها، في أحسن الأحوال، وهم تفنده التجارب السابقة التي أدت إلى المزيد من استشراء الفساد لأنه سلوك متجذر في النظام المخزني بل هو أحد أساليب الحكم في بلادنا. ولذلك، لاغرابة أن يتحول جل الذين كانوا أكبر المنتقدين للفساد والذين جعلوا، في برامجهم الانتخابية، من محاربته أولوية بالنسبة لهم، من أكبر الفاسدين والمفسدين.

النهج الديمقراطي يعبر عن رفضه للاجهاز على صندوق المقاصة 2

الحريات النقابية بالقطاع الصناعي 4

العطش والجفاف يهددان مستقبل الشعب 6

الثورة استحقاق يجب الإعداد له 13

مقاومة النساء إقليمياً والسياسات المناهضة لها 18

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يعبر عن رفضه للاجهاز على صندوق المقاصة بدعوى تمويل برنامج الحماية الاجتماعية

عقدت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها يوم 29 يوليوز 2021، تدارست خلاله مستجدات الأوضاع الدولية والاقليمية والوطنية والتنظيمية، وقررت تبليغ الرأي العام المواقف التالية:

- استياءها لاستمرار معاناة الطبقة العاملة وعموم الكادحين من السياسات التي يتبعها المخزن وتحميلهم تبعات الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد19-. بالمقابل، تحيي الكتابة الوطنية عاليا النضالات لتي تخوضها الطبقة العاملة دفاعا عن مصالحها ومن بينها نضالات عمال وعاملات النظافة بكل من الدار البيضاء والقنيطرة وسلا، وكذا النضالات التي نظمتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/إم ش يوم 28 يوليوز الجاري تحت شعار "موحدون/ات ومتضامنون/ات في المطالبة بتنفيذ الالتزامات وتحقيق مطالبنا العادلة".

- شجبها لتوجه المخزن نحو تصفية صندوق المقاصة بذريعة تمويل برنامج الحماية الاجتماعية وإلى رفع الدعم التدريجي عن بعض المواد الأساسية كالسكر والدقيق وغاز البوتان كما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2022 قصد تمويل الحماية الاجتماعية، انصياعا لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، وهو ما سيزيد من تدهور وضعية الطبقات الشعبية التي تعاني منذ عقود من الغلاء والبطالة والهشاشة في العمل وغياب أو ضعف الخدمات الاجتماعية، في مقابل تجميد عملي للأجور. وتؤكد الكتابة الوطنية على رفضها تمويل برنامج الحماية الاجتماعية عبر تصفية صندوق المقاصة بدل اللجوء لسن ضرائب على الشركات الكبرى وكبار الأغنياء.

- تسجيلها لتدهور الوضعية الصحية جراء الارتفاع المتسارع لعدد الحالات التي يسجلها المغرب للمصابين بفيروس كورونا والذي تجاوز حاجز 9000 حالة يوميا، مما أدى إلى اكتظاظ العديد من المراكز الصحية ووصولها إلى حالة حرجة، في ظل الضعف الكبير الذي يعاني منه القطاع الصحي العمومي واكتفاء القطاع الخاص بالبحث عن الربح وتحويل الخدمات الصحية إلى سلعة. وفي الوقت ذاته، تدعو الكتابة الوطنية عموم المواطنين/ات إلى المزيد من الالتزام بالتدابير الوقائية حفاظا على سلامتهم وحياتهم.

- تفاقم أزمة العطش في العديد من المدن كإيموزار كندر والسهول وصفرو ووزان ومعاناة ساكنتها من العطش، نتيجة لسيطرة العديد من الشركات الاحتكارية على الموارد المائية والاستغلال المفرط للفرشة المائية من قبل كبار الملاك الزراعيين، مما حذا بالعديد من المواطنين/ات إلى تنظيم وقفات احتجاجية للمطالبة بحقهم المشروع في الماء، قوبلت كما العادة بترهيب كبير من خلال انزالات أمنية كثيفة.

- تؤكد الكتابة الوطنية على مقاطعة المواطنين/ات للانتخابات المخزنية المقبلة، وهو الموقف الذي تجسده الجماهير في كل مناسبة انتخابية تعبيرا منها عن سخطها وعدم ثقتها في المسار الانتخابي برمته، باعتباره مجرد فولكلور لتجميل وجه المخزن القبيح واستمرار ذوي المصالح في استغلال كراسيهم باسم الجماهير للمزيد من قهرها واستغلالها.

- إدانتها للأحكام الجائرة والقاسية التي صدرت في حق كل من الصحفيين سليمان الريسوني وعمر الراضي، وكذا المناضل نور الدين العواج، والذي يندرج في إطار الهجمة البوليسية والتغول المخزني الذي أصبح اليوم يبين بوضوح تحول المغرب إلى دولة بوليسية، الشيء الذي يفند كل محاولاتها لتلميع صورتها على المستويين المحلي والدولي.

- تؤكد على خطورة التحقيق الذي قامت به 17 مؤسسة إعلامية دولية، بتنسيق من منظمة "فوربيدن ستوريز" ومنظمة العفو الدولية، والذي تشير من خلاله إلى تورط المخزن في التجسس على أكثر من 10.000 مواطن/ة مغربي/ة وأجنبي من بينهم صحفيين ونشطاء من خلال برنامج "بيغاسوس" الذي طورته شركة "إن إس أو" الصهيونية. وتأتي هذه الاتهامات في سياق نزوع المخزن إلى تخويف المواطنين/ات ومحاولة إلصاق التهم بالمناضلين/ات. كما تدين كل محاولات التجسس على كافة المناضلين السياسيين والنقابيين والحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني.

- إدانتها لاستمرار مسلسل التطبيع والذي كانت آخر مظاهره استقبال رحلات مباشرة تربط مراكش بالكيان الصهيوني والبهرجة المذلة التي صاحبتها في استقبال "السياح" الصهاينة. وتثمن الكتابة الوطنية بهذه المناسبة المبادرات النوعية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وحملتها الناجحة ضد الغزو السياحي الصهيوني.

- في تونس تسجل الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي ان السيرورة الثورية دخلت مرحلة جديدة تتمثل في انفجار التناقضات الداخلية للمنظومة الحاكمة مما حذا بالقطب المتمثل في الرئيس قيس سعيد بالانقلاب على الدستور وبمحاولة تهميش باقي الاطراف السياسية المعبرة عن مصالح الكتلة الطبقية السائدة. إن هذه الصراعات تهدد مصالح الشعب وتهدف الى اجهاض السيرورة الثورية ولذلك تؤكد الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي على ان الحل السديد للازمة التي يعاني منها الشعب التونسي يكمن في إرساء سلطة شعبية حقيقية واستكمال مهام الثورة بالقضاء على المنظومة برمتها وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية والشعبية بتونس الشقيقة.

الرباط في: 29 يوليوز 2021

النهج الديمقراطي بجهة الشرق

تدهور الوضع الصحي بجهة الشرق نتيجة السياسة اللاشعبية للنظام وحكومته

تعرف المناطق الشرقية في الشهور الأخيرة احتجاجات واسعة بمختلف أقاليم الجهة الشرقية (جرسيف، تاوريرت، تالسينت/ إقليم فيجيج، زايو، الدريوش...) للتنديد بالتدهور الخطير للوضع الصحي نتيجة غياب أو ضعف البنيات الصحية (غياب مستشفيات إقليمية بالمعايير الدولية، قلة أو غياب الأطباء ذوي التخصصات المختلفة وأطباء التوليد، بعد الوحدة الطبية لمحاربة داء السرطان، تزايد المصحات الصحية الخاصة، نقص الأدوية والتجهيزات الطبية الدقيقة...) مما يؤدي إلى وفيات عديدة بفعل نقل المرضى في ظروف مزرية إلى المستشفى الجامعي بوجدة، وعدم القدرة على التدخل السريع للحالات المستعجلة، وأمام تفاقم هذا الوضع والتمادي في الاستهتار بالحقوق الصحية خاصة للكادحين، فإن النهج الديمقراطي بالجهة الشرقية يعلن للرأي العام ما يلي:

إدانته واستنكاره للسياسات اللاشعبية للنظام المخزني وحكومته الرجعية في ميدان الصحة العمومية، وتحويل الصحة إلى سلعة عبر تشجيع الخوصصة وغلاء الخدمات الصحية بالنسبة الطبقات الوسطى فأحرى بالنسبة للعمال والكادحين والإهمال المنهج للصحة العمومية؛

تضامنه مع مختلف النضالات الجماهيرية المطالبة بالحق في الصحة العمومية الكاملة وتوفير مستشفيات حقيقية ومتخصصة في تالسينت وبني تادجيت وفيجيج وجرسيف...؛

استنكاره لعدم المبالاة بنضالات الشغيلة الصحية ومطالبها المتعلقة بتحسين الخدمات الصحية ؛

مناداته لمختلف القوى التقدمية والديمقراطية والحية إلى أوسع عملية تضامن مع النضالات الجماهيرية المطالبة بالحق في الصحة العمومية الجيدة بأقاليم الجهة الشرقية.

النهج الديمقراطي الكتابة الجهوية للشرق

26 يوليوز 2021

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تالسينت

تطورات معركة الحق في الصحة

تقديم:

إن الحديث عن معركة الحق في الصحة هذه السنة، والدفاع عن مجانية ولوج الخدمات الصحية هي استمرارية لمعارك خاضتها جماهير بلدة تالسينت في العقد الأخير. فمنذ انفجار حركة عشرين فبراير 2011 ووعي جماهير تالسينت بواقع الصحة المزري بالمنطقة خصوصا البعد عن أقرب مستشفى اقليمي وجامعي وضعف الخدمات الطبية بالمركز الصحي لتالسينت والكثافة السكانية التي تعرفها المنطقة، جعل الساكنة تتوحد وتدافع عن هذا القطاع الحيوي والحساس،حيث انتزعت وعدا ببناء المستشفى المتعدد التخصصات بعد معارك نضالية بطولية، مرورا بمعارك البلدة حول تشيد مستشفى متعدد التخصصات سنة 2014 وسنتي 2016/2017 والتي أجبرت النظام المغربي الاستجابة للمطلب وإخراجه لحيز الوجود رغم الوثيرة البطيئة في الأشغال.

إن المبتغى من هذا التقديم تبيان صيرورة النضال حول حقل الصحة التي دافعت عنه جماهير تالسينت بقوة في العقد الأخير وكذلك لتبيان إن الصراع سمة ميزت الوضع في الشارع نظرا لطبيعة السياسة التي ينهجها النظام المغربي في حقل الصحة والتي يحاول جاهدا وفق استراتيجية مدروسة كانت أخرها الإعلان عن النموذج التنموي الأخير والذي عنوانه العريض اتباع سياسة خوصصة هذا القطاع إلى جانب قطاعات حيوية أخرى، بحيث تبقى الاستفادة من الخدمات الصحية حكرا على من يمتلك الإمكانيات المادية وذلك من خلال فرض رسومات لنقل المرضى ومعالجتهم، بالإضافة إلى إفراغ مستشفيات عدة من الأطر كما هو الحال بتالسينت والمناطق المجاورة وباقي مناطق إقليم فجيج...بالإضافة إلى تشجيع خلق مصحات خاصة.

انطلاق المعركة:

لعل المتتبع للوضع ببلدة تالسينت وباقي مناطق المغرب سيعرف حجم الهجوم الذي يشنه النظام المغربي على القطاعات الحيوية لتنزيل املاءات الدوائر الاقتصادية والمؤسسات الاحتكارية الرامية لخوصصة القطاعات العمومية وبيعها لأصحاب الرساميل لتتاجر فيها، في هذا السياق عبرت الجماهير الشعبية على مستوى ربوع الوطن رفضها التام لكل السياسات المتبعة، إلا أن العنوان العريض الذي قدمه النظام المغربي هو الهجوم على جل الحركات الاحتجاجية واستغلال بهتانا حالة الطوارئ الصحية ووباء كورنا للزج بخيرة مناضلي الشعب المغربي في السجون وكبح الأصوات الحرة المناهضة لهذه السياسات وإجهاض بقوة القمع كل انتفاض جماهيري في الوقت الذي من المفروض محاسبة اللوبيات الكبرى التي تقوم بتهريب المال العام وخيرات هذا الوطن إلى الخارج.

في هذا السياق تأتي معركة تالسينت للدفاع عن ملف مطلبي يتضمن شقين أساسيين: شق متعلق ضرورة الالتزام بتحديد زمني لفتح المستشفى تالسينت متعدد التخصصات، وشق أخر متعلق بتزويد المستشفى المحلي بالأجهزة والأطر الطبية الكافية والضرورية، إضافة إلى مطالب أخرى متعلقة بقطاع الصحة.

كما كان متوقعا وبعد حادثة سير وقعت يوم 29 يونيو بتالسينت وضحت بالملموس ضعف الخدمات الصحية بالاقليم وليس بتالسينت فقط وأمام الاستهتار بحياة المواطنين، عرفت مواقع التواصل الاجتماعي نقاشات بين شباب البلدة الدعوة للخروج للاحتجاج وذلك من خلال وضع هاشتاغ (المستشفى والوقاية المدنية مطلب شعبي) وسرعان ما نتقل هذا النقاش إلى الواقع وأصبح الحديث في شوارع وأزقة البلدة على ضرورة الانتفاض ضدا على هذا الواقع المزري وذلك من خلال تحديد يوم للاحتجاج ورفضا لواقع الصحة(غياب الأطر الطبية والتجهيزات الطبية وعدم توفر سيارات الاسعاف لنقل المرضى...) الكارثي الذي تعيشه بلدة تالسينت وباقي البلدات والقرى المجاورة (بومريم، أنوال، بني تدجيت، بوعنان...) وكذلك التماطل والإستهثار في انهاء وفتح مستشفى بلدة تالسينت متعدد التخصصات، واستنكارا للصمت المريب لوزارة الصحة ومندوبيتها باقليم فجيج التي تعرف تخبطا وتسيبا في تدبير القطاع على مستوى بلدة تالسينت والبلدات المجاورة وخير تأكيد بعد المسافة على أقرب مستشفى اقليمي وجامعي وغياب الأطر الطبية والمرضين بالمستوصفات والمراكز الصحية، وانعدام مجموعة من الأدوية والتي من المفروض توفرها في المراكز الصحية والمستوصفات، وعدم تشييد مستوصفات جديدة بمناطق تعرف كثافة سكانية، وغياب أية رؤية مستقبلية للنهوض بواقع الصحة على مستوى هذا الاقليلم.

وعيا منها بحجم المشاكل والاستهداف الممنهج من طرف النظام المغربي، وإيمانا بعدالة قضيتها وعدم القبول بهذا الواقع المأزوم، قررت جماهير تالسينت يوم الاثنين 05 يوليوز 2021 أن تكسر حاجز الصمت و تخرج في أشكال احتجاجية متمثلة في وقفات احتجاجية ومسيرات نضالية جابت شوارع البلدة، مطالبة بفتح مستشفى متعدد التخصصات وتوفير الأطر الطبية بالمركز الصحي لتالسينت وتجهيزه.

بعد ثلاثة مسيرات وإضراب جزئي، وبعد أن قررت جماهير تالسينت وأعلنت التصعيد في أشكالها وذلك من خلال الدعوة إلى إضراب عام يوم الجمعة 30 يوليوز 2021 وامام تنامي الاحتجاجات على واقع الصحة بمناطق أخرى في الاقليم حيث خرجت مدينة فجيج هي الاخرى لتندد بواقع الصحة المزري ومخافة من انتشار رقعة الاحتجاجات، سارعت السلطات المحلية ومندوبية الصحة ومندوبية وزارة الصحة بالاقليم إلى عقد حوار حول المذكرة المطلبية للساكنة. فتفاعلت معه جماهير تالسينت بشكل إيجابي من خلال عقد حلقية جماهيرية مساء يوم الأربعاء 28 يوليوز لفرز لجنة الحوار قادرة على تحمل المسؤولية والمرافعة على الملف المطلبي الذي سطرته الجماهير الشعبية وإيصال صوتها للمسؤولين. إذ عقد الحوار يوم الخميس 29 يوليوز 2021 الذي دام لأزيد من خمس ساعات على أرضية الملف المطلبي وفي اليوم نفسه عقدت حلقية جماهيرية لإيصال مخرجات الحوار للساكنة والتي جاءت كالأتي:

التنديد بعدم الاستماع للساكنة ولم يتم عقد الحوار معها إلا بعد أربع مسيرات احتجاجية.

– الشق الأول: الالتزام بتحديد زمني لفتح المستشفى متعدد التخصصات

- صرح مندوب الصحة ان الأشغال في مستشفى تالسينت متعد التخصصات وصلت إلى حدود سبعون في المائة.

- التزام ممثل مندوبية وزراة التجهيز والنقل باكتمال أشغال مستشفى تالسينت في حدود شهر يونيو 2022 وتزويده بالأجهزة في متم شهر غشت من نفس السنة وسيتم استقبال المرضى مع بداية سنة2023 على أقدر تقدير. واذا اكتملت الأشغال قبل التواريخ المحددة سيفتح في وجه العموم في شهر غشت 2022. للإشارة تم إعطاء تبريرات غير مقنعة حول عدم اكتمال الاشغال واستقبال المرضى في اقرب الآجال إلى الوضعية الوبائية التي يمر منها العالم وبعض التبريرات الأخرى.

- التزام مندوب الصحة بالإقليم بتزويد المستشفى بالأجهزة والأطر الطبية حين اكتمال الأشغال.

- سيظل مستشفى تالسينت الجديد تابع للمستشفى الاقليمي لبوعرفة.

– الشق الثاني: تزويد مستشفى تالسينت المحلي بالأجهزة والأطر الطبية.

أهم التزامات ووعود مندوب الصحة:

- فتح مركز اخر للتلقيح من فيروس كورونا، بعد الاقبال الذي يعرفه المركز الوحيد بالبلدة وذلك خلال الأسبوع الأول من شهر غشت 2021.

- الالتزام بتوفير ثلاثة أطباء بالمركز الصحي لتالسينت وطبيب بمركز الصحي لبومريم وكذلك بالمركز الصحي ببويشاون أنوال.

- الالتزام بمنح مركز تالسينت الصحي الأطر الطبية التابعة لمستشفى القرب متعدد التخصصات إلى حين إكتمال بنائه.

- يوم الأربعاء 04 غشت 2021ستلتحق الطبيبة الوحيدة بمركز تالسينت الصحي.

- الزيادة في بطائق نقل الحوامل بالمجان نحو المستشفيات.

- مسألة الاستشارة الطبية عن بعد المبرمة مع مستشفى الشيخ خليفة بالدار البيضاء وعدم تفعيلها منذ سنتين من انطلاقتها رغم توفر المركز الصحي لتالسينت على كل التجهيزات الضرورية، ويرجع ذلك مندوب الصحة إلى عدم اشتغال اللاقط اللاسلكي وعدم اكتمال تكوينات الأطر في هذا المجال جراء انتشار وباء كورونا.

- التزام مندوب الصحة بمنح مستشفى تالسينت كل أسبوع طبيب في مجموعة من التخصصات (طب الأطفال، طب الأعين، طب النساء).

- تزويد صيدلية المركز الصحي لتالسينت بالأدوية الضرورية.

- توفير سيارات أخرى لنقل المرضى والسائقين بالمستشفى المحلي بتالسينت وذلك من خلال التنسيق مع الجماعات المحلية الثلاثة (تالسينت، بومريم، بويشاون).

– مطالب أخرى:

- ضرورة بناء مقر للوقاية المدنية بالبلدة في أقرب الأجال.

- ضرورة إعادة الطبيب التابع لمركز تالسينت (يوم الاثنين ستعمل لجنة التتبع على طلب مطبوع الانتقال الذي وعد مندوب الصحة بإرساله لمدير مستشفى تالسينت).

- التزام رئيس دائرة تالسينت باستدعاء أصحاب الصيدليات لتنظيم الحراسة الليلية في أقرب الآجال.

- صرح مندوب الصحة على أنه سيعمل على إبرام شراكة بين الجماعة المحلية لتالسينت والمندوبية من أجل تجاوز الخصاص في الأطر الطبية.

قبل الانتهاء من النقاش تم الاتفاق حول يوم 15 شتنبر 2021 لعقد حوار أخر للتداول في بعض النقاط المدرجة في المذكرة المطلبية والتي لم يقدم عنها أية اجابة مندوبية الصحة ومندوبية التجهيز والنقل التي أرجأتا الإجابة عنها إلى حين الحوار القادم.

بعد تفريغ لمخرجات الحوار للجماهير الشعبية وبعد التداول بشكل ديمقراطي قررت الساكنة تعليق المعركة وإفراز لجنة لتتبع كل الوعود والالتزامات التي قدمها المسؤولين وجعلها اللجنة التي ستترافع على الساكنة يوم 15 شتنبر 2021.

لقد أبانت الجماهير الشعبية بتالسينت من خلال هاته المعركة عن وعي حقيقي بمصالحها الحقيقية وعن قدرتها على الدفاع على الحق في ولوج الخدمات الصحية في شروط القمع والحظر، وهي دعوة للالتفاف حول الأشكال النضالية وكذلك لتفجير معارك أخرى لتحصين مكتسبات البلدة التي حققتها منذ انتفاضة تالسينت السلمية سنة 2005 في مجال الحريات السياسية والنقابية وبهذا تكون الجماهير الشعبية قد سجلت محطة تاريخية جديدة في سجلها الزاخر بالإنجازات والتضحيات وبالتالي عملت على فضح كل الشعارات المؤطرة للعبة السياسية بالبلاد . فمعركتنا تم تعليقها وفي أي لحظة سنعود إذا ما لم يتم الالتزام بمخرجات الحوار من طرف المحاورين للساكنة.●

تقرير مناضل من عين المكان

بني ملال

تداعيات الوباء على أوضاع الكادحين

تعرف بني ملال ارتفاعا ملحوظا في عدد حالات الإصابة بداء كورونا، في غياب تكفل طبي حيث يعاني المستشفى الميداني من عجز في استقبال جميع الحالات الحرجة (تمت معاينة امرأة تفترش الأرض خارج المستشفى الميداني) . من جهة أخرى يعرف قسم التحاليل المخبرية الخاصة بكوفيد اكتظاظا كبيرا مما يدفع بعض الحالات إلى اللجوء إلى احد المختبرات الخاصة علما أن تكلفة الاختبار هي نفسها في المستشفى الإقليمي والمختبر الخاص مما يؤكد الخوصصة الفعلية لقطاع الصحة . إن ارتفاع تكلفة التحاليل تفوت على العديد من المصابين فرصة الكشف مما يؤدي إلى تفاقم وضعهم مما يفرض توفير التحاليل مجانا للجميع . المثير للقلق هو وجود حالات ايجابية في صفوف الأشخاص الذين تلقوا العلاج مما يطرح جملة من التساؤلات حول فعالية اللقاحات ومصداقية التحاليل المخبرية .

تجب الإشارة كذلك إلى بعض الحالات التي تلج بعض المصحات الخاصة تفرض عليها إجراء صور أشعة باثمنة باهضة تؤكد جشع هذه التي تهمها الأرباح قبل الأرواح .

من جانب آخر يلاحظ مؤخرا اكتظاظ في مراكز التلقيح (المركز الصحي بأولاد حمدان نموذجا) مما يستدعي تنظيما أكثر للعملية حفظا لصحة وكرامة المواطنين .

الداودي الحسين

بني ملال في 28 يوليوز 2021

الحريات النقابية بالقطاع الصناعي

عبد الله لفناتسة

أسس الموقف السائد من الحريات النقابية:

في البداية تجدر الإشارة إلى أن العمل النقابي يمارس في مواقع الإنتاج، التي تتميز بكونها نقطة التماس بين الرأسمال والعمل، إن لم نقل أنها نقطة اصطدام بينهما، حيث من هذه المواقع ينطلق الاستغلال والتوزيع غير العادل للثروة. مما يفسر العنف السائد في المعامل والضيعات والأوراش وباقي مواقع الإنتاج.

فكلما اقترب العمل النقابي من مواقع الإنتاج يكون قد دخل منطقة العنف، فيتعرض لحرب رأسمالية شرسة. وكلما ابتعد عن هذه المواقع وعن الهموم الحقيقية للطبقة العاملة، يكون مقبولا من طرف أرباب العمل ومطلوبا لتلميع الواقع وقد يحظى بالتشجيع.

2) إن القمع التاريخي الذي تعرضت له الحركة النقابية، كان دائما يتزامن او يمهد لتمرير قرارات أو سياسات لاشعبية، سواء في الستينات من القرن 20 التي تميزت بفرملة البرنامج العام للحركة الوطنية أو في الثمانينات مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي استعدادا لتمرير الخوصصة والإجهاز على الخدمات العمومية وباقي السياسات النيوليبرالية المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وأيضا في التسعينات لتمرير مرونة الشغل...

3) إذا كان العداء للحريات النقابية ناتجا عن الطبيعة اللاديمقراطية للنظام القائم فإن ممارسة الفعل النقابي تخضع للمد والجزر حسب تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمغرب. فكلما كان هناك مد جماهيري تنتعش الحريات وضمنها الحرية النقابية. وكلما اختل ميزان القوى انعكس ذلك سلبا على هذه الحريات النقابية.

4) إن العائق الرئيسي أمام ممارسة الحريات النقابية والحريات الديمقراطية عموما هو من جهة نمط الإنتاج الرأسمالي القائم على الاستغلال، ومن جهة ثانية الطبيعة اللاديمقراطية لمؤسسات الدولة المغربية. إذ لا يمكن ممارسة الحريات النقابية في ظل نظام معاد للحريات بشكل عام.

وهذا يتجلى بوضوح، سواء على صعيد التشريع أو في الممارسة اليومية:

على مستوى التشريع:

– الانخراط في المعايير الدولية:

في ظل الانفتاح السياسي النسبي الذي ميز السنوات الأولى للاستقلال، انخرط المغرب في مجموعة من معايير الشغل الدولية. إذ مباشرة بعد انضمامه المبكر لمنظمة العمل الدولية (13 يونيه 1956)، شرع المغرب في المصادقة على العديد من معايير الشغل بلغت 25 اتفاقية دولية ما بين 1956 و1960، أي بمعدل 5 اتفاقيات في السنة وضمنها الاتفاقية رقم 98 المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية التي صادق عليها بتاريخ 20 ماي 1957. وذلك فضلا عن العهدين الدوليين الصادرين عن منظمة الأمم المتحدة سنة 1966 والمتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، واللذان صادق عليهما المغرب سنة 1979.

إلا أن وثيرة المصادقة على هذه المعايير الدولية عرفت تباطؤا ثم انحسارا فيما بعد، حيث لم يصادق المغرب سوى على ثلاث اتفاقيات في عقد الثمانينات واتفاقيتين في التسعينات من القرن الماضي. والحصيلة أن المغرب لم يصادق سوى على 65 اتفاقية (منها 49 سارية المفعول) من بين حوالي 190 اتفاقية دولية للشغل.

وكدليل على أن وثيرة المصادقة على المعايير الدواية للشغل تخضع أيضا لتطور ميزان القوى داخل المجتمع نشير إلى أن المغرب، خلال الثلاث سنوات اللاحقة لنهوض حركة 20 فبراير، صادق على 8 اتفاقيات دولية ضمنها الاتفاقية رقم 144 المتعلقة بالمشاورة الثلاثية والاتفاقية رقم 151 بشأن علاقات العمل في الوظيفة القطاع العمومي.

في ظل الانفتاح السياسي النسبي الذي ميز السنوات الأولى للاستقلال، انخرط المغرب في مجموعة من معايير الشغل الدولية. إذ مباشرة بعد انضمامه المبكر لمنظمة العمل الدولية (13 يونيه 1956)، شرع المغرب في المصادقة على العديد من معايير الشغل بلغت 25 اتفاقية دولية ما بين 1956 و1960، أي بمعدل 5 اتفاقيات في السنة وضمنها الاتفاقية رقم 98 المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية...

على المستوى الدستوري:

أصبح هناك تضييق دستوري للمجال النقابي، بالإنتقال من صيغة "النقابة" في الدساتير السابقة إلى "نقابة الأجراء" في دستور 2011 (الفصل 8)، مما يطرح علامة استفهام حول مصير الحق النقابي بالنسبة لفئات عريضة من المنتمين للنقابات المغربية والذين لا تتوفر فيهم صفة "الأجير" كالفلاحين الكادحين وسائقي الطاكسيات والشاحنات والحرفيين والتجار الصغار والباعة المتجولين... ويمكن طرح نفس التساؤل حول مصير الحق النقابي بالنسبة للطلبة والتلاميذ و العاطلين.... إن اشتراط العلاقة الأجرية في أعضاء النقابة، يشكل ضربة أخرى موجهة للحق النقابي في إطار الهجوم الرأسمالي على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، وتراجعا عن المواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في مادته 23 على حق كل شخص في " أن ينشئ و ينضم إلى نقابات حماية لمصلحته" دون اشتراط العلاقة الأجرية في ذلك. كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعطي " لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع آخرين بما في ذلك تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه"، ونفس الأمر بالنسبة للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يلزم الدول "بأن تكفل حق كل فرد بتشكيل نقابات أو بالانضمام إلى ما يختار منها في حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المعني"، إلى غير هذه المواثيق التي لا تشترط العلاقة الأجرية في أعضاء النقابات. بل إن الفصل 8 يشكل تراجعا حتى بالمقارنة مع دستور1996.

ثاني تراجع يمس الحق النقابي يتمثل في تقزيم دور النقابة وحصره في " الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات التي تمثلها" . أي أن الدستور لم يعد يعترف للنقابات بدور "تنظيم المواطنين و تمثيلهم" إلى جانب الأحزاب، وهو الدور المنصوص عليه في دستور 1996 (الفصل3) ، علماً بأن مذكرة الاتحاد المغربي للشغل كانت ركزت على الحفاظ للنقابات على "المساهمة في تنظيم وتأطير المواطنات والمواطنين وتمثيلهم". إن صيغة الدستور الجديد تتراجع عن ما حققته الطبقة العاملة سابقا والذي تم تكريسه في بعض القوانين الحالية مثل مدونة الشغل التي تنص مادتها 396 على أن النقابة "تهدف، بالإضافة إلى ما تنص عليه مقتضيات الفصل الثالث من الدستور، إلى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والمهنية ، الفردية والجماعية، للفئات التي تؤطرها، وإلى دراسة وتنمية هذه المصالح وتطوير المستوى الثقافي للمنخرطين بها. كما تساهم في التحضير للسياسة الوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وتستشار في جميع الخلافات، والقضايا التي لها ارتباط بمجال تخصصها."

و بذلك فإن صيغة دستور2011 تقصي النقابات من المساهمة في وضع تصور لسياسة الدولة في مجالات التشغيل والتكوين المهني والتعليم والصحة والفلاحة والسكن والأجور والأسعار... . قد يقال بأن النقابات ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعبر عن آراءه الاستشارية في المجالات المذكورة أعلاه. إلا أن هذا المجلس هامشي في المغرب ولا تسمح قوانينه مثلاً بمناقشة قانون المالية الذي يشكل آلية هامة لتنفيذ سياسة الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الدستور الجديد أحدث "هيئات استشارية" فضفاضة تضم مختلف "الفاعلين الاجتماعيين". و هي مؤسسات صورية، إن وجدت ستغرقها السلطة بجمعياتها و"فعالياتها" الانتهازية وممثلي الوزارات إلى جانب النقابات، طبعا، لإضفاء الشرعية على ما يصدر عن هذه المؤسسات من مواقف. <<<

<<<

ثالث تراجع تضمنه الفصل 8 من دستور 2011 يتمثل في حذف "الحقوق المعنوية" من المطالب المعترف بمشروعيتها للنقابات. إن الدولة ترمي من وراء ذلك إلى إبعاد النقابات عن المجال السياسي وعن النضال من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية. أي أن دستور2011 يعيدنا إلى ظهير 1957 حول النقابات و الذي رفضته الحركة النقابية في حينه ولم تمتثل له، إلا في جانبه الشكلي (وضع لائحة أعضاء المكتب النقابي لذا السلطة).

خطورة صيغة الفصل 8 من دستور 2011 تكمن أيضا في كونها قد تؤدي إلى تراجعات أخرى عند وضع القوانين التنظيمية والتطبيقية كقانون الإضراب وقانون النقابات...

التراجع الرابع يتعلق بحرية الانتماء النقابي التي تعتبرها منظمة العمل الدولية من الحقوق الأساسية في العمل والتي لا يمكن التضييق عليها بالقانون أو في الممارسة، ومع ذلك فإن دستور2011 في فصله 111 يمنع القضاة بشكل صريح من الانخراط في النقابات. وهو إجراء جديد يتعارض مع المواثيق الدولية. ويدفع إلى الاستنتاج بأن الدولة أغلقت الباب نهائيا أمام المصادقة على الاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي. هذه الاتفاقية، التي تضمن حق القضاة في الانتماء النقابي، صادق عليها لحد الآن 150 دولة، ومن بينها تونس (1957) وموريتانيا(1961) والجزائر (1962). ويبقى المغرب هو البلد الوحيد في شمال أفريقيا الذي لم يصادق على الاتفاقية المذكورة.

إن رفض المغرب المصادقة على الاتفاقية 87 هو في العمق رفض الاعتراف بالعمل النقابي ككيان وكممارسة.

إن منظمة العمل الدولية التي أدرجت الاتفاقية رقم 87 ضمن الاتفاقيات الأساسية تنطلق من كون العضوية في هذه المنظمة الدولية، ذات التركيب الثلاثي، تقضي الاعتراف المتبادل بين الأطراف الثلاثة (الحكومة والمشغلين والنقابات). وبالتالي فإن اعتراف الدولة بوجود النقابات هو شرط لوجود هذا الحوار الثلاثي.

إن الفصل 111 من دستور 2011 يناقض جوهر الاتفاقية رقم 87. لذا يلاحظ أن اتفاق 25 ابريل 2019 الموقع بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل، لم يشر للمصادقة على الاتفاقية 87. وهو تجاهل مقصود يحدث لأول مرة منذ اتفاق فاتح غشت 1996. علما أن ذلك الحوار (25/04/2019) اشتمل على تراجعين : تجاهل الاتفاقية 87 و تجاهل توحيد الحد الأدنى للأجور بين القطاعين الصناعي والفلاحي.

على مستوى مدونة الشغل:

رغم التراجعات التي طبعت مدونة الشغل فإنها تحتوي على نقاط ايجابية يجري الآن التراجع عنها . ومنها المادة 396 حول النقابة التي أشرت إليها سابقا. وكذلك المادتين: 414 و415.

إن المادة 414 تلزم السلطة بالتسليم الفوري لوصل إيداع عند تأسيس النقابة أو تجديد أجهزتها، أو التأشير على نسخة من الملف القانوني. إلا أن السلطات المحلية تمتنع الآن عن تنفيذ هذه المادة وبالتالي توجد في المغرب نقابات وطنية أو فروعها التي تنشط دون توفرها على وصول الإيداع بسبب رفض السلطة تسليمها إياها أو رفضها حتى استلام الملفات القانونية.

ومن جانب آخر، رغم الصيغة المتقدمة للمادة 396 من مدونة الشغل، يستمر العمل بقوانين رجعية قديمة كقانون السخرة لسنة 1938 الذي لا زال ساري المفعول رغم الوعود المتكررة للحكومة بإلغائه، والفصل 288 من القانون الجنائي الذي يتابع بمقتضاه النقابيون، وضحاياه كثر، ومنهم الرفيق حميد مجدي مسير هذه الندوة.

وهناك مشاريع أخرى جاهزة للتضييق على الحق النقابي، حيث أن الدولة تتحين الفرصة لتمريرها ومنها قانون الإضراب و قانون النقابات...

إن رفض المغرب المصادقة على الاتفاقية 87 هو في العمق رفض الاعتراف بالعمل النقابي ككيان وكممارسة.

هذا على مستوى التشريع لكن ماذا في الميدان؟ سأتطرق بعجالة لما يجري على مستوى:

مواقع الإنتاج،

وموقف السلطة،

وموقف القضاء.

إن عملية تأسيس نقابة بمعمل أو مؤسسة إنتاجية ما، أصبح بمثابة مغامرة خطيرة بالنسبة للعمال الذين يقدمون عليها. ذلك أن العديد من المشغلين طوروا وسائل وأجهزة قصد إجهاض أية محاولة لتأسيس النقابة، كما وضعوا مساطير وإجراءات للتخلص من النقابيين سواء قبل أو بعد تأسيس النقابة، وغالبا مال يتم ذلك بدعم من السلطة وتواطؤ القضاء.

ضحايا هذه المغامرة الخطيرة كثيرون، مما يعد سببا من أسباب تراجع نسبة التنظيم النقابي بالقطاع الصناعي. وحتى دون طرد مباشر، هناك حالات كثيرة للتضييق على النقابيين والتمييز ضدهم بشتى الطرق، منها مثلا تشغليهم في أعمال حاطة بالكرامة.

ومن مظاهر انتهاك الحق النقابي هناك تجاهل المطالب النقابية والامتناع عن الحوار مع ممثلي العمال. فعندما ترفض الدولة إجراء الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية فإنها تعطي المثال للقطاع الخاص ليرفض أي حوار نقابي سواء على مستوى المقاولة أو القطاع أو الجهة...

وتجدر الإشارة إلى ظاهرة خوصصة قمع النقابيين بالقطاع الصناعي، حيث تحولت العديد من شركات الحراسة الى أجهزة شبه مسلحة لملاحقة النقابيات والنقابيين بالأحياء والتجمعات الصناعية بطنجة والرباط وسلا... وأحيانا احتجازهم والاعتداء عليهم على مرأى من السلطة إن لم يكن تحت حمايتها.

موقف السلطة: فضلا عن رفض استلام ملفات تأسيس النقابة أو رفض تسليم وصولات الإيداع، هناك تجاهل المراسلات النقابية ورفض عقد اجتماعات لجان البحث والمصالحة. ورفض استعمال الصلاحيات الواسعة المتوفرة للولاة وعمال الأقاليم للضغط على المشغلين قصد احترام قانون الشغل وخصوصا ما يتعلق منه بالحريات النقابية. بل على العكس من ذلك، فإن السلطات المحاية كثيرا ما تورطت في الانحياز للباطرونا في حربها على العمل النقابي وطرد النقابيين، حتى تم "تحرير" بعض المناطق الصناعية من النقابة والنقابيين.

موقف القضاء: إن أول مظهر من مظاهر عداء القضاء المغربي للحريات النقابية يتجلى في التمييز بين القضايا المرفوعة لديه من طرف العمال المطرودين لأسباب نقابية وتلك المرفوعة ضد العاملات والعمال وخصوصا النقابيات والنقابيين، سواء فيما يتعلق بسرعة إصدار الأحكام أو ثقل هذه الأحكام أو تنفيذها. بل حتى محاضر مفتشي الشغل المحررة ضد المشغلين أصبحت تتعرض للتجميد فيها أحكام رمزية لا تنفذ أبدا. مما يعتبر تشجيعا من القضاء للمشغلين لمحاربة العمل النقابي. ويبقى الفصل 288 من القانون الجنائي أحد الأسلحة الفتاكة في يد القضاء لمحاربة العمل النقابي وحق الإضراب على الخصوص. ولن تعوزنا الأمثلة، حيث أن مسير هذه الندوة الرفيق مجدي متابع بحوالي 13 ملفا قضائيا بسبب نشاطه ومسؤولياته النقابية. هناك أيضا أحد العمال الزراعيين (لعل إسمه الزرزوري) بمنطقة الغرب توبع بحوالي 11 دعوى بسبب نشاطه النقابي أغلبها بمقتضى الفصل 288، والنقابي إدريس الطالب الذي كان يشغل منصب مدير بنك بفاس الذي توبع وصدر في حقه حكما ثقيلا فضلا عن غرامة بملايين الدراهم بسبب ممارسته لنشاطه النقابي كممثل لمستخدمي البنك. ●

العطش والجفاف يهددان مستقبل الشعب

الحسين لهناوي

منذ ثمانينات القرن الماضي، أصبحت وثيرة سنوات الجفاف تعرف تزايدا مضطردا في المغرب، وقد زاد من هذا المعطى الطبيعي، السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف النظام والتي ترتكز على توسيع الهوة بين كمشة من الأغنياء والسواد الأعظم من الشعب المفقر. تجدر الإشارة إلى أن الدولة، منذ الاستقلال الشكلي، كانت تعتمد على المخططات الخماسية والثلاثية في الاقتصاد، وضمن هذه المخططات كانت المناطق السقوية تخضع لتخطيط سنوي بالنسبة لمختلف المحاصيل الزراعية، حسب تقديرات الاحتياجات. منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وبتوجيه من المؤسسات المالية الامبريالية، سيتم إلغاء هذه السياسة وفتح الأبواب أمام رأسماليي القطاع الفلاحي إلى التعاطي للمزروعات الموجهة للتصدير، وهي مزروعات تتطلب كميات هائلة من المياه. فعلى سبيل المثال، أقام الرأسماليون مساحات هامة من البيوت البلاستيكية لإنتاج الموز في منطقة سوس ماسة بالإضافة إلى آلاف الهكتارات من الحوامض، وهو ما أدى إلى تدمير الفرشة المائية ونضوبها. خلال السنوات الأخيرة وبدعم من الدولة، سيتوجه الرأسمال الفلاحي إلى المناطق شبه القاحلة التي تتوفر على فرشة مائية مهمة لإنتاج فاكهة الدلاح التي تستهلك كميات هائلة من الماء، وقد نتج عن توسع هذه الزراعة تدمير ممنهج للفرشة المائية وتضرر الساكنة وبهائمها من جراء العطش مثل منطقة زاكورة التي خرج السكان بها يحتجون في مسيرات تم قمعها. نفس الشيء بالنسبة لعدة دواوير في الجنوب الشرقي وكذلك دواوير المنزل واموزار بإقليم صفرو.

تفيد الأبحاث والدراسات العلمية أن معدل التساقطات السنوية، في المغرب، عرف انخفضا عاما يقدر بأكثر من 20 في المائة، منذ أواخر الستينات إلى الآن، ومن المنتظر أن تتزايد حدة هذا الانخفاض بنسبة 15 في المائة في أفق 2030. للتذكير فإن التأثير السلبي للجفاف بدأ يتمظهر، بشكل ملحوظ، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث تبين، أن وثيرة السنوات الجافة عرفت نموا مضطردا، خلال هذه الفترة. وزادت خاصية عدم انتظام التساقطات من سنة إلى أخرى من تفاقم الأزمة، كما يتجلى ذلك في اتساع رقعة التصحر التي تزحف بشكل تصاعدي لتهم حتى المناطق الفلاحية المعروفة بمساهمتها الهامة في الإنتاج الفلاحي الوطني. فبعد أن كانت المناطق الجافة وشبه القاحلة تتمركز في أجزاء محدودة من جنوب المغرب وشرقه، أصبحت، مؤخرا أهم المناطق الفلاحية: مثل سهول الرحامنة والسراغنة وصولا إلى مشارف الشاوية تعرف نقصا حادا في التساقطات، مما يؤثر سلبا على مخزون الفرشة المائية ويهدد بالتالي مردودية المزروعات. والملاحظ أيضا أنه خلال هذه الفترة التي نبه الباحثون والمختصون إلى خطورة تناقص الثروة المائية، ينصاع النظام لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في عملية خوصصة ما تبقى من الأراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين والتي كانت تسيرها الشركتين العموميتين "صوديا" و"سوجيطا". لقد صاحب هذه الخوصصة تشكل طبقة رأسمالية في القطاع الفلاحي، استفادت من الدعم العمومي السخي والعديد من الإعفاءات الضريبية، كما تم إطلاق يدها لتتصرف بدون التزامات قانونية من حيث نوعية المزروعات ومن حيث استغلال الطبقة العاملة الزراعية.

لقد بينت الدراسات والبحوث الميدانية أن الحجم الإجمالي للتساقطات، بمختلف أشكالها، بالمغرب يقدر بحوالي 150 مليار متر مكعب سنويا، لكن 121 مليار، أي ما يناهز 81 في المائة يتبخر سنويا. لتبقى الكمية التي هي في متناول الاستعمال، هي فقط، حوالي 29 مليار متر مكعب.

لقد بينت الدراسات والبحوث الميدانية أن الحجم الإجمالي للتساقطات، بمختلف أشكالها، بالمغرب يقدر بحوالي 150 مليار متر مكعب سنويا، لكن 121 مليار، أي ما يناهز 81 في المائة يتبخر سنويا. لتبقى الكمية التي هي في متناول الاستعمال، هي فقط، حوالي 29 مليار متر مكعب.

أما الكمية المتحكم في استعمالاتها، حاليا، فهي في حدود 21 مليار متر مكعب، منها 16 مليار متر مكعب من المياه السطحية وخمس مليارات متر مكعب من المياه الجوفية. تشكل الفلاحة أكبر مستهلك للماء، بحيث تمثل 90 في المائة من مجموع الاستعمالات، أي ما يناهز 19 مليار متر مكعب، في حين لا يستهلك القطاع الصناعي إلا مليار متر مكعب واحد، أما الاستهلاك الموجه للماء الصالح للشرب فلا يتعدى 0.7 مليار متر مكعب. إن سياسة النظام في القطاع الفلاحي، المستهلك الكبير للماء، ترتكز على قطاعين فلاحيين متباينين:

القطاع الحديث، ويضم ضيعات المعمرين الفرنسيين، التي استحوذ عليها الرأسماليون المغاربة، وتقدر مساحته الإجمالية بحوالي 1.3 مليون هكتار، وهي ضيعات متواجدة في أراضي خصبة وتستهلك كميات هائلة من المياه بسبب اعتمادها على زراعات ومنتوجات موجهة أساسا للتصدير، هذا القطاع يعتمد على المكننة والتقنيات الحديثة ويحظى بحصة الأسد من دعم وإعانات الدولة، كما يعتمد على الزراعات الأكثر استهلاكا للماء، فأهم منتوجاته موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية، هذه المعادلة الغريبة تبين أن المغرب، الذي يشكو من قلة المياه، في وضعية تصدير الماء، عبر البواكر والحمضيات وغيرها إلى الدول الأوروبية التي تتوفر على ثروة مائية هائلة.

والقطاع العتيق، يتشكل في أغلبه، من استغلاليات متوسطة وصغيرة، تزاول الفلاحة بطرق عتيقة وتقنيات قديمة، وتعتمد بشكل مطلق على التساقطات المطرية، وهو ما يسمى بالفلاحة المعاشية. هذا القطاع لم يستفد من التجهيزات الهيدروفلاحية المقامة في المناطق والسهول. تقدر المساحة الإجمالية لهذا القطاع بحوالي 6.5 مليون هكتار، جلها أراضي متواجدة في المناطق البورية الغير ملائمة وذات الخصوبة المتدنية. أغلبية هذه الضيعات تعتمد على مياه الآبار التي باتت تعرف نقصا متزايدا نتيجة التناقص الحاد في مخزون الفرشة المائية بسبب التوجه المتزايد للرأسماليين إلى استغلالها.

إن الحفاظ على الثروة المائية وتنميتها لتبقى للأجيال القادمة، يتطلب خوض النضال المنظم الهادف إلى تعبئة الشعب وتوعيته بالأخطار التي تهدد مستقبل بناته وأبنائه من جراء السياسات الليبيرالية المتوحشة التي تستهدف تدمير الإنسان والطبيعة على السواء.

إن الحفاظ على الثروة المائية وتنميتها لتبقى للأجيال القادمة، يتطلب خوض النضال المنظم الهادف إلى تعبئة الشعب وتوعيته بالأخطار التي تهدد مستقبل بناته وأبنائه من جراء السياسات الليبيرالية المتوحشة التي تستهدف تدمير الإنسان والطبيعة على السواء.●

سياسات الهجرة بين المراقبة والعنصرية والقوانين المجحفة

نقرأ في آخر مذكرة أصدرتها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) على موقعها الرسمي في 13 يوليوز 2021، تحت عنوان "تفجر عدد الوفيات على طول طرق الهجرة البحرية إلى أوروبا في النصف الأول من عام 2021"، أن "ما لا يقل عن 1146 شخصًا لقوا مصرعهم أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر في الأشهر الستة الأولى من عام 2021، وزادت الوفيات على طول هذه الطرق بأكثر من الضعف منذ بداية العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، والتي غرق خلالها 513 مهاجرا. بينما زاد عدد الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط بنسبة 58 في المائة بين يناير ويونيو من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020".

ومع ذلك، تضيف المذكرة "قد يكون العدد أكبر بكثير، بحيث تم الإبلاغ عن مئات من حالات حطام السفن غير المرئي من قبل المنظمات غير الحكومية التي كانت على اتصال مباشر مع من كانوا على متنها أو مع عائلاتهم. تشير هذه الحالات، التي يصعب للغاية التحقق منها، إلى أن عدد القتلى على طول الطرق البحرية المؤدية إلى أوروبا أعلى بكثير مما تشير إليه البيانات المتاحة".

وتُظهر المذكرة أيضًا "زيادة، للعام الثاني على التوالي، في العمليات البحرية التي تقوم بها دول شمال إفريقيا على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. إذ تم اعتراض أو إنقاذ أكثر من 31500 شخص من قبل سلطات شمال إفريقيا خلال النصف الأول من عام 2021، مقابل 23117 شخصًا في الأشهر الستة الأولى من عام 2020".

وتؤكد المذكرة على أن هذه العمليات "زادت قبالة الساحل التونسي بنسبة 90 في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام 2021 مقارنة بعام 2020. بالإضافة إلى ذلك، أعيد أكثر من 15300 شخص إلى ليبيا في الأشهر الستة الأولى من عام 2021، أو ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع في نفس الفترة من عام 2020 (5476 شخصًا)". وعبرت المنظمة الدولية عن قلقها من هذا الوضع لأن المهاجرين الذين أعيدوا إلى ليبيا هم حسب المنظمة "ضحايا الاعتقال التعسفي والابتزاز والاختفاء وأعمال التعذيب".

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نخصص ملفه لقضايا الهجرة عامة مع تسليط الضوء أكثر على الأوضاع المأساوية للمهاجرين الناتجة عن السياسات الرأسمالية المتوحشة المبنية على المراقبة والعنصرية والقوانين المجحفة.

الهجرة في زمن "العولمة": كارثة إنسانية أم ضغط سياسي ؟

فيصل أوسار

تعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر الاجتماعيّة المنتشرة كثيراً بين الدول، وهي من القضايا العالميّة، احتلت واجهة الأحداث لفترة طويلة، وكان لها أثر على سيرورة الحياة في عدد من دول العالم. تحولت مما بدا وكأنه مشهد إنساني إلى وسيلة وآلية ضغط سياسية بيد الدول الأوروبية. لقد أدى هذا الوضع إلى الشعور بالإحباط، والاغتراب السياسي والاجتماعي لكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، ودفع بها إلى الهجرة بعيدا عن الوطن الأم، بحثا عن الأمان من الاضطهاد، أو عن الرغيف أو عن كليهما. إطلالة عابرة للحدود، تستكشف كيف يتم استخدام ملف الهجرة للضغط السياسي وللتحكم بالحدود بين الدول ويدفع اللاجئون/ات، والمهاجرون/ات ثمن الصراعات السياسية واستخدام ملف الهجرة.

إن سياسات الدول الكبرى ودول الاتحاد الأوروبي، التي تتنكر لالتزاماتها الدولية في حماية حقوق المهاجرين، واللاجئين، وإمعانها في المقاربة الأمنية وإغلاق الحدود وشن حملات طرد وإرجاع المهاجرين، عبر استعمال قانون أوروبي يتجاوز الدول المعنية بإرجاع مواطنيها وكل الاتفاقيات المشتركة، وإذعان دول الجنوب ومساهماتها في سياسة إغلاق الحدود، أثر في نفس الوقت على حق التماس الحماية عبر نظام اللجوء في البلدان الأخرى خلاصا وهربا من الاضطهاد، المضمون بمقتضى المادة "14" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما عرضت آلاف البشر للموت، أثناء محاولة عبورهم للبحث عن ملاذات آمنة، وللاستغلال من طرف مافيات الاتجار بالبشر والمهربين، وأظهرت الفاجعة) الجديدة(للهجرة أمام السواحل الليبية أن الأزمة المالية والاقتصادية سوف لن تعمل إلا على تقوية "ظاهرة الهجرة"، وفي الوقت نفسه تكريس "العولمة غير المتوازنة" التي تسمح بحرية تنقل رؤوس الأموال والبضائع وتضع المزيد من العراقيل بوجه تحرك البشر.

كما أن سماح امتلاك الدول المتطورة ناصية العلم والتكنولوجيا، وتوظيفهما في التصنيع العسكري في الهيمنة على العالم الثالث بشتى الطرق، والتي كان من بينها، تجزئة الأمم والدول الضعيفة فيه، وتنصيب قادة من المرتبطين اقتصاديا وسياسيا بهم، والحيلولة دون خروج هذا العالم من دائرة التخلف الشيطانية، بل وتحويل أبنائه إلى كائنات متوسطة (بين الإنسان والبهيمة على حد تعبير" جان بول سارتر")، يظلون ينظفون شوارعهم، ويجمّلون حدائق قصورهم وبيوتهم، ويستهلكون منتجات مصانعهم، مما يعني أن قرار الهجرة هو قرار حر وإرادي من حيث "الشكل فقط"، أما من حيث "المضمون" فإنه قرار إلزام وإكراه، ولا سيما في حالة الهجرة الخارجية البعيدة المدى، والتي يمتلئ طريق المهاجر فيها بالأشواك والعقبات، حتى بعد وصوله المقر الجديد وحصوله على العمل والإقامة.

أما في المغرب، فإن وضعية المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء لا زالت تعرف الكثير من التدهور؛ فيما تستمر السلطات العمومية في انتهاك حقوقهم الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، حيث يتعرضون للمطاردة والعنف من طرف القوات الأمنية من أجل إبعادهم عن الحدود مع سبتة ومليلية المحتلتين، كما يتم احتجاز العديد منهم تعسفيا في مراكز احتجاز غير قانونية بمراكز الدرك والأمن بالناظور، قبل أن تعمد إلى ترحيلهم قسريا باتجاه العديد من المدن الداخلية، دون أن توفر لهم بنيات استقبال، مما يجعلهم يتقاسمون الشارع مع المهمشين من المغاربة، ويسهم ذلك في خلق جو من التوتر مع ساكنة الأحياء الهامشية ويعرضهم للممارسات العنصرية والتمييزية.●

المهاجرون بين سياسة المراقبة والعنصرية والقوانين المجحفة

كريم العثماتي

خلال بداية الثمانينات ومن خلال ايديولوجيته الليبرالية الجديدة المتوحشة، فقد قام النظام الرأسمالي العالمي بسن سياسة قانون السوق، إذ قام على إثرها بتحرير وتسهيل عبور الرأسمال والبضاعة لكل بقاع العالم (...) مخترقة حدود البلدان والقارات على السواء، في حين تم وضع المتاريس وتشديد المراقبة على حدود الدول الغنية لمنع حرية تنقل مواطنو البلدان الأخرى.

فكما للقانون الدولي والمنظمات غير الحكومية أرضيات واتفاقيات حول الهجرة واللجوء، فالاتحاد الأوروبي مثلا وعلى طول الثلاثين سنة الماضية، كانت مرجعيته تستند إلى اتفاقية دوبلن لسنة 1990 وما تبعها من تعديلات وإضافات يؤطر بها الاتحاد الأوروبي سياسته في ميدان الهجرة واللجوء إلى أن قدمت المفوضية الأوربية خلال دجنبر 2020 "الميثاق الجديد حول الهجرة واللجوء" الذي خلق نقاشا داخليا خاصة حول عملية "التضامن الإلزامي" لكل الدول ال 27 للاتحاد في توزيع اللاجئين والإعادة غير المقبولة لطلباتهم إلى بلدانهم، ومن جهة أخرى تم اعتبار الميثاق بمثابة رضوخ فعلي للمناهضين للاجئين والمهاجرين عبر التركيز على تشديد مراقبة الحدود... وكذلك تتنصل الحكومات من واجب عملية إنقاذ المهاجرين من الغرق بمياه البحر... الخ.

فمعروف لدى دول الاتحاد الأوروبي أن كل واحدة منها تبقى لها الصلاحية في إنتاج قوانين ومعالجة موضوع الهجرة واللجوء بما يتماشى وخصوصيتها، بما لا يتناقض ومبادئ الاتحاد، كلام جميل نظريا، لكن عمليا وفي الواقع يبقى التناقض وغض الطرف عن التجاوزات هو سيد الموقف. فإسبانيا مثلا ومنذ 1985، سنوات قليلة على بداية ما يعرف ب"الانتقال الديمقراطي"، اعتمدت في تصريف سياستها في ميدان الهجرة على ما يعرف ب "قانون الأجانب". فكما نرى فقط على مستوى الاسم هناك تمييز بين هؤلاء أجانب وآخرين غير أجانب، وهذا لوحده كاف ليكون ذلك الغطاء لكل تأويل في التمييز بين هذا وذاك في التمتع بالحقوق والواجبات انطلاقا من انتمائه الأصلي، اللون، العرق، الدين أو شكل اللباس... لكن وفي نفس الوقت وجبت الإشارة أن إسبانيا تعتبر من الدول القليلة أو الوحيدة التي يمكنك الحصول فيها على بطاقة الإقامة والعمل بعد الإدلاء بشهادة السكنى لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية وعقد الشغل لسنة كاملة، 40 ساعة عمل أسبوعية، بالحد الأدنى للأجور، مقارنة مع باقي الدول التي يستحيل فيها ذلك إن لم يكن عن طريق الزواج أو مدخل آخر استثنائي.

فإن كان الوضع بحق جحيما ما يعيشه المهاجرون وطالبي اللجوء باليونان الذين فتح لهم اردغان الحدود التركية للمرور إلى أراضي الاتحاد (تقريبا نفس نموذج المغرب بسبتة ولو أن الأسباب تختلف لكن الوسيلة والهدف واحد: الضغط بالبشر، بالمهاجرين وطالبي اللجوء)، فإن وضعية المهاجرين بإسبانيا لا تقل كارثية، إذ تقدر بعض الإحصائيات وجود ما لا يقل عن مليون مهاجر بدون بطاقة الإقامة (أي المهاجرون "السريون"/الحراكة)، كما تعتبر إسبانيا من بين دول الاتحاد الأقل تطورا، فإن مستوى الهشاشة الاجتماعية يتسع لفئات وطبقات شعبية خاصة ما بعد أزمة 2008، وتجد المهاجرون ومنهم المغاربة يشكلون تلك الجالية الأكثر بروزا خاصة اولئك الذين يصعب عليهم مسايرة التحول الاجتماعي على مستوى التكوين المعرفي والمهني لإيجاد بديل يقيهم شر السقوط في البطالة "الدائمة أو المقننة"، وازداد ملف الهجرة تداولا عبر وسائل الإعلام منذ 2015/2016 وما تبعهم من سنوات بعد بداية وصول الموجات المتتالية للشباب القاصرين غير المرافقين من إفريقيا وآسيا، هؤلاء تصرف عليهم ميزانيات ضخمة لاحتضانهم وتعليمهم اللغة وتمكينهم من وثائق الإقامة والتكوين المهني أي تأهيلهم ل"سوق" الشغل بكل ما يعني ذلك من انخراط مؤسساتي وموارد بشرية، عاملين بذلك على تطبيق اتفاقيات حماية حقوق الطفولة والقاصرين، لكن في نفس الوقت إنهم "يستثمرون" في المستقبل نظرا لتقلص قاعدة الشباب ضمن هرم النمو الديمغرافي. عامل الهشاشة إذا والقاصرين ينضاف إليهم العمال والعاملات الموسميات بالحقول الفلاحية بأندلوسيا وغيرها يشكلون بمعية الفئات الهشة من المواطنين الأصليين تلك الطبقة الاجتماعية التي تؤدي ثمن فاتورة الأزمة الاقتصادية. ولتأنيب الرأي العام عليهم يستغل اليمين المتطرف مخزون المخيال الشعبي حول المورو والسود... لتغذية خطاب العنصرية والكراهية للأجانب وتقسيم نفس الطبقة العاملة بين هذا أجنبي وآخر محلي رغم كونهم يسكنون نفس الحي ويؤدون الضرائب بشكل متساو، بل وأحيانا وبفضل عمل المهاجرين بشكل عام بكل فئاتهم واستخلاصهم لواجب الضمان الاجتماعي يستطيعون الحفاظ على رواتب المتقاعدين الذين في غالبيتهم هم من السكان المحليين. فرغم ما نراه من تناقض داخل المجتمع وتهديد لبعض القيم والمبادئ التي تتغنى بها

الحضارة الأوربية من طرف اليمين واليمين المتطرف، فإن "الجميع" يصمت ولا يحرك ساكنا أمام الاستغلال الفاحش للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة بإفرقيا، وأميركا اللاتينية وآسيا من طرف شركاتهم الاستيطانية العابرة للقارات في انسجام مع ما أسلفناه حول مفهوم قانون السوق، فكيف لمن يحمل الحد الأدنى من الحس النقدي أن يصمت عن هذا التناقض: تنهب وترحب بثروات بلدي وتحتج على وجودي، فالمهاجر أو المهجُر قسرا لا يرتكب أي جرم عندما يسير في اتجاه البحث عن مصير ثرواته، ناهيك عن ضرب حق حرية التنقل كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ 1948. هكذا إذا يعتبر قانون الهجرة التمييزي كمسوغ ومبرر تستعمله الأنظمة الرأسمالية وطبقاتها البرجوازية لتغليط الرأي العام وتقليص للحقوق والاغتناء على حساب معاناة الشعوب وطبقاتها العاملة ومنهم المهجرين العمال والعاملات بمختلف مجالات وقطاعات الاشتغال. هذا من دون إغفال دور البوليس والقضاء في تكريس هذا الوضع وتأبيده عبر توقيفات عشوائية بالشارع العام وبمحطات المسافرين ومراقبة كل تحرك له علاقة بمرجعية إثنية مختلفة عن البيض بسبب اللون أو اللغة أو الدين،. هذا لا يعني أن المهاجرين لا يساهمون في تغذية هذه الصورة النمطية التي يريد اليمين المتطرف رسمها وتكرسها بعض وسائل الإعلام، غير أن نسبة هؤلاء ضعيفة جدا، فعلى سبيل المثال، تشير إحدى الدراسات حول سلوكيات القاصرين إلى أن نسبة 12% منهم فقط "منحرفون" أي أن الوجه الآخر لنفس الدراسة يقول أن 88% جيدون، لكن يتم التركيز إعلاميا على 12% ويضخمونها. طبعا لا أحد يتفق مع أي سلوك انحرافي كيفما كان، بل المنطقي والمقبول هو احتجاجك المشروع ضد كل تمييز أو إقصاء تجاهك واتجاه كل ما يمس حقوقك كاملة مكتملة. ولو أن ما يسمى بالانحراف فيه نقاش، جزء مقبول وجزء آخر هو نتيجة لسوء التدبير وغياب العدالة وتكافؤ الفرص وجب معالجته بالمزيد من البرامج السوسيوثقافية ورصد الميزانيات الكافية، وليس باعتماد الردع الأمني أو البوليسي الذي يجب أن يبقى، إن كان ضروريا، آخر وسيلة بالنسبة لمن يمتهنون الانحراف (السرقة، المخدرات، الاعتداءات على الغير (...).

وفي ختام هذا المقال أود إثارة موضوع القيمة المضافة لدور المناضلات والمناضلين بمختلف مشاربنا المقيمين بمختلف دول اوربا، منظمين أو أفراد أمام هذا المد العنصري وكذا مسؤوليتنا أمام مهام النضال من أجل الديمقراطية بالمغرب وتحقيق السيادة الفعلية لشعبنا على ثرواته وتحكمه في مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فبنظرة ماكروسكوبية وسريعة على هذا الحقل، وبالنظر إلى أماكن تواجدنا بأوربا، تلك القارة التي، على الأقل تتكلم علنا بلغة حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون واعتماد الديمقراطية، أعتقد بأن الجو العام هنا يساعدنا على خلق ميزان قوة لصالح نضالات التغيير بالمغرب وضد السياسات المخزنية التي تخدم نفسها ومصالح الدول والشركات الأجنبية. فقد نختلف حول هاته الأولوية أو تلك، حول هاته الإستراتيجية أو تلك، لكن أعتقد أن ما يوحد مثلا اليسار المستقل والمكافح، كالنهج الديمقراطي وغيره، والحركات الأمازيغية الديمقراطية المناضلة، العمال المنظمين بالنقابات العمالية وكل المناضلين والأطر بمختلف أماكن تواجدهم بالجمعيات الجادة، أو المنابر الإعلامية، أو المهتمين بالشأن العام عموما، أكثر ما يجعلنا نستمر في الشتات وتعميقه عبر الهجوم والهجوم المضاد الغير مؤسس الذي يصل أحيانا إلى مستوى التخوين... فلا أحد يستطيع أن يقصي أحدا ولا أن يحسم الصراع مع جهاز الدولة المخزني لوحده، فكل الآراء والأطروحات الديمقراطية طبعا التي تنشد الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة، تتسع لخلق مشروع أو جبهة ديمقراطية يجد الجميع فيها ذاته، وتبقى الكلمة في نهاية التحصيل لغالبية جماهير شعبنا.

فالمغرب مر بهزات اجتماعية ومقاومات شعبية قل نظيرها: مقاومة الاستعمار المباشر، أحداث الريف 58/59، انتفاضة 1965 بالدار البيضاء، المقاومات البطولية بالسجون ومحاكمات 1977 الشهيرة، انتفاضة 81 بالدار البيضاء، انتفاضة 84 بمراكش والشمال، 14 دجنبر بفاس 1990...، 20 فبراير 2011، زاكورة، وطاط الحاج... حراك الريف، حراك جرادة، الفنيدق، الأطلس، سكان المداشر والقرى، نضالات هنا وهناك، للمعطلين والطلبة والأساتذة الذين فرص عليهم التعاقد...، والمحاكمات الصورية لسليمان الريسوني وعمر الراضي والستيتو... والمعطي منجب والمهداوي وبوعشرين...، واستمرار المخزن في تغوله وممارسته للعنف ضد أي صوت معارض له.

فهلا عزمنا الإرادة ونهضنا كصوت واحد لدعم نضالات أهالينا هناك وكل القوى المناضلة من أجل سيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع ووضع حد لهذا التغول المخزني، ألم يحن الوقت بعد !؟●

برشلونة في 29 يوليوز.

أزمة للهجرة أم أزمة في سياسات الهجرة

خديجة عناني

يتم غالبا تسخير الإعلام عبر مواقعه ووسائطه المختلفة للترويج على أن هناك أزمة للهجرة وعلى أن هناك تدفقات كبيرة للمهاجرات والمهاجرين على دول الشمال القوية خاصة في أمريكا وأوربا، من أجل تبرير السياسات القمعية والأمنية اتجاه مختلف فئات المهاجرين/ات وطالبي اللجوء وخاصة الموجودون منهم في وضعية غير نظامية. لكن الإحصائيات ومن مصادر مختلفة تفند هاته الادعاءات والمزاعم حيث أن أكثر من ثمانين بالمائة من المهاجرين/ات واللاجئين/ات يتمركزون في دول الجنوب حيث يوجد الملايين منهم في بلدان صغيرة لا تتوفر على إمكانيات اقتصادية كبيرة كلبنان والأردن على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الحقيقة ليس هناك أزمة للهجرة كما يتم تصويره ولكن هناك أزمة في سياسات الهجرة والتي غدت منذ سنوات تمثل كارثة إنسانية غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، بحيث لم يشهد من قبل هذا المستوى المنحط من الوحشية والتجريد من الإنسانية وهو ما يرجع بنا إلى أسوأ لحظات تاريخنا منذ الحقبة الاستعمارية والحربين العالميتين.

ويتضاعف وقع الكارثة في ظل مناخ الأزمة الذي تزامن فيه التسابق المتزايد للأرباح من طرف الشركات المتعددة الاستيطان مع بطش الأمبريالية والحروب والنزاعات بدافع سلب الأراضي ونهب خيرات الشعوب ودعم الاستبداد والديكتاتوريات في دول الجنوب خاصة في منطقة الشرق الأوسط وفي إفريقيا.

إن السياسات الأمنية وتشديد القبضة الحديدية على الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوربي والسعي بكل الوسائل إلى تصدير تدبير ملفات الهجرة لبلدان الجنوب وقبول هاته الأخيرة بلعب دور الدركي لحراسة الحدود مقابل غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان وحصولها على بعض التعويضات المالية، وخصوصا على الدعم السياسي العلني والسري للاستمرار فوق كراسي الحكم. لقد ترتب عن هذه السياسات المزيد من المآسي والأموات في طرق العبور البرية والبحرية، حيث يضطر العديد من المهاجرين/ات إلى ركوب العديد من المخاطر والمغامرات في سبيل العبور للضفة الشمالية أو يجدون أنفسهم في كثير من الأحيان ضحايا لشبكات الاتجار في البشر والمخدرات ومافيات الهجرة التي تستغلهم أبشع استغلال بما في ذلك الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.

إن ما نعيشه اليوم من أزمة للديمقراطية التمثيلية في دول الشمال وصعود قوى يمينية وفاشية وانتشار العنصرية وخطاب الكراهية واللاتسامح والسلطوية وتجريم المنظمات والمدافعين/ات عن حقوق المهاجرين وكل من يقدم لهم المساعدة، نتج عنه وضع كارثي للمهاجرين/ات باعتبارهم الفئات الأكثر هشاشة وتهميشا، مما أدى ويؤدي إلى انتشار الفقر والبؤس في أوساطهم، كما يتم استغلال العاملات والعمال المهاجرين مقابل أجور زهيدة لا تضمن لهم العيش بكرامة.

إن الاستراتيجيات الأمنية لدول الاتحاد الأوربي التي تصرف عليها المليارات من الأورو سنويا من أجل قمع الهجرة وعسكرة الحدود ونشر الجدارات الشائكة ومراكز الاحتجاز بالإضافة إلى المطاردات والاعتقالات والترحيلات الجماعية، كما تستخدم آليات مختلفة للمراقبة والضبط كوكالة فرونتكس التي يستعملها الاتحاد الأوربي حيث يمتد تواجدها في العديد من الدول والمناطق خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي حيث تشير العديد من المؤشرات على ضلوعها في انتهاكات حقوق المهاجرين/ات، وعلى الأقل في غض الطرف عن المآسي والوفيات في صفوفهم.

وفي مفارقة غريبة، فإن أوربا التي تعتبر الهجرة مشكلة مرتبطة أساسا بالنظام العام، مقتصرة في مواجهتها بشكل عام على البعد الأمني كما تم التطرق إليه أعلاه، ترغب في تواجد المهاجرين/ات لكن بشكل انتقائي حيث تقوم سنويا باستقطاب الآلاف من الكفاءات والأطر المدربة وتستنزف الطاقات البشرية لبلدان الجنوب تكونوا ودرسوا في بلدانهم الأصلية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف ستحاول الالتفاف على الحقوق والحريات الخاصة بالمهاجرين واللاجئين المنصوص عليها في

المواثيق الدولية خاصة اتفاقية جنيف لحقوق اللاجئين واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1993 (والتي لم يتم التوقيع عليها من طرف أية دولة أوربية)، عبر ميثاق للهجرة الموقع في مراكش في دجنبر 2018، والتي حاولت من خلاله أن تكرس جهودها لدعم الهجرات المنتقاة، ومؤخرا عبر الاتفاق الأوربي حول الهجرة الذي تم اعتماده في عز جائحة كوفيد 19 والتي أبانت عن استمرار الدول الأوربية في نهج السياسات القمعية اتجاه المهاجرين سواء عبر الضغط على دول الجنوب من أجل حملهم على قبول المهاجرين/ات الذين يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية أو تلك التي عبروا منها وإيجاد وسائل لتعزيز استقطاب فئات معينة من المهاجرين من ذوي الكفاءات والمهارات الدراسية العالية أو بعض العاملات والعمال الموسميين فيما يسمى ب "الهجرة الدائرية" من أجل إيجاد قوى عاملة قابلة للتكيف مع المهارات المكتسبة، وقادرة على مواجهة النمو للساكنة والاقتصاد بنجاح حسب تعبير المفوضية الأوروبية، وهو ما يعني إضفاء نوع من المشروعية على العبودية الجديدة حيث ليس من حق هؤلاء العاملات والعمال الاستقرار في العمل ولا في اختيار مكان الإقامة ولا في التجمع العائلي ولا الحق في الحركية والتنقل.

كما أن غياب الديمقراطية في دول الجنوب وخضوعها لإملاءات الدول الرأسمالية وتبعيتها للسياسات النيوليبرالية التي تنهجها خدمة للرأسمال المالي والشركات المتعددة الاستيطان يدفعها إلى مزيد من انتهاك الحقوق الأساسية للمهاجرين/ات فوق أراضيها وتضييق الخناق عليهم.

ففي المغرب مثلا حيث يعلق الكثير من المهاجرين/ات واللاجئين/ات فوق أراضيه في بعض الأحيان لسنوات في انتظار فرصة العبور إلى أوربا، أو قد يضطرون للاستقرار النهائي فيه، ورغم مصادقة الدولة المغربية على العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تلك التي تنطبق على جميع الأشخاص بمن فيهم المهاجرون، بالإضافة إلى الاتفاقيات الخاصة مثل اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية جنيف لحقوق اللاجئين، إلا أن الإطار القانوني الوطني خاصة قانون 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب، والذي تم تبنيه سنة 2003 بالموازاة مع قانون مكافحة الإرهاب، يكرس البعدين السلطوي والأمني في مقاربة الدولة لملف الهجرة في تناقض صارخ مع التزاماته الدولية، في حين هناك غياب شبه تام لنظام للجوء رغم تواجد أعداد مهمة من طالبي اللجوء بالمغرب والذين لا يرغبون في وضع طلبات اللجوء لدى المفوضية السامية لحقوق اللاجئين في غياب ضمانات من الدولة لتوفير الحماية اللازمة لهم وتمكينهم من حقوقهم الأساسية ومن حقهم في التنقل والتجمع العائلي، أما القلة القليلة التي تحاول وضع ملفات طلبات لجوئها فتصطدم بغياب بنيات الاستقبال.

من جهة أخرى لا تتورع الدولة المغربية في تقديم نفسها على أنها نموذج يحتذى به في المنطقة بل وفي إفريقيا بل وفي العالم في مجال تدبير ملف الهجرة واحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين/ات وطالبي اللجوء وحسن المعاملة والاستقبال والتعايش، في تناقض صارخ مع الممارسة على الأرض حيث الانتهاكات الخطيرة التي تطال المهاجرين/ات خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء ليس فقط فيما يتعلق بحقوقهم الأساسية ولكن كذلك تمس حقهم في الحركية والتنقل، كما يتعرضون لمختلف أشكال العنف والممارسات المهينة والحاطة من الكرامة والمطاردات والاعتقالات التعسفية والترحيلات سواء داخل المغرب لإبعادهم عن الحدود مع سبتة ومليلية المحتلتين، أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في كثير من الأحيان بتواطؤ سفارات بعض البلدان الإفريقية التي تسهل ترحيل مواطنيها وبتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للهجرة تحت يافطة ما يسمى ب"العودة الطوعية" والتي تمارس فيها الكثير من الضغوطات من أجل إرجاع المهاجرين إلى البلدان التي ينحدرون منها.

لقد عرت جائحة كورونا مؤخرا على واقع التهميش والإقصاء الذي يعاني منه المهاجرون/ات من إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب حيث تم تناسيهم من كل التدابير التي اتخذتها الدولة فيما يخص المساعدات المقدمة للفئات الهشة على هزالتها وحرموا من الرخص الاستثنائية للتنقل رغم النداءات المتكررة التي أطلقتها بعض الجمعيات الحقوقية حول الوضعية الكارثية التي استفحلت مع إجراءات الحجر الصحي.●

حرية التنقل بين منطق الحقوقي والإنساني والتجريم

حسن العماري

مقدمة : وتستمر المآسي...

التدابير الصحية سارية المفعول منذ أزيد من عام ونصف حتى الآن. استخدمتها الدول لتكثيف قمع المتنقلين وأجبرتهم على تحمل المزيد من المخاطر أثناء عبورهم. ومع ذلك، تُظهر أرقام مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للهجرة الخاصة بالوافدين إلى إسبانيا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 زيادة طفيفة في عدد الوافدين مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. تظهر هذه الأرقام بوضوح أنه لا فيروس كوفيد 19- ولا القمع يمكن أن يمنع الأشخاص الذين يغادرون من ممارسة حقهم في حرية التنقل.

ما لا تقوله هذه الأرقام هو، أولاً، زيادة عدد المغادرين من الجزائر إلى أوروبا، وثانيًا، الحالات التي بدأ فيها الناس العبور قبل المغادرة. يتم اعتراضهم أو اختفاءهم أو العثور عليهم ميتين. بعد تحديد بدقة الأشخاص الذين يتنقلون، وأين تحدث هذه التحركات؟؟ وعلى أي نطاق أكثر صعوبة ويتطلب تجاوز إحصاءات المفوضية. في عملنا اليومي مع شبكة هاتف الإنذار Alarm Phone، غالبًا ما نتحدث عن هذه الرحلات غير المذكورة في الإحصائيات. في بعض الأحيان نفقد الاتصال بالمتصلين وتفشل عمليات تحديد الموقع في تحديد مكانهم. هذا ما حدث ويحدث في عدة مناسبات، حيث يتلاشى الأمل الضعيف في الاستماع كل يوم. يتم إبلاغنا من قبل أفراد الأسرة الذين يتصلون بنا أو يتصلون بالصحافة للإعلان عن اختفاء أحبائهم، كما كان الحال بالنسبة لقارب غادر الداخلة في 28 ديسمبر 2020 متجهًا إلى جزر الكناري. تبحث عائلات الركاب دائمًا عن أحبائهم. وبالمثل في 13 يناير 2021، عندما تم الإبلاغ عن فقدان شخص أثناء محاولته السباحة إلى مليلية المحتلة مع مجموعة من الأصدقاء. تمكنا من الحصول على الأخبار بفضل الأصدقاء والنشطاء الذين يحاولون التعرف على الجثث التي تم غسلها على الشاطئ. لكن في كثير من الحالات لا نتمكن من المزيد من الأخبار حيث يعد الكثير في عداد المفقودين.

سياسة المراقبة والعنصرية والقوانين المجحفة

في تقاريرنا، نجمع البيانات الرسمية والتقارير الصحفية والمعلومات من خلال العمل بنظام المناوبة- المداومة في Alarm Phone، والتي ندمجها مع تحليلات المهاجرين والنشطاء الذين يعيشون في أماكن مختلفة في غرب البحر الأبيض المتوسط، أو يمرون عبر هذه الأماكن المختلفة، لتقديم عدة وجهات نظر حول التطورات الأخيرة وتأثيرات السياسات العنصرية في أوروبا على من يتحملون وطأتها. هدفنا هو إظهار ما لا يمكن للإحصاءات أن تلتقطه أبدًا: يخفي وراء كل رقم شخصًا له تاريخه المعقد؛ أن الناس، رغم كل الصعاب، ينظمون أنفسهم لممارسة حقهم في حرية التنقل؛ وأن يتم إحصاء الموتى والمفقودين وإحياء ذكراهم. هؤلاء جميعهم ضحايا لنظام حدودي قاتل يجد حدوده في مراقبة الحدود الخارجية وفي قمع أقوى من أي وقت مضى للمتنقلين، في إفريقيا وأسيا كما في أوروبا. الوضع في جزر الكناري يتدهور بسرعة. معسكرات سيئة التجهيز، وأمل ضئيل في الوصول بشكل قانوني إلى البر الرئيسي لإسبانيا، وعمليات الترحيل وغيرها من الممارسات العنيفة، تحول جزر الكناري إلى جزر سجون، مما أدى إلى وضع لا يختلف عن ذلك في تركيا والجزر اليونانية إلى بحر إيجه.

إن التهيئة المتعمدة لمثل هذه البيئة، التي من المفترض أن تردع المسافرين الآخرين عن الوصول، أمر فاضح. حتى الآن، لا يبدو أن الرأي العام الأوروبي قد عاين العنف في العمل ضد المهاجرين في هذه البؤرة من الأراضي الأوروبية. قررت دول الطوق الامامي كالدولة الإسبانية والايطالية واليونانية والاتحاد الأوروبي عموما جعل التغطية الإعلامية للوضع صعبة، على سبيل المثال من خلال منع الصحفيين من الوصول إلى المعسكرات وأماكن ومراكز الاحتجاز. ولمواجهة ذلك، تختار المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية إدراجها في التقارير سردًا أكثر تفصيلاً للوضع الذي يواجهه المهاجرون في كل بقعة مختلفة.

أولئك الذين يصلون إلى الجيبين الإسبانيين المحتلين سبتة ومليلية عبر طرق غير نظامية يواجهون مشاكل مماثلة. يُحرمون من المرور المنتظم إلى شبه الجزيرة. لا يتلقى المتنقلون، الذين تقطعت بهم السبل في هذه الجيوب، سوى القليل من الاهتمام باحتياجاتهم الجسدية والعقلية أو لا يتلقون أي اهتمام. في هذا السياق، لا يمكن الوصول إلى التعليم أو العمل أو السكن اللائق. يبدو أن إسبانيا تستخدم الخصائص الجغرافية والسياسية للجيوب وجزر الكناري كعناصر استراتيجية لتقييد تنقل بعض الناس. تتضح الصلة بين جزر الكناري والجيوب من خلال حقيقة أن عمليات الترحيل من شبه الجزيرة إلى المغرب، والتي كانت تحدث سابقًا عبر الجيوب، تتم الآن عبر جزر كناريا منذ إغلاق الحدود البرية بين المغرب وإسبانيا. بالإضافة إلى ذلك، حتى أولئك المنخرطين في إجراءات اللجوء محرومون من إمكانية حرية التنقل في إسبانيا، وهي ممارسة اعتبرتها المحكمة العليا الإسبانية مرة أخرى غير قانونية.

تظل معظم أدوات قمع المتنقلين كما هي، بغض النظر عن أي جانب من الحدود يجدون أنفسهم فيه: التنميط العنصري، والتجريم، والمداهمات، والاعتقالات، والاحتجاز، والترحيل، والإبعاد، وتدمير الممتلكات أو البنية التحتية الأساسية (حرق المخيمات...).

في المغرب، بالنسبة للمهاجرين المقيمين في شمال افريقيا، فإن الاعتقالات التعسفية والترحيل إلى جنوب البلاد منهجية. في الآونة الأخيرة، اتخذت هذه الممارسة منعطفًا أكثر إثارة للقلق. في فبراير/ شباط 2020، نُظمت مسيرة في الرباط للتنديد بـ "الظروف المعيشية التي لا تطاق للمهاجرين من جنوب الصحراء". وفي ديسمبر 2020، أفادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) أن أفراد المجتمعات الواقعة جنوب الصحراء الكبرى "الذين يعيشون في المدن الكبرى في الشمال وخاصة في الرباط هم ضحايا اعتقالات، وهي مطاردة حقيقية". في الرباط، يتم القبض على سكان جنوب الصحراء وضربهم في الشارع على أيدي أشخاص يرتدون زي مدنيين ويسلمونهم إلى السلطات. ويتم احتجازهم لبضع ساعات ثم يتم ترحيلهم إلى مدن الجنوب. وقد لوحظت ممارسات اعتقال غير قانونية في هذه المناطق. وقد سجل ترحيل قسري للمهاجرين المعتقلين الماليين والإيفواريين والغينيين... إلى بلدانهم الأصلية عبر رحلات جوية مباشرة.

إن الأدوات القمعية التي يستخدمها المغرب غالبا ما تمولها الدولة الإسبانية، كما يتضح من إعلان وزارة الداخلية الإسبانية عن تمويل يصل إلى 10 ملايين يورو دفعت للمغرب لمراقبة الحدود. في الوقت نفسه، تعاني منظمة البحث والإنقاذ الإسبانية، سالفامينتو ماريتيمو- البحرية الاسبانية، من نقص شديد في التمويل، مما يؤدي حتما إلى المزيد من الوفيات في البحر.

يُظهر أيضا ظهور وتطور الطريق من غرب الجزائر إلى إسبانيا (وتلك الخاصة بالمسارات في وسط البحر الأبيض المتوسط من الجزائر إلى إيطاليا) أن حركة الهجرة الكبرى التي بدأت في عام 2020 لا تزال جارية. يتحرك العديد من الجزائريين للهروب من مجتمع ما بعد الحراك، وخيبة الأمل والقمع التي أعقبت الحركة الاجتماعية الهائلة لعام 2019، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد 19-. السلطات تحاول منع المغادرين. يأخذ القمع بعدًا مذهلاً عندما يتعلق الأمر بالأفارقة جنوب الصحراء إلى الجزائر. إن عمليات الترحيل الجماعي والمضايقات التي يتعرض لها السود في إفريقيا جنوب الصحراء هي نتيجة لسياسات عنصرية وتأثير فوري <<<

إن الأدوات القمعية التي يستخدمها المغرب غالبا ما تمولها الدولة الإسبانية، كما يتضح من إعلان وزارة الداخلية الإسبانية عن تمويل يصل إلى 10 ملايين يورو دفعت للمغرب لمراقبة الحدود. في الوقت نفسه، تعاني منظمة البحث والإنقاذ الإسبانية، سالفامينتو ماريتيمو- البحرية الاسبانية، من نقص شديد في التمويل، مما يؤدي حتما إلى المزيد من الوفيات في البحر.

>>> لإضفاء الطابع الخارجي على الحدود الأوروبية. في الواقع، بالإضافة إلى تجريم وقمع المسافرين (الحراقة الجزائريين والمسافرين من جنوب الصحراء)، تشارك الدولة الجزائرية بشكل متزايد في التعاون مع الدول الأوروبية من خلال ترحيل أزيد من 20 الف في ظرف وجيز نحو الجنوب (2400 كلم جنوب الجزائر العاصمة).

حرية التنقل وعمليات الإنقاذ بين منطق الحقوقي والإنساني والتجريم

لكن مع تزايد طرد المسافرين في غرب البحر الأبيض المتوسط من المغرب والجزائر عن طريق القمع، والاعتقال والاحتجاز والأحكام القاسية تصل احيانا مابين سنة وعشر سنوات سجنا، تكتسب شبكات التضامن مكانة تم تنظيمها وتطويرها في عدة مدن بالمغرب ودول الصحراء والساحل والسنغال والنيجر ومالي وبوركينا فاصو...

فمن خلال تتبع المعابر البحرية وتجارب شبكة هاتف الإنذار AP ووفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة، وصل 6229 شخصًا إلى إسبانيا بين يناير ومارس 2021. وصل أكثر من النصف (3360 شخصًا) إلى جزر الكناري، بينما وصل 1791 شخصًا إلى شبه الجزيرة في الأندلس. فقد تم إنذار شبكة الإنذار Alarm Phone للمساعدة في غرب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي من قبل 31 قاربًا تحمل حوالي 676 شخصًا بين يناير ومارس 2021، وهو ما يمثل نصف حالات الاستغاثة في غرب البحر الأبيض المتوسط التي تلقاها هاتف الإنذار في الأشهر الثلاثة السابقة، بين أكتوبر وديسمبر 2020.

من بين الحالات الـ 31، وصل 19 قاربًا تحمل ما مجموعه حوالي 431 شخصًا إلى إسبانيا: 16 في الأندلس و5 في جزر الكناري. ومع ذلك، لا تزال حرية التنقل مقيدة من قبل السلطات في البحر الأبيض المتوسط. كان على تسعة قوارب أبحرت إلى إسبانيا أن تعود إلى المغرب. تم اعتراض ستة منهم من قبل السلطات المغربية، وكان على المسافرين بشكل عام العودة رغما عنهم. عاد أحد هذه القوارب إلى المغرب بشكل مستقل وأنقذت البحرية الملكية زورقين آخرين. ولا يزال مصير ثلاثة قوارب أخرى مجهولا.

وعلى الرغم من الشتاء البارد والقاسي في السنة الماضية، وصل أكثر من 3300 شخص إلى جزر الكناري، لتُظهر إحصاءات الوصول الأسبوعية الصادرة عن المفوضية انخفاضًا كبيرًا في عدد الوافدين في فبراير وأوائل مارس.

ويتزامن هذا الانخفاض في عدد الوافدين منذ الأشهر الأخيرة من عام 2020 مع استراتيجيات سياسية مختلفة: تطبيق برامج ما يسمى "العودة الطوعية"، والغياب التام لظروف السكن اللائق في المخيمات، ومنع المواطنين المغاربة والسنغاليين من السفر إلى إسبانيا القارية، والتضييق على العمل الانساني مما يجعل جزر الخالدات أرخبيلًا من الجزر كسجن. يتم تصميم كل ذلك للتقليل من ما يسمى "عوامل الجذب" (efecto llamada). من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الصقور الساخرة تؤدي بالفعل إلى عدد أقل من الوافدين. قد يكون الانخفاض أيضًا بسبب الظروف المناخية القاسية لموسم الشتاء. ومع ذلك، تم إحصاء 1626 وافدًا فقط خلال نفس الفترة من العام الماضي (يناير- مارس 2020)، وهو ما يمثل نصف عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى أوروبا هذا العام.

فقد ساعد تطبيق المداومة Alarm Phone المسافرين في العديد من الحالات، وقد انتهى الأمر بالعديد منهم في BOZA (كلمة Bambara التي تعني "النصر"، والمستخدمة للوصول بأمان)، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى العمل الدؤوب لخفر السواحل في جزر الكناري. وترى شبكة Alarm Phone، حيث أن هذه الزيادة الضئيلة في الأموال المحدودة مقارنة بمئات الملايين من اليورو المستثمرة في "مراقبة الحدود" لفرونتكس ومحاولات تقييد الهجرة. نطالب بالمزيد من الأموال لسالفامينتو ماريتيمو، ساعات عمل لائقة لفرقهم، ونرفض تخفيضات الميزانية، خاصة عندما يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح مما جعل عدة جهات يمينية ومعادية لحقوق الإنسان تصنفها ضمن المنظمات الإجرامية والمتاجرة بالبشر كما يحدث مع السفن الانسانية بعرض المتوسط.

مضايقة المنظمات غير الحكومية في البحر المتوسط والتجريم تعرض آلاف الأرواح للخطر

تواجه أطقم المنقذين خطر التوقيف والسجن قد تصل لمدة 20 عامًا بعد أن أنقذوا حياة 14000 شخصًا، وتم احتجاز قارب Ocean Viking التابع لـ SOS Méditerranée جنبًا إلى جنب اكثر من مرة... وتتواصل مضايقات المنظمات غير الحكومية في البحر الأبيض المتوسط. اليوم، وأحيانا لا تعمل قوارب النجاة في البحر: وهذا يعرض حياة الآلاف من الناس للخطر.

بعد ثلاث سنوات من وضع سفينة الإنقاذ Iuventa في الحراسة القضائية، لا يزال سيف داموكليس مسلطا فوق رؤوس الطاقم العشرة. على الرغم من إنقاذ حياة أكثر من 14000 شخص، فإن هؤلاء الأشخاص متهمون بـ "تسهيل الدخول غير القانوني" للمهاجرين إلى إيطاليا. حقائق يعاقب عليها بالسجن 20 عاما. كما أن التضييق يشمل نشيطات ونشطاء السفن الإنسانية بعرض المتوسط وتهديدهم بالاحتجاز والمحاكمات. موقف يمثل تجريم عمليات الإنقاذ في وسط البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضًا للسياسة الأوسع لقمع أعمال التضامن عبر أوروبا التي تكون جزءًا منها. وكون التضامن في قفص الاتهام، كما أن مجموعة من النشطاء الإنسانيين والحقوقيين بجبال الألب وفرنسا وبلجيكا واليونان... يتعرضون للتهديد والمضايقات خلال جولات تفقدية لمساعدة المهاجرين تحت ذريعة خرق القانون. وقد كان طاقم السفينة Iuventa وغيرها متهمون بالتواطؤ مع المهربين. خلال ثلاث عمليات إنقاذ بين عامي 2016 و2017، اتهم المدعون في القضية باستعادة اللاجئين والمهاجرين في البحر بمساعدة المهربين وإعادة القوارب الفارغة إليهم حتى يتمكنوا من إعادة استخدامها. اتهامات خطيرة ينفيها طاقم Iuventa بالكامل مؤكدا أن عمله يندرج ضمن المساعدة الإنسانية وفق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأن عملهم يهدف إلى دحض مزاعم السلطات الإيطالية والنتائج واضحة: "لا يوجد دليل على أن طاقم Iuventa تآمر مع المهربين"، قال لورنزو بيزاني، باحث في علم المحيطات الشرعي في جامعة جولدسميث في لندن. على العكس من ذلك، أظهرت الدراسة أن العشرة من أفراد عائلة يوفينتا أنقذوا الأرواح.

"لم يعد بإمكاننا المشاهدة دون القيام بأي شيء بينما غرق الناس في البحر الأبيض المتوسط، الذي أصبح مقبرة جماعية حقيقية. لقد قررنا استخدام امتيازنا للمراقبة والإبلاغ وتوفير الملاذ اللآمن لآلاف الأشخاص أثناء التنقل. مؤكدين أن إنقاذ الأرواح البشرية في أسرع وقت ممكن، وتوفير الحماية للمحتاجين، ومعاملة الجميع بكرامة، والقتال إلى جانب هؤلاء الأشخاص من أجل العالم الذي نريد أن نعيش فيه، كان، وسيظل، واجبنا تجاه الجميع" تؤكد أطقم سفن الإنقاذ الإنسانية. ولسوء الحظ، فإن حالة Iuventa ليست حالة منعزلة. منذ 22 يوليو، بل احتجز خفر السواحل الإيطالي قارب الإنقاذ SOS Mediterranean، أوشن فايكنج. لتبرير رسوها، أثار خفر السواحل "مخالفات فنية". تم استخدام الأراضي سابقًا للاستيلاء على سفن الإنقاذ الأخرى، مثل Sea Watch 3 أو Alan Kurdi أو Aita mari.

بلغ تجريم عمليات الإنقاذ في البحر أبعادًا لدرجة أنه في بعض الفترات لا توجد أي قوارب تعمل قبالة ليبيا لإنقاذ المهاجرين أمام كارثة لآلاف الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم بعبور المتوسط بمفردهم وبدون مساعدة. وفي هذا الإطار شرعت واستمرت أوربا في المزيد من خلال توسيع الحدود وعسكرتها وتسليحها من خلال ضخ ميزانيات خيالية بالوكالة الأوربية لحراسة الحدود والبحار فرونتكس Frontex المستمرة في انتهاكاتها وقد انطلقت من بروكسل ووجدة 9 يونيو 2021 حملة وشبكة دولية للمطالبة بإلغائها Abolish Frontex بدعم من ازيد من 80 جمعية وشبكة دولية من ضفة المتوسط.

سيتعين على الناس أن يدفعوا ثمن حياتهم؟؟؟

أدى الانخفاض في موارد الإنقاذ بالفعل إلى زيادة معدل الوفيات في عامي 2018 و2019. بالإضافة إلى ذلك، منذ عام 2016، تم اعتراض أكثر من 50000 رجل وامرأة وطفل في البحر من قبل خفر السواحل الليبي، وإعادتهم إلى ليبيا، حيث يتعرضون لخطر الاعتقال التعسفي والتعذيب والابتزاز والاغتصاب. قال طالب لجوء أنقذه Iuventa إنه رأى أشخاصًا يتعرضون للاغتصاب والتعذيب والقتل في ليبيا. <<<

اجتمعنا لتحويل حزننا إلى عمل جماعي. نأتي من خلفيات متنوعة. نحن أقارب المختفين من تونس والجزائر والمغرب والكاميرون والسنغال وسوريا والمكسيك وبيرو وأماكن أخرى. نحن الذين نعثر على بقايا بشرية في الصحراء والبحر، نحاول التعرف على الجثث في مختلف المناطق الحدودية، ونمنح الجثث التي لم يتم تسميتها دفنًا كريمًا. نحن من نمسك أيدينا عندما نفتقد ابنة أو ابن أو أخت أو أخ أو صديقة.

>>> كان الناس سعداء وبدأوا في الغناء شاكرين الله. هذه هي الظروف التي التقينا فيها بـ Iuventa. إذا أخبرني أحدهم أنني سأعود إلى ليبيا، كنت أفضل أن أموت في البحر، يقول "طالب لجوء أنقذه Iuventa".

وانطلقت حملة دولية لشجب منع قوارب الإنقاذ من إنقاذ الأرواح في البحر، ويجب حماية العمل الأساسي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وليس إعاقته. والكف عن تجريم الإنقاذ البحري عبر نداء دولي واعتبار المنع عملا اجراميا في حد ذاته، ومن هذا المنطلق يطرح سؤال جوهري "من هم المجرمون الحقيقيون؟ الصيادون وقباطنة القوارب الذين قرروا إنقاذ الأرواح المعرضة للخطر وإعادتهم إلى الملاذ الآمن، على النحو المنصوص عليه في قانون البحار؟ أم الدولة الأوروبية التي قررت، مهما كانت التكلفة البشرية والمعنوية، ألا يصل هؤلاء الأشخاص إلى الشواطئ الأوروبية؟ من خلال المزيد من توسيع الحدود وعسكرتها من خلال الوكالة الأوربية لحراسة الحدود والبحار Frontex. قباطنة زوارق المنظمات غير الحكومية الذين قرروا القيام بدوريات في البحر المتوسط لمنع وقوع المجازر؟ أو كل من الدول الأوروبية التي وافقت على تمويل الحكومة الليبية بحيث تمنع وتعترض في البحر وتحتجز المهاجرين على أراضيها، حتى لو كان ذلك يعني بالنسبة لهؤلاء الأشخاص انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتعذيبًا واحتجازًا؟، كيف يمكن للقادة الأوروبيين الاستمرار في الادعاء بأن ليبيا مكان "آمن" لإنزال اللاجئين والمهاجرين؟ لاجئون محتجزون في حظائر؟ وقد ترقى هذه الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية.

كما أن النداءَ الدوليَ لدعم كارولا راكيتي وبيا كليمب، وهما قبطانان ألمانيان بسفن إنسانية عملا في السواحل الإيطالية لإنقاذ الأرواح. صدرت صيغ التضامن من قبل اللجنة الأوروبية لمناهضة تجريم الإنقاذ في البحر، وهو تحالف من المنظمات والأفراد الملتزمين بمنع الحكومات الأوروبية من ترك الناس يموتون في البحر ومعاقبة من يساعدونهم يكشف الوجه الحقيقي البشع لسياسة أوربا في مجال الهجرة. وكان المؤلف الرئيسي لهذا النداء هو إيتيان بالبار، الفيلسوف. والعريضة شملت 50،000 توقيع.

العنصرية وكراهية الأجانب ضد السود في إفريقيا جنوب الصحراء: سياسة الدولة...عدوى نحو الجنوب

تعتبر الجزائر أيضا نقطة عبور إستراتيجية للمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة غرب إفريقيا، ولا تزال هذه المجتمعات هدفًا لسياسة منهجية وشرسة تتمثل في المضايقة والطرد من الدولة الجزائرية. في الواقع، على مدى خمس سنوات، طبقت الحكومة الجزائرية نفس الأساليب التعسفية والوحشية تجاه الأفارقة جنوب الصحراء: مداهمات الشرطة والاعتقالات، والاحتجاز في معسكرات الاعتقال، وأخيرًا عمليات الترحيل الجماعي في الصحراء الكبرى (2400 كلم جنوب الجزائر العاصمة). حيث يُترك الناس بلا طعام أو ماء. وتفاخر وزير الدفاع الجزائري باعتقاله 3085 مهاجر "غير شرعي" "من جنسيات مختلفة" في عام 2020. قال فاليكو دوسو، 28 عامًا، من كوت ديفوار، في يناير: "تم إنزالنا على بعد حوالي 15 كيلومترًا من الحدود، في الصحراء.. الباقي كان علينا القيام به سيرا على الأقدام. في تلك الليلة، بين الثانية والسادسة صباحًا، مشينا نحو النيجر. كنا حوالي 400 شخص". ومنذ يناير/ كانون الثاني، عاد ما لا يقل عن 3779 شخصاً من الجزائر إلى النيجر. معظمهم من غرب إفريقيا، وخاصة النيجر وغينيا كوناكري ومالي. هذه الأرقام الصاعقة، وكذلك العنف الممارس النفسي والجسدي. ففي 30 مارس، تم استخدام 87 حافلة لترحيل 5000 شخص. قبل فترة وجيزة، حدثت بالفعل أربع عمليات طرد جماعي لما لا يقل عن 3152 شخصًا في 5 و11 و14 و16 مارس/ آذار (المصدر: Alarm PhoneSahara). أثناء النقل، وقع حادث مأساوي حيث فقد ما لا يقل عن 50 شخصًا حياتهم على الطريق بين الجزائر العاصمة وتمنراست (النيجر). حاولت السلطات الجزائرية التستر على الحادث بمصادرة هواتف الناجين، لكن ذلك لم يمنع الإعلان عن الحدث المروع. تمكن أحد الأشخاص من إخفاء هاتفه الذي صور منه مقطع فيديو رعب. شاركه مع الصحافة وقال: "الدول الأفريقية والمنظمات غير الحكومية والمنظمة الدولية للهجرة بحاجة إلى معرفة. لا يحق للدول الافريقية أن لا تعرف ولا تسأل أين ماتوا". لا نعرف مكان جثث المتوفين، فقد يكونون قد دُفنوا في الصحراء دون الكشف عن هويتهم. على الرغم من أن هذا الحدث يسمى "حادث"، فإن عمليات الترحيل ليست عرضية. إنها جزء من طريقة عمل نظام ينظمه الأشخاص في مناصب السلطة. إنه نظام يتيح عمدا للناس الموت الذين يجرؤون على ممارسة حقهم في الحركة وسط تكتم أوربي رسمي.

تسير سياسة القمع المنهجي للمجتمعات الواقعة جنوب الصحراء جنبًا إلى جنب مع الروايات العنصرية والمعادية للأجانب التي ينشرها السياسيون وربما يكتبونها. يتم استخدام هذه الاستعارات العنصرية لتبرير وحشية الوسائل المستخدمة. لقد تبنت الحكومة الجزائرية هذه السياسات علانية وأدركت أنها بذلك تسيطر على حدود أوروبا. هذا يضع الحكومة في موقف غريب نوعا ما.

من خلال إحياء الذكرى، نقدم وعدًا: لن ننسى أولئك الذين فقدوا حياتهم أو المفقودين وسنقاتل ضد أنظمة الحدود القاتلة. سنوفر مساحة للتذكر ونبني بشكل جماعي شيئًا من حزننا. لن نكون وحدنا ولن نستسلم. سنواصل الكفاح من أجل حرية التنقل والكرامة الإنسانية للجميع في حياتنا اليومية". "إعلان وجدة الدولي لشبكة هاتف الإنذار".

ومن المثير للاهتمام، أن وزير الخارجية قال مؤخرًا في الصحافة، "إن الأوروبيين يتذمرون، ولكن هل الأمر متروك لنا للعمل كشرطي لأوروبا؟" لكنه استمر على الفور في التأكيد على أن الجزائر تبذل كل ما في وسعها "لعدم السماح" بخروج هؤلاء المهاجرين".

السادس من فبراير الذكرى- الضمير الحي وحتى لا ننسى... رغم تعمق المعاناة ؟؟؟

على الرغم من كل هذه الوفيات في البحر والتعزيز المستمر للحدود الخارجية لأوروبا، يواصل الأشخاص في المنفى النضال من أجل حرية التنقل وتوسيع شبكات التضامن الخاصة بهم. مثل العام الماضي، أدى 6 فبراير 2021 إلى ظهور العديد من "الأنشطة والحركات النضالية التذكارية" في العديد من مدن المغرب والسنغال وأماكن أخرى. تم اختيار تاريخ 6 فبراير كرمز من قبل نشطاء شبكة هاتف الإنذار في عام 2019 باعتباره "اليوم الدولي لإحياء ذكرى وعمل الأشخاص الذين قتلوا أو فقدوا على طرق الهجرة". يوم لنتذكر ونكرم أولئك الذين ماتوا، ولإظهار أننا لا ننسى، وأننا سنواصل بلا هوادة المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن نظام الحدود القاتل هذا وأن المفقودين أسماء وليسو أرقام.

في 6 فبراير 2014، حاول أكثر من 200 شخص دخول مدينة سبتة المحتلة، الجيب الإسباني، من الأراضي المغربية عبر شاطئ تراجال. أطلق الحرس المدني الأسباني خراطيش دخان ورصاص مطاطي على أشخاص في المياه لمنعهم من دخول إسبانيا. وقتل في الجانب الإسباني خمسة عشر شخصا واختفى العشرات وقتل آخرون في التراب المغربي. المعركة القانونية لمحاكمة المسؤولين عن هذه المجزرة مستمرة في إسبانيا حتى يومنا هذا. وعلى الرغم من الظروف الصعبة والاستثنائية، يوم السبت 6 فبراير 2020، نُظمت فعاليات تذكارية عبر وطنية للضحايا والمفقودين المهاجرين، من بين أمور أخرى، في أغاديز ونيامي بالنيجر، في سوكودي في توغو، في العيون وطنجة وجدة والسعيدية في المغرب، وداكار وغانديول في السنغال، ومدريد ومدن أخرى في إسبانيا، وبروكسل وليج في بلجيكا، وبرلين وفرانكفورت في ألمانيا. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت Alarm Phone. إعلان وجدة لإحياء الذكرى في وجدة والسعيدية، 6 فبراير 2020: "اجتمعنا لتحويل حزننا إلى عمل جماعي. نأتي من خلفيات متنوعة. نحن أقارب المختفين من تونس والجزائر والمغرب والكاميرون والسنغال وسوريا والمكسيك وبيرو وأماكن أخرى. نحن الذين نعثر على بقايا بشرية في الصحراء والبحر، نحاول التعرف على الجثث في مختلف المناطق الحدودية، ونمنح الجثث التي لم يتم تسميتها دفنًا كريمًا. نحن من نمسك أيدينا عندما نفتقد ابنة أو ابن أو أخت أو أخ أو صديقة.

من خلال إحياء الذكرى، نقدم وعدًا: لن ننسى أولئك الذين فقدوا حياتهم أو المفقودين وسنقاتل ضد أنظمة الحدود القاتلة. سنوفر مساحة للتذكر ونبني بشكل جماعي شيئًا من حزننا. لن نكون وحدنا ولن نستسلم. سنواصل الكفاح من أجل حرية التنقل والكرامة الإنسانية للجميع في حياتنا اليومية". "إعلان وجدة الدولي لشبكة هاتف الإنذار".●

الحسن عماري عضو مؤسس ل شبكة هاتف الإنذار – شبكة هاتف الإنذار الصحراء

الشبكة والحملة دولية للمطالبة بإلغاء فرونتكس Abolish Frontex

الثورة استحقاق يجب الإعداد له

تعرف دولة تونس – مهد شرارة الانتفاضات التي عمت العديد من بلدان المنطقة منذ 2011 – تعرف خلال هذه الأيام أحداثا متسارعة بعد قرار الرئيس قيس السعيد تجميد البرلمان واقالة الحكومة وما صاحب ذلك من ردود داخليا وعالميا. ولتسليط الأضواء على جانب من التجربة التونسية وما يعتمل فيها، نقدم لقراء جريدة النهج الديمقراطي الجزء الأخير من الكتاب الذي أصدره مؤخرا الرفيق جيلاني الهمامي تحت عنوان "حزب العمال ونظرية الثورة في تونس" والذي قد يساعد على فهم مسار السيرورة الثورية في تونس والانعطافات التي تعرفها أو قد تعرفها مستقبلا.

... بلغة أخرى لم تمس ثورة 14 جانفي من طبيعة الدولة القائمة، دولة التحالف الطبقي الرجعي الراعية لنمط الإنتاج الرأسمالي الخاضع للهيمنة الامبريالية على بلادنا وفشلت بالتالي في إجراء التغيير الجوهري اللازم على موازين القوى الطبقية في بلادنا رغم الإطاحة بالشكل الاستبدادي للدولة. قضت بلادنا عقودا من الزمن خاضعة لهذه المنظومة التي جرتها إلى سلسلة من الأزمات انتهت بثورة 14 جانفي. ولكن الأزمة التي كانت سببا في انطلاق شرارة الثورة سنة 2011 هي نفسها التي تنخر بلادنا اليوم وبمقاييس مضاعفة مرات ومرات لا لشيء إلا لأن الثورة لم تأت بالحلول التي تستوجبها أزمة هيكلية لنمط الإنتاج الرأسمالي التابع.

إن المطلوب إذن هو القضاء على هذا النمط بتمام الوضوح عن طريق الثورة التي يقوم بها الشعب بقيادة قواه الثورية بعد أن تبين أن لا فائدة ترجى من أي محاولة لإصلاحه أو تغييره بصورة جزئية كما حصل إثر ثورة 14 جانفي كما تبين تاريخيا أن القوى السياسية الإصلاحية واليمينية غير مؤهلة للاضطلاع بهذه المهمة.

إن الثورة لا تتوقف عند تحطيم القديم فقط كما لا تكتفي بإصلاح جوانب منه دون أخرى وإنما أساسا تهدف إلى إرساء البديل الشامل المتمثل في إرساء نمط إنتاج جديد وعلاقات اجتماعية جديدة، نمط تصبح فيه القوى الاجتماعية الأساسية، العمال والفلاحون وأصحاب المهن الصغيرة والموظفون البسطاء، هي القوى الاجتماعية التي تمسك بجهاز الحكم وبوسائل الإنتاج حتى تتمكن حقا من إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتنظيمه وإعادة تنظيم المجتمع على أسس العدالة والمساواة وتحرير طاقاته الإنتاجية والإبداعية وعلى حماية استقلال الوطن والقضاء على جميع مظاهر التدخل الامبريالي والهيمنة على مقدراته وقراراته.

بلغة أخرى وبناء على ما سبق قوله بخصوص طبيعة التغيير الذي أحدثته ثورة 14 جانفي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في بلادنا فإن ما تحقق على أهميته يبقى محدودا ومنقوصا ولا يمكن أن يرتقي إلى ما هو مأمول بالنسبة إلى الشعب التونسي. لذلك وجد حزبنا في "الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة" الإطار الموسع الذي بإمكانه صهر كل القوى الثورية الحقيقية وتعبئة كل الطبقات والفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في ثورة حقيقية وظافرة لاستكمال ما عجزت عنه ثورة 14 جانفي.

وكما سبقت الإشارة إليه في المقدمة فشلت هذه التجربة - رغم كل الإيجابيات التي رافقتها والمحاولات التي قامت بها - في بلوغ أهدافها. غير أن اندثارها لا يعني بالمرة سقوط الاستحقاق الثوري الذي لا يزال مطروحا بإلحاحية أكبر اليوم لاعتبارات موضوعية وذاتية كثيرة.

إن بلادنا في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى ثورة وطنية تستهدف النفوذ الذي تتمتع به القوى الامبريالية في بلادنا والذي تمارسه في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتجسد عبر هيمنتها على بلادنا التي تحولت بعد مارس 1956 من مستعمرة مباشرة لفرنسا إلى مستعمرة غير مباشرة لفرنسا وللاتحاد الأوروبي والولايات الأمريكية والمؤسسات المالية والاحتكارات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات في العالم. وهي في حاجة إلى ثورة ديمقراطية تهدف إلى تحرير قوى الإنتاج في المدينة والريف عبر إنجاز الإصلاح الزراعي الشامل والقضاء على ما تبقى من علاقات الإنتاج القديمة - ما قبل الرأسمالية – وإرساء نمط اقتصادي ينمي هذه القوى في إطار سياسي ديمقراطي يمارس فيه الشعب سلطته بصورة فعلية ويتمتع فيه بالحرية والمساواة والعدالة.

لقد تعرضنا أعلاه للمهمات المطروح على الثورة إنجازها والإجراءات التي ينبغي أن تتخذها في المجال السياسي كما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وكان برنامج الحزب عند التأسيس في مؤتمره الأول سنة 1991 وكذلك بعد الثورة فصل ودقق مهمات الثورة في مختلف المجالات الثقافية والبيئية والرياضية وغيرها لا نرى فائدة في العودة إليها هنا.

ونسلط الضوء فيما يلي على جانب آخر لا يقل أهمية عن أهداف الثورة ومهماتها وإجراءاتها وهو المسار الإعدادي لوقوعها. فالثورة لا تأتي من تلقاء نفسها وليس من المحتم أن تحدث في كل الأحوال وبشكل ميكانيكي. الثورة مسار بل قل مسارات مترابطة ومتشابكة. واحد من هذه المسارات هو الأطوار التي يمر بها نضال الشعب التونسي على امتداد سنوات بل عقود من الزمن تحضيرا لاندلاعها.

حين نتكلم عن الإعداد للثورة فلا يقتصر ذلك على الجوانب المعروفة من قبيل التحام الثوريين بجماهير الشعب والرفع من وعي الطبقة العاملة حتى تتمثل مصلحتها وتقتنع بالنضال من أجل ذاتها وتستوعب مهمتها التاريخية كطليعة للمجتمع والمسؤولة الأولى عن تحريره ومن قبيل أيضا النضالات المطلبية المنظمة (النقابات وغيرها من الأطر) وغير المنظمة وكل أشكال النضال التي تعبد الطريق نحو تغيير موازين القوى السياسية والطبقية بما يسمح بإجراء التغيير الثوري العميق.

إن الإعداد للثورة يتخذ في ظروف محددة مثل ما بينت تجربة خانفي 2011 أبعادا أخرى. فما وصلت إليه الثورة من امتداد أفق واستيلاء الثورة المضادة بسهولة على مكتسباتها يعود إلى كونها لم تُعد قبل اندلاع أحداث الانتفاضة – وحتى أثناءها – أدوات نضالها الخاصة التي كان من الممكن أن تكون كذلك بديلها الملموس لمؤسسات الحكم المنهار عندما فر بن علي ودخلت منظومة الحكم القديمة في حالة ارتباك عام. لقد كانت السلطة كما قال الكثير على قارعة الطريق ولم تكن الطبقة العاملة وجماهير الشعب متهيئة للانقضاض على الفرصة وافتكاك الحكم والمضي بالثورة إلى مداها.

لقد منحت أحداث الانتفاضة للقوى الثورية فرصة من ذهب كي تتدارك أمرها وتتسلح بأدوات النضال الفعالة ولكنها وللأسف لم تفعل بالنظر للعديد من العوامل السياسية والتاريخية.

لقد اندلعت أحداث الثورة في ما كانت القوى السياسية مثلها مثل المنظمات المهنية ومكونات المجتمع المدني منهكة من القمع والمحاصرة التي ضربها عليها النظام وكانت بالتالي غير جاهزة للعب دور مؤثر وقيادي في الثورة. ومن جهة أخرى كان أغلبها من منقادا بسياسة تهادنية مع نظام الحكم لا فقط عندما كان باسطا سيطرته على الأوضاع بالكامل بل وحتى خلال أيام الثورة. فالغالبية العظمى منها اتخذت موقفا حذرا من الأحداث >>>

إن الإعداد للثورة يتخذ في ظروف محددة مثل ما بينت تجربة خانفي 2011 أبعادا أخرى. فما وصلت إليه الثورة من امتداد أفق واستيلاء الثورة المضادة بسهولة على مكتسباتها يعود إلى كونها لم تُعد قبل اندلاع أحداث الانتفاضة – وحتى أثناءها – أدوات نضالها الخاصة التي كان من الممكن أن تكون كذلك بديلها الملموس لمؤسسات الحكم المنهار عندما فر بن علي ودخلت منظومة الحكم القديمة في حالة ارتباك عام.

<<< خوفا من بطش بن علي في صورة ما إذا انتهت إلى ما انتهت إليه أحداث الحوض المنجمي.

إن الأوضاع الصعبة التي كانت تعاني منها الأحزاب المعارضة والقوى الثورية منها على وجه الخصوص هو ما يفسر غيابها ومحدودية قدرتها على الفعل في أحداث الثورة منذ نشوبها. ومع ذلك فقد حاولت قدر جهدها أن تنخرط فيها بما أوتيت من إمكانية بشرية ودعائية علما وأن العناصر النقابية الجهوية والمحلية ذات الميولات والانتماءات اليسارية هي التي ضغطت من أجل أن تنحاز النقابات إلى جانب الاحتجاجات وأن تعلن اضطرابات جهوية كانت هي المنعرج الحاسم في المواجهة مع النظام وأجهزته القمعية وهي التي مولت المظاهرات والاحتجاجات بالشعارات السياسية التي تحولت إلى مطالب شعبية واسعة مثل "التشغيل استحقاق..." و"الشعب يريد إسقاط النظام" وما إليها من شعارات.

من جهة أخرى فإن الصراع ضد الدكتاتورية لعقود متتالية جر كل القوى السياسية، يسارية وإسلامية وإصلاحية، جرا إلى التركيز في نضالها في ظل حالة الانغلاق السياسي التام الذي كانت عليه الأوضاع على المطالب الديمقراطية كمدخل لكل تغيير في المجتمع وأصبح شعار التغيير شكل الدولة من دولة برجوازية استبدادية إلى دولة ديمقراطية حتى من النمط البرجوازي هو عنوان المرحلة ومضمون التكتيك السياسي العام الذي التقت عليه أطراف متعارضة المنطلقات والأهداف. وبلغة أخرى ركزت هذه القوى على ما هو سياسي وأهملت، أحبت أم كرهت، الجانب الاجتماعي وسقطت من حيث لا تريد في العزلة التي ضربها بن علي على الحركة السياسية وإقامة جدار بينها وبين الحركة الاجتماعية. فأصبح بالتالي النضال من أجل الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية بشكل عام هو أولوية الأولويات فيما تركت المطالب الاجتماعية كالحق في الشغل وتحسين ظروف العيش والخدمات العمومية والتربية والتعليم وغيرها من المسائل الثانوية وفي أقل الأحوال إن القضايا التي لا تلقى نفس التعبئة والحماس لدى مختلف الأحزاب تقريبا. وهو ما يفسر اتساع رقعة تأثير النقابات والهياكل الاجتماعية الأخرى التي اتخذت من النضال حول هذا الملف مهمة رئيسية رغم ما ألحقت بها النضال من أضرار وتشويهات نتيجة تواطئها مع السلطة ومهادنتها لها. وهو ما نزع كذلك، مع مرور الوقت، عن برامج الأحزاب السياسية طابعها العام والشامل أي ميزتها كمشروع المستقبل وكبديل عن السائد قادر على لف كتلة اجتماعية واسعة حوله وهو ما تسبب لها، أي الأحزاب، تدريجيا في الانعزال عن القوى الاجتماعية الأساسية أي العمال والفلاحين وعموم الكادحين والمهمشين.

في مثل هذه الأوضاع لا يمكن أن نطلب من الحركة الثورية في تونس أن تعد للثورة بشكل سليم فحركة ضعيفة ومعزولة عن الجماهير لم يتعد سقف مطالبها "السميك الديمقراطي le SMIG démocratique " لا يمكن مؤاخذتها على إغفال تسليح نفسها بأدوات النضال الحقيقية التي تشكل إلى جانب دورها في إدارة الصراع ضد النظام البرجوازية نواة مؤسسات الحكم الذي عندما تندلع الانتفاضة الشعبية. لكن ومع ذلك وبصرف النظر عن الأسباب والمسببات فإن إغفال هذه المسألة أيام الانتفاضة وبعدها كان واحدا من الأسباب الكبرى التي حكمت على الثورة بالتوقف عند منتصف الطريق تاركة الباب مشرعا على مسراعيه للبرجوازية العميلة كي تجهضها وتستوي عليها.

إن غياب مؤسسات بديلة عن مؤسسات الحكم كان نقطة الضعف القاتلة للثورة التي حكمت عليها بالفشل والاكتفاء ببعض المنجزات المحدودة والقابلة للذوبان والتقهقر أمام هجومات ومناورات الثورة المضادة طوال السنوات الماضية.

هذا ما استخلصه حزب العمال في تقييمه للثورة وقد ورد في العديد من وثائقه آخرها نص "في الوضع السياسي الراهن ومهام الحزب: إسقاط المنظومة الرجعية وبناء ديمقراطية شعبية" الذي جاء فيه "إن نقطة الضعف التي كلفت القوى الثورية والشعبية ثمنا باهضا في ثورة 17 ديسمبر 2010 14-جانفي 2011 هي غياب مثل تلك الأدوات النضالية . وحتى عندما ظهرت عدة أطر لحماية الثورة (مجالس حماية الثورة الخ...) فإن القوى الثورية والتقدمية لم تولها الأهمية اللازمة ولم تطورها لتصبح نواتات حكم محلية وجهوية وقطاعية ووطنية. لقد كانت البورجوازية هي القوة الوحيدة المنظمة وهو ما مكنها من احتواء الحركة تارة عبر المناورة عبر تقديم التنازلات دون التفريط في السلطة وتارة أخرى بواسطة القمع المفتوح.

وعندما توفرت الفرصة للجبهة الشعبية بعد 2012 وفي مزاج جماهيري ثوري، فرصة لتنظيم مختلف الطبقات والفئات الشعبية في هيئات محلية وجهوية وقطاعية ووطنية فإنها لم تفعل ذلك بل يمكن القول إنها "طبّعت" مع الواقع واكتفت بهامش الديمقراطية الموجود ولم تعمل على توسيعه وعلى قلب موازين القوى لصالحها ولصالح الشعب". (1).

كيف تطرح المسألة اليوم؟ وقوس المسار الثوري في تونس ما يزال مفتوحا رغم كل محاولات غلقه بل وهو اليوم يستعيد رويدا رويدا حرارته وديناميته؟ كيف تطرح المسألة بالنسبة إلى الثوريين الحقيقيين وقد شرعت بعض الأطراف الإصلاحية والرجعية في طرح فكرة "المجالس الشعبية" كبديل عن النظام السياسي الحالي؟ كيف تطرح المسألة وقد شرع الشعبويون في بعث هذه المجالس بصورة فعلية؟

في البداية لا بد من توضيح طبيعة الظروف التي تحف بهذه القضية. فالأوضاع في تونس تتميز في هذه المرحلة باشتداد الأزمة العامة لمنظومة الحكم وهي أزمة قديمة ومركبة وعقدة ومتعددة الأبعاد وشاملة زادتها أزمة جائحة الكورونا حدة واشتدادا. فهي أزمة اقتصادية تدل عليها بوضوح مجمل المؤشرات الاقتصادية (نبن النمو وعجز الميزانية وتراجع نسب الادخار والاستثمار وعجز الميزان التجاري وارتفاع نسبة التداين والتضخم وتدهور قيمة العملة المحلية الخ...). وهي أزمة اجتماعية خانقة (تفاقم البطالة والفقر والتهميش والهجرة غير النظامية وانتشار كل مظاهر التحلل القيمي والأخلاقي كالانتحار والمخدرات والكحولية الخ...). وهي أزمة سياسية غير مسبوقة تتجلى في الصراع المحتدم بين أقطاب السلطة (البرلمان والرئاسة والحكومة) وبين أحزابها الحاكمة أو الممثلة وفي المجتمع. وهي أزمة أمنية فالإرهاب عشش في البلاد وعجزت السلطة عن استئصاله وهو مرشح لمزيد التغلغل في ظل تكاثر الخلايا النائمة وعودة الإرهابيين من بؤر التوتر.

كل هذه الأوضاع ازدادت تأزما مع انتشار وباء الكورونا. ونتيجة لذلك تدهورت الأوضاع الصحية للشعب وعجزت المنظومة الحالية المهترئة عن مواجهة التداعيات ووجدت الحكومة نفسها في مأزق اقتصادي ومالي لتمويل خطة مجابهة الأزمة المستجدة وللتعويض للشركات وللمواطنين عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم نتيجة التوقف عن الانتاج بالنسبة إلى العمال دون الحديث بطبيعة الحال عن المهمشين والعائلات الفقيرة فاقدة السند وأصحاب الدخل الضعيف وعموم الفقراء.

هذه هي المناخات العامة التي حفت وتحف بانطلاق حملات الدعوة إلى تغيير النظام السياسي الحالي (نصف برلماني نصف رئاسي) وحملات المطالبة بحل البرلمان وإسقاط الحكومة وأخيرا بحملة بعث "التنسيقيات" في الجهات و"المجموعات" في الأحياء السكنية كشكل من أشكال "المجالس" التي يبشر بها الشعبويون أنصار الرئيس قيس سعيد. وبرغم ردود الأفعال العنيفة من حركة النهضة وبعض أحزاب الائتلاف الحاكم وبرغم تفصي قيس سعيد وعبير موسي من هذه الدعوات فقد تواصلت بل ومرت إلى مرحلة جديدة، مرحلة الدعوة إلى تنظيم اعتصامات أمام البرلمان والحكومة لفرض مطلب حل البرلمان كمقدمة لفرض بقية الشعارات الأخرى باتجاه تغيير النظام السياسي.

وفي الميدان دبت حركة الاحتجاج من جديد في أكثر من جهة وقطاع حول ملفات ومطالب كثيرة ومتنوعة بعضها اتخذ طابعا سياسيا واضحا من خلال شعاراته (الشعب يريد إسقاط النظام). ومن المتوقع أن يزداد الحراك قوة وانتشارا في الأيام القادمة. فحالة الاحتقان والغليان الشعبي بلغت درجات عالية تنبئ بانفجارات اجتماعية. ومن الأكيد أن تصريحات الحكومة بخصوص برامجها لميزانية السنة القادمة ستصب الزيت على النار وتشكل عنصر استفزاز إضافة لتأجيج حالة الغضب.

في المقابل من ذلك تستمر حالة الارتباك في صفوف القوى الثورية والتقدمية عموما إذ لم تجد بعد توازنها في مرحلة ما بعد الانتخابات ومازال أغلب الأطراف لم يشف بعد من آثار الهزيمة التي مني بها في الانتخابات الأخيرة الأمر الذي حدا بهم إلى التذرع >>>

تستمر حالة الارتباك في صفوف القوى الثورية والتقدمية عموما إذ لم تجد بعد توازنها في مرحلة ما بعد الانتخابات ومازال أغلب الأطراف لم يشف بعد من آثار الهزيمة التي مني بها في الانتخابات الأخيرة الأمر الذي حدا بهم إلى التذرع بأن المعركة ليست معركتهم لتبرير موقف الفرجة. حزب العمال هو الوحيد تقريبا الذي بادر بالدعوة إلى العمل على إسقاط منظومة الحكم ككل وإلى إقامة ديمقراطية شعبية تمثل مصالح العمال والكادحين وعموم الشعب...

<<< بأن المعركة ليست معركتهم لتبرير موقف الفرجة. حزب العمال هو الوحيد تقريبا الذي بادر بالدعوة إلى العمل على إسقاط منظومة الحكم ككل وإلى إقامة ديمقراطية شعبية تمثل مصالح العمال والكادحين وعموم الشعب رغم أنه يدرك جيدا درجة اختلال موازين القوى في الساحة السياسية واختار بالتالي طريق المقاومة لا الحياد المغشوش أو الانتظارية البائسة قناعة منه أن موازين القوى ليست جامدة وأن تغييرها لا يأتي إلا بالنضال خصوصا وأن الشعب لم يرم المنديل ومازال يناضل بل هناك مؤشرات جدية على نهوضه وسيره باتجاه مرحلة جديدة من المقاومة.

لقد اجتمعت كل عناصر الأزمة السياسية ولا يبدو في ضوء المعطيات الراهنة – وحتى المرتقبة على المدى المباشر والمتوسط – أنها باتجاه الانفراج. إن كل المعطيات ترشحها لمزيد من الاحتدام. ومن واجب القوى الثورية ألا تعمل فقط على تعميق هذه الأزمة بل عليها أيضا أن تبذل قصارى جهدها من أجل أن تحولها إلى أزمة ثورية. وتحويل الأزمة السياسية إلى أزمة ثورية يعني النجاح في إقحام الشعب فيها كطرف أساسي في الصراع أي دخول الشعب وخاصة الطبقة العاملة في المعركة ببرنامجها ومطالبها الخاصة وعلى رأسها القضاء على المنظومة الرجعية الفاسدة.

في البداية يجدر توضيح الموقف من المطالبة بحل البرلمان وإسقاط الحكومة ومنظومة الحكم ككل. فهل من الوجاهة بمكان رفع مثل هذه الشعارات في ظل موازين قوى راجحة بصورة واضحة لفائدة الرجعية؟ وهل من المقبول رفعها في الوقت الذي ترفعها أحزاب رجعية سواء كانت شريكة في الحكم أو لا؟ ومن جهة أخرى أليس من العبث رفع هذا الشعار دون إعداد بدائل لبرلمان النهضة وحكومة الفخفاخ ورئاسة قيس سعيد؟

تنبع المطالبة بحل البرلمان من قناعة راسخة بأن البرلمان الحالي بتشكيلته التي يهيمن عليها الظلاميون وبرجوازيون رجعيون وفاسدون و"كناطرية" وإصلاحيون لا صلة لأغلبيتهم بالشعب ومصالحه وجب في كل الأحوال ومهما كانت موازين القوى ومهما كانت أوضاع الحركة الشعبية عدم الاعتراف بهم كممثلين للشعب وعدم التسليم بمشروعية تواجدهم على رأس هذه المؤسسة ناهيك أنهم، أي النواب الحاليون، أثبتوا خلال الأشهر القليلة من عمر هذا المجلس عداءهم المقيت للشعب وفسادهم وانحيازهم المكشوف للوبيات المافيات ومصالح الشركات والمؤسسات المالية والدول الأجنبية كما كشفوا عن مستوى سياسي وضيع. لذلك بات البرلمان مكروها لدى الغالبية العظمى من التونسيين والتونسيات. إن المطلوب ليس فقط عدم التزحزح عن الموقف المبدئي من هذه المؤسسة البائسة والدعاية ضدها بلا انقطاع حتى يقتنع الشعب بضرورة حلها وإنما أيضا عدم تفويت أية فرصة للعمل من أجل حلها. واليوم وقد رفع هذا الشعار من أطراف متعددة – متباينة في منطلقاتها وأهدافها – لا يمكن للثوريين أن ينقلبوا على قناعتهم هذه وأن يلزموا الصمت والحياد أو يعلنوا أنهم ضد الشعار بتعلة أن القوى التي ترفعه هي نفسها قوى رجعية لا تقل عداء للشعب وفسادا وعمالة من القوى الماسكة بالحكم.

فبصرف النظر عن كل شيء أليس من مصلحة الشعب التونسي حل هذا البرلمان الذي تحول إلى وكر للمناورات السياسية والصفقات وإلى تمرير الاتفاقيات المهينة والمذلة للشعب التونسي؟ أما الحجة التي يتعلل بها البعض لتبرير موقفهم الفرجوي فهي ذريعة ضعيفة وغير مقنعة إذ هل يعقل أن تتعالى مثل هذه الدعوات – عن صواب أو عن غاية في نفس يعقوب – ويبقى الثوريون باسم الطهارة والنقاوة مكتوفي الأيدي ويتركون أصحاب الدعوات من القوى الرجعية يرتعون ويستغلون نقمة الجماهير المستعدة للاستجابة لهذه الدعوات ويوظفونها لمصالحهم الحزبية والسياسية الرجعية ويستعملونها في تصفية حساباتهم التي لا صلة لها بمصلحة التونسيين والتونسيات؟ أليس من واجب الثوريين قبل غيرهم اقتناص الفرصة لتوسيع دائرة غضب الشعب على منظومة الحكم بكاملها، برلمان وحكومة ورئاسة، وتقديم بديلهم والعمل على إقناع الجماهير به؟ ما من شك أن بعض هذه الدعوات إن لم تكن كلها مشبوهة وتحركها لوبيات سياسية ولكن السؤال المطروح هو أولا هل يذهب في ظن من يدعون الثورية والبدئية والنقاوة أن الحركة لا تنطلق إلا وهي صافية و"نظيفة" وخالية من كل الشوائب وأن من يحركونها هم بالضرورة صادقون ومخلصون للشعب وليس لهم حساباتهم الخاصة؟

من جهة ثانية فإن التعلل بمثل هذه الذرائع هو في الحقيقة تهرب من المسؤولية الملقاة على الثوريين، مسؤوليتهم في مساعدة الحركة النضالية على التطور كما ونوعا وتنقية صفوفها تدريجيا والرفع من وعي الجماهير حتى تدرك بتجربتها الخاصة من الصادق من أصحاب هذه الدعوات الذي يهدف إلى تخليصها لا فقط من البرلمان الفاسد وإنما أيضا من كل المنظومة ويعمل بجد وإخلاص من أجل إرساء منظومة بديلة تخدم مصلحتها وتحقق لها أمانيها وانتظاراتها ومن الذي يستعملها حطب معارك لقضاء مآرب خاصة. أخيرا ليست ذريعة "اختلال موازين القوى" غير شكل آخر من أشكال التهرب من تحمل المسؤولية ذلك أن مهمة الثوريين هي في الأساس قيامهم بدورهم في عملية تحسين موازين القوى التي هي مسار يطول ويقصر بحسب نضج الشروط الموضوعية وبحسب نسق تطور ونضج الشروط الذاتية أي عملية تطوير وعي الجماهير في جميع الاتجاهات السياسية والتنظيمية والعملية. إن مهمة الثوريين هي الانخراط في الحركة لا فقط عندما تكون قد اتسعت ونضجت وتصلب عودها بالقدر الكافي وإنما أساسا عندما تكون ضعيفة وجنينية وفي طور تحسس طريقها، في هذه الحالة بالذات – بالأساس – تحتاج الحركة إلى إضافة الثوريين ووعيهم وقدرتهم السياسية وخبرتهم. وما أحوج الحركة الشعبية اليوم في نهاية فترة الحجر إلى هذه الإضافة والوعي والمقدرة وهي ما تزال في بدايتها تتحسس طريقها. ما أحوجها إلى ذلك وهي مستهدفة من كل جانب وفي كل اتجاه فهل في مثل هذه الحالة يتحمل الثوريون مسؤوليتهم لتوجيهها ومساعدتها على التطور والتقدم وفرز الصحيح من المغشوش والثوري من الإصلاحي أم ينزوون ويديرون لها ظهورهم ويتخلون عنها بتعلة أن موازين القوى مازالت ضعيفة وراجحة لفائدة الرجعية وبالتالي انتظار أيام أفضل؟

إن تحويل الأزمة السياسية إلى أزمة ثورية يتوقف بمعنى ما على الدور الذي ستقوم به القوى الثورية بين الجماهير الشعبية التي عبري وتعبر عن استعدادات كبيرة للنهوض ودخول غمار المعركة التي يجب أن تكون حاسمة في القضاء على المنظومة الرجعية التي عرفت كيف تتخطى ثورة 14 جانفي لتنقلب عليها وتجهضها. إن المطلوب اليوم هو استخلاص الدرس من تلك التجربة وعدم السقوط مجددا في أخطائها وتلافي نقائصها.

إن ما تتفق فيه كل الأطراف الرجعية والإصلاحية المتصارعة، قيس سعيد والنهضة وإلياس الفخفاخ والحزب الحر الدستوري وحركة الشعب والتيار الديمقراطي وتحيا تونس وغيرهم، هو ضرورة أن يجري الصراع ويحسم في إطار الدستور وقوانين المنظومة (القانون الانتخابي الخ...) أي ألا يخرج هذا الصراع عن الإطار العام للمنظومة القائمة حتى لا يخرج الحل، مهما كان الحل، عن إطارها. لذلك فالمطلوب بالدرجة الأولى من القوى الثورية هو اختراق حدود هذا الإطار وعدم التقي دبه ما يعني بصورة ملموسة عدم حصر المعركة مع كل الأطراف الرجعية، علاوة على عدم التذيل لأي منها، في مسألة "الشرعية" و "القانونية" في طرح حل البرلمان من ناحية وعدم حصرها أيضا في "تغيير النظام السياسي" مع النظام الرئاسي أو البرلماني.

إن المطلوب من هذه القوى هو العمل من خارج منطق "التغيير" المغشوش الذي تطرحه أطراف في منظومة الحكم والذي لا هدف له غير القضاء النهائي على مكتسبات الثورة والنكوص بالبلاد إلى نظام الحكم الرئاسي ومن ثمة الحكم الفردي المطلق وعودة الاستبداد. إن التغيير الذي تنادي به الأطراف الرجعية في منظومة الحكم سيتم كما تم الإعلان عنه بوضوح عبر انتخابات جديدة ومبكرة بغاية إعادة تشكيل المشهد السياسي دون المساس بالجوهر السلبي للقانون الانتخابي الجاري به العمل بل وبتشديد بعض مساوئه مثل سن مبدأ العتبة بغاية إلغاء التعددية في البرلمان وسد الباب أمام القوى المعارضة وخاصة التقدمية منها والثورية.

إن المطلوب من هذه القوى هو العمل من خارج منطق "التغيير" المغشوش الذي تطرحه أطراف في منظومة الحكم والذي لا هدف له غير القضاء النهائي على مكتسبات الثورة والنكوص بالبلاد إلى نظام الحكم الرئاسي ومن ثمة الحكم الفردي المطلق وعودة الاستبداد.

لقد خبر الشعب التونسي هذا النوع من الانتخابات وتأكد بما لا يدع مجالا للشك أن انتخابات تجري في ظل سيطرة الرأسمال الفاسد والديمقراطية المتعفنة لا يجني منها شيئا. ولا يستفيد من هذا النوع من الانتخابات في مثل هذه الأجواء غير البرجوازية وأحزابها اليمينية.

لذلك فإن دروس تجارب الثورات الشعبية في عصرنا تفيدنا كلها تقريبا أن لا مجال لإجراء تغيير عميق على أوضاع بلدانها إلا بعمل ثوري حقيقي ومتماسك وأن كل الأشكال الأخرى قد باءت بالفشل وكشفت عن زيف الأوهام التي علقتها على البرلمانات وباقي أشكال المساومات السياسية السلمية. معنى هذا أن الثورة هي بالضرورة عمل عنيف يحسم المواجهات التي تحصل في اللحظات الثورية بين القوى القديمة الماسكة بوسائل الإنتاج ومؤسسات الحكم بما في ذلك أجهزة ما يسمى بالدولة العميقة (الإدارة والإعلام والتربية والثقافة الخ...) وبين القوى الاجتماعية الثائرة، العمال وكل الكادحين، >>>

>>> في المدينة والريف بما في ذلك أصحاب رأس المال الصغير (الفلاحون الفقراء والصغار وأصحاب الحرف والانتلجنسيا والمهمشون). ولا يعني العنف بالضرورة المواجهة المسلحة بل يدخل تحت طائل هذا المصطلح كل أعمال الاحتجاج الفردي والجماعي أيام الانتفاضات الشعبية والتي تعني في عمقها التمرد على قواعد الخضوع المعمول بها في الفترات السابقة للثورة. غير أن العنف بمعناه العسكري والمسلح يبقى لا محالة أمرا واردا جدا وعامة ما تبدأ به الطبقات الرجعية الحاكمة التي لا تتوانى عن مواجهة أعمال التمرد الشعبي باستعمال الحديد والنار الأمر الذي يستفز الجماهير الثائرة ويجبرها على اللجوء إلى تنظيم المواجهة المسلحة بأشكال مختلفة كما حصل في العديد من الثورات. وعلى أية حال تبقى إمكانية ىانتقال الانتفاضة الشعبية من مجرد تمرد على قوانين النظام القديم وقواعده إلى عمل عسكري مسلح مرتبط بحجم العنف الذي يمارسه النظام القديم وبمدى جاهزية القوى الثورية التي تقود الانتفاضة لإعلان المواجهة العسكرية في وجه العدو وبكثير من المعطيات والتفاصيل الأخرى التي تختص بها كل تجربة في سياقها التاريخي وخصائص المجتمع والطبقات الاجتماعية التي تقود العملية الثورية.

وإذا سلمنا بأن الثورة بالمعاني التي ذكرنا هي على العموم الطريق الضامنة للانتصار فإن ذلك لا ينفي احتمالات بلوغ ذات الأهداف بأشكال أخرى سلمية وبالتحديد عن طريق العملية الانتخابية. غير أن هذه الاحتمالات على ندرتها تبقى دوما مشروطة بشروط من غير اليسير أن تحصل بل هي احتمالات أقرب للخيال منها للواقع، إذ من الممكن أن تصل الطبقات الشعبية إلى الحكم عن طريق الاقتراع لفائدة ممثلي الأحزاب الثورية في الانتخابات العامة ولكن في ظروف ثورية يصعب على القوى الرجعية التحكم في هذه الانتخابات من حيث القوانين التي تنظمها ومن حيث مجرياتها العملية وفي ظروف يكون الوعي الشعبي العام على درجة من التطور منحازا تماما إلى القوى الثورية وغير قابلة للوقوع تحت تأثير الدعاية البرجوازية أو المال الفاسد الذي يمكن أن تستعمله لشراء الذمم وتخريب الوعي وفي ظروف تكون القوى الثورية على درجة عالية من الالتحام بأوسع ما يكون من الناس ومن الناخبين وفي ظروف يكون الشعب على درجة من اليقظة حيال محاولات التدخل الخارجي والقوى الرجعية التي يمكن أن تهب لنصرة عملائها وحلفائها المحليين. في غير ذلك لا يمكن أن تكون الانتخابات إلا في صالح القوى الرجعية مهما كانت نجاحات القوى الثورية. ولقد أثبتت الكثير من التجارب قدرة البرجوازية على التحكم في العمليات الانتخابية وحتى في الانقلاب على نتائجها كلما أفضت إلى تفوق القوى الثورية. ووصلت أشكال الانقلاب هذه إلى افتعال حروب ومصادمات عنيفة وأحيانا إلى انقلابات عسكرية وتدخلات مسلحة خارجية وحصار دولي.

لكن هذه الأسباب تبقي الانتخابات بعيدة عن أن تؤمن للقوى الثورية وللشعوب طريق التغيير العميق الذي ترنو إليه. ولا يبقى من سبيل أمامها إذن غير العمل الثوري الذي يخوض المعركة خارج قواعد المباراة السلمية وفي قطيعة معها.

وإذا كانت بلادنا لا تشذ عن هذه القاعدة فإن إمكانية أي تغيير حقيقي وعميق لا يمكن أن يتم بلا شك إلا بالطريقة الثورية وبعيدا عن أوهام الانتخابات والبرلمان أو المفاهمات الفوقية مع منظومة الحكم مهما كان اسم الحزب السياسي الذي يمثلها، فخلاص بلادنا مرهون بقيام الثورة ولا أمل في التغيير إلا بواسطتها.

في مثل هذه المناخات إذن وعلى أساس هذه الدروس والاستنتاجات ينبغي النظر إلى المسألة المطروحة اليوم، أي الإعداد للثورة التي تبدو عوامل مهمة قد اجتمعت لها أو هي بصدد الاختمار تمهيدا لاندلاعها. صحيح أننا لسنا إزاء أزمة ثورية بالمعنى الكامل للكلمة وفقا لما حدده لينين حين أشار إلى "الدلائل الرئيسية الثلاث" للأزمة الثورية وهي: "-1 أن يستحيل على الطبقات السائدة الاحتفاظ بسيادتها دون أي تغيير أن تنشب هذه الأزمة أو تلك في "القمة" أي تنشب أزمة سياسية في الطبقة السائدة تسفر عن صدق يتدفق منه استياء الطبقات المضطهدة وغضبها. فلكي تتفجر الثورة لا يكفي عادة "ألا تريد القاعدة بعد الآن" أن تعيش كما في السابق بل ينبغي أيضا "ألا تستطيع القمة ذلك". -2 أن يتفاقم بؤس الطبقات المضطهدة ويشتد شقاؤها أكثر من المألوف. -3 أن يتعاظم كثيرا للأسباب المشار إليها آنفا نشاط الجماهير التي تستسلم للنهب بهدوء في "زمن السلم"، ولكن التي تدفعها، في زمن العاصفة سواء أجواء الأزمة كلها أو "القمة" نفسها إلى القيام بنشاط تاريخي مستقل" (2). ولكن يمكن القول إن ملامح هذه الدلائل تتبلور كل يوم في بلادنا بمزيد الوضوح. بما يعني وكما سبق أن قلنا فإن احتمال انفجار اجتماعي وشيك يظل أمرا لا بد من أخذه في الحسبان بكل جدية. وبما يعني أنه إذا حصل هذا الانفجار وأصبحت "القاعدة لا تريد بعد الآن" أن تعيش كما في السابق "ستتحول الأزمة السياسية في القمة وبين القمة والقاعدة، أي بين منظومة الحكم والشعب، إلى أزمة ثورية حقيقية. وقتها وفي مثل هذا العمل "التاريخي المستقل" للطبقة العاملة التونسية وعموم الجماهير الشعبية

في مثل هذه المناخات إذن وعلى أساس هذه الدروس والاستنتاجات ينبغي النظر إلى المسألة المطروحة اليوم، أي الإعداد للثورة التي تبدو عوامل مهمة قد اجتمعت لها أو هي بصدد الاختمار تمهيدا لاندلاعها.

في تونس على الثوريين إذا أرادوا ألا يسقطوا مجددا في أخطاء الماضي، وإذا أرادوا البرهنة على أنهم استوعبوا الدرس من ثورة 14 جانفي الماضية أن يكونوا قد تجهزوا كما يلزم لهذه اللحظة التاريخية الكبرى.

ينبغي الاستعداد لذلك على واجهتين على الأقل واحدة سياسية والأخرى تنظيمية. ونعني بالواجهة السياسية أن يرسم الثوريون التكتيك السياسي الدقيق للمرحلة وشعاره المركزي. فبعد جانفي 2011 بات من اللازم مراجعة التصورات القديمة حول تكتيك المرحلة. لقد أدخلت الثورة تغييرات جدية على النظام السياسي وأقامت نظاما جديدا قطع مع الشكل الاستبدادي للدولة. ورغم أن هذا النظام ليس بالديمقراطي بالمعنى الكامل للكلمة إلا أنه مع ذلك ما عاد من الممكن الحديث عن النضال من أجل تغيير شكل الدولة. ما من شك، ورفعا لكل لبس أن الديمقراطية في مضمونها الحالي وفي شكلها ليست إلا ديمقراطية برجوازية محفوفة بمخاطر الارتداد والتراجع كما أنها منقوصة ولا تيتوفي مقومات الديمقراطية الشعبية أي ديمقراطية من منظور الطبقات الشعبية، (العمال والفلاحون وكل الكادحين) ولكنها وبرغم كل ذلك تبقى كنظام حكم سياسي يختلف بشكل كبير عن النظام الديكتاتوري الذي عرفته البلاد تحت حكم بورقيبة وبن علي.

خلاصة القول تعتبر مهمة تغيير شكل الدولة وتحقيق الديمقراطية البرجوازية قد تحققت فما المطروح إذن؟ وما هي المهمة المركزية في المرحلة القادمة؟ وما هو مضمونها؟ بهد الإجابة عن هذه الأسئلة وقتها تتضح معالم التكتيك المرحلي الجديد ووقتها يمكن وضع شعاره المركزي.

إن المهمة المطروحة في المرحلة القادمة هي في الحقيقة ما لم تتمكن ثورة 2011 من تحقيقه أي التغيير الجذري والعميق في البنية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بما يشتمل ذلك على مراجعة مسألة ملكية وسائل الإنتاج في جانب منها على الأقل (الملكية الكبيرة للبرجوازية الكمبرادورية ومظاهر الحضور الامبريالي دولا وشركات في بلادنا) ونمط التنمية وكيفية توزيع الثروة. فهذه المهمة وللأسف بقيت معلقة ومطروحة للإنجاز وعجزت ثورة 14 جانفي عن حسمها وهي اليوم القضية المركزية في نضال الشعب التونسي.

ولقد تبين بأكثر من دليل أن هذه القضية لن تحسم بواسطة المفاهمات والمساومات ذلك أن البرجوازية الكبيرة في تونس يمكن أن تقبل في ظروف محددة ببعض التنازلات السياسية والاقتصادية الجزئية (أجور وتحسينات الخ...) ولكنها لن تقبل في مطلق الأحوال بالتنازل عن ملكيتها ومصالحها الاقتصادية وعليه من غير الوارد أن تتوصل الطبقات الشعبية إلى اتفاق معها أو الطمع في أن تجد معها تسويات بهذا الصدد. فليس أمام هذه الطبقات غير القيام بثورتها حتى تجري التغييرات التي تحقق لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

إن المهمة المركزية في المرحلة القادمة هي الثورة ببعديها الوطني والاجتماعي وبمضامينها الاقتصادية والطبقية والاجتماعية. وقد سبق أن أتينا بالتفصيل عن المهمات المطروح اتخاذها في هذه المجالات ولا فائدة من تكرارها هنا. والمطلوب بإلحاح هو وضع التكتيك الملائم من أجل إنجاز هذه المهمة وبلوغ الهدف المرسوم لها. تكتيك المرحلة هو إذن التكتيك الذي يقودنا إلى الثورة الوطنية الديمقراطية. ووظيفة هذا التكتيك هو إعداد العدة وتوفير الشروط الموضوعية والذاتية لقيام هذه الثورة أي بلغة أخرى تعديل موازين القوى لصالح معسكر الشعب في الصراع الطبقي والسياسي الجاري مع معسكر القوى المضادة للثورة. وتتم المراكمة لذلك عبر كل المعارك السياسية والنضالات الاجتماعية المحلية والجهوية والقطاعية أو التي تقع بخصوص ملفات وقضايا مهما كانت جزئية وظرفية وعبر شعاراتها وأهدافها الخاصة. فكل معركة من هذه المعارك جزء من المعركة الكبرى معركة تغيير البنية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة وشعاراتها وأهدافها الخاصة وتندرج ضمن مسار النضال تحت الشعار المركزي للمرحلة وباتجاه تحقيق الهدف المركزي المذكور.

لذلك ينبغي ألا يغفل الثوريون عن وضع كل معركة من هذه المعارك تحت شعار المرحلة وألا يغفلوا <<<

>>> وهم يساهمون في هذه المعركة أو تلك مهما كانت جزئية أو محدودة من التعريف بالمشروع العام، أي بالهدف المركزي والدعاية له وتفسيره وتوضيح الروابط المتينة التي تربطه بكل مطلب بسيط وجزئي أو ظرفي لهذه الشريحة الاجتماعية أو تلك ولهذا الصنف من العمال أو من السكان أو ذاك.

إن رسم معالم الطريق نحو الثورة بكامل الوضوح وتمكين أوسع الجماهير من هذه البوصلة هو واحد من الأسلحة الضرورية لتهيئة الشروط الذاتية للثورة. فتسليح الجماهير الشعبية وهي تخوض معاركها هنا وهناك من أجل مطالب مادية ومعنوية مشتتة وغير منظمة وغير مسلحة بالوعي اللازم بضرورة القضاء على سيطرة البرجوازية العميلة من أجل تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مكتمل وراسخ هو أول ما ينبغي أن يقوم به الثوريون في إطار الإعداد للثورة.

أما ثاني ما ينبغي على الثريين القيام به لتسليح الجماهير، وهي بصدد الإعداد للثورة، فهو بعث "أدواتها" في نشر الوعي وتنظيم الصفوف والتخطيط للمعارك الصغيرة منها والكبيرة على حد السواء. من المؤسف أن هذه القضية لم يسبق لقوى "اليسار" في تونس أن طرحتها من قبل ولا نكاد نجد شيئا في أدبياتها وبرامجها ما يشير حتى مجرد الإشارة إليها.

وهو ما يفسر، إلى حد بعيد، المآل السيء الذي آلت إليه ثورة 14 جانفي. تتمثل هذه "الأدوات" في أشكال التنظيم الذاتي للجماهير الشعبية خارج أشكال التنظيم الكلاسيكية كالأحزاب والنقابات وغيرها والتي تتمتع بخاصية فريدة تتمثل في قابليتها للتكيف حسب ما تقتضيه موازين القوى وأوضاع الحركة الثورية وقابليتها للتحول إلى قيادة تنظيم الثورة في ظروف المد والهجوم الثوري.

عادة ما تنشأ مثل هذه الأطر في الظروف الثورية لأنها في تلك الظروف تفرض نفسها بالنظر إلى حاجة الجماهير الثائرة الملحة إلى إطار ينظم صفوفها ويوحد كلمتها ويقود أعمالها ونشاطاتها. ولجوء الجماهير إليها ينبع فيما ينبع أيضا من خشيتها في أحيان كثيرة – عن خطأ أو عن صواب – من الأطر الحزبية والنقابية الموجودة. وإذا كان مفهوما أن تبعث حركة الجماهير هذه الأطر في ظروف الغليان الثوري فلا يعني ذلك أن وجودها مرتبط بصفة حصرية بالمد الثوري. إنها وعلى اختلاف التسميات التي يمكن أن تتخذها لعل أشهرها "المجالس الشعبية" في تجارب أخرى مثل روسيا وألمانيا وعدد من بلدان أوروبا الشرقية في بداية القرن الماضي أو "لجان حماية الثورة" مثلما حصل في تجربة الثورة التونسية يمكن أن تنشأ حتى في ظروف النضال الاعتيادية بالنظر إلى الوظيفة التي تؤديها في هذه الظروف "ما قبل الثورية" أي نشر الوعي وتوحيد الموقف وتأطير النشاط.

وبصرف النظر عن هذا الجدل فإن الأوضاع السياسية والاجتماعية في تونس التي تتجه الآن نحو الاحتدام والتفجر ملائمة جدا لظهور هذه الأطر التي تستطيع بحكم مواصفاتها وخاصياتها استقطاب أوساط واسعة من الجماهير الغاضبة من مختلف الفئات الاجتماعية. وعلى أية حال فإن الساحة تعج اليوم بأطر وهياكل وأشكال تنظيم قريبة من ذلك، فالتنسيقيات الجهوية والمحلية والأطر الشبيهة تلعب أدوار سياسية وفي بعض الحالات تعترف بها السلط الجهوية والمحلية وحتى المركزية وتعقد معها جلسات التفاوض والحوار للنظر في الملفات التي تطرحها لعل أبرز مثال على ذلك تنسيقية شباب الكامور التي تقود التحركات في تطاوين وتمضي الاتفاقيات مع الوفود الوزارية.

إن جدارة هذه الأطر في أعين الجماهير مرتبطة بنضاليتها وبمدى انحيازها في المواقف التي تعبر عنها للمطالب الشعبية كما أن شرعيتها في الوجود مرتبطة بالوزن الذي تحظى به في الواقع وعلى الميدان أي أن المسألة مرتبطة بموازين القوى الملموسة. فكلما كانت "التنسيقية" أو "المجلس الشعبي" ملتحما بالشعب في جهته أو قطاعه ومتصدرا للنضالات وكلما كانت مواقفه مبدئية ومنتصرة للمطالب المرفوعة إلا وفرض نفسه على الجميع كممثل شرعي ليس بمقدور أي كان القدح في شرعيته وأهليته ولتمثيل الجماهير المنتسبة أو المتعاطفة معه.

هذا ما تجسده اليوم عديد الأمثلة. فالعاطلون عن العمل والمفروزون أمنيا من شباب الاتحاد العام لطلبة تونس وعمال الحضائر وشباب الكامور بتطاوين وقبل ذلك أهالي وشباب قرقنة وغيرهم من الفئات لكل منهم تنسيقيته الوطنية التي فرضت نفسها قيادة لتحركاتهم ونضالاتهم ومفاوضا باسمهم مع السلط بما في ذلك الحكومة. ومع ذلك لم تجد الأحزاب والمنظمات النقابية حرجا في العمل جنبا إلى جنب مع هذه التنسيقيات والتعاون معها وتقاسم الأدوار في الضغط من أجل تحقيق أهداف الفئات التي تمثلها. وما أحوج الحركة الاحتجاجية في ظروفها الراهنة إلى المزيد من هذه "التنسيقيات" و"المجالس الشعبية" حتى تعم وتنتشر وتتحول إلى أدوات نضال ثابتة تجمع كلمة الجماهير الواسعة بعيدا عن الحزازات الحزبية والتجاذبات الخطية وتنظم احتجاجاتها وتؤطرها وتحميها من مناورات الرجعية الحاكمة وتدربها على بناء تجربتها الخاصة.

لا شك أن الوعي السياسي بأهمية هذا العمل ما يزال محدودا – إن لم نقل منعدما في بعض الحالات – وتطغى عليه النزعات الفئوية أو المحلية الانعزالية وهو أمر مفهوم لذلك يقع على

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية في تونس التي تتجه الآن نحو الاحتدام والتفجر ملائمة جدا لظهور هذه الأطر التي تستطيع بحكم مواصفاتها وخاصياتها استقطاب أوساط واسعة من الجماهير الغاضبة من مختلف الفئات الاجتماعية.

الثوريين واجب الالتحام بهذه المبادرات والعمل في صلبها لتصويب توجهاتها وتسليحها بالوعي الثوري دون إسقاطات أو تسلط والعمل على تحصينها ضد الاستغلال السياسي تحت عناوين شعبوية. فما نلاحظه اليوم أن التيارات الشعبوية الموالية لقيس سعيد وغيرها تستثمر في غضب الجماهير الشعبية وجماهير الشباب وتستغل نفوذها من الأحزاب السياسية كي تستولي على نشاطاتها وتتصدر "تنسيقياتها" باسم "الشعب يريد" و "الشعب يفعل ما يريد" بغاية حسم الخلافات الفوقية الجارية بين أقطاب منظومة الحكم، رئاسة وحكومة وبرلمانا، لفائدة قيس سعيد وباتجاه مراجعة نظام الحكم نحو العودة إلى النظام الرئاسي وتلبية رغباته في احتكار النفوذ والهيمنة على مؤسسات السلطة السياسية.

إن المطلوب من الثوريين الاستفادة من ميل المزاج العام إلى الإقبال على هذه الأطر والتسريع بانتشارها حتى تتحول إلى تقليد تنظيمي من ناحية وإلى أطر فاعلة وناشطة خاصة في هذه الظروف التي تشهد الحركة الاحتجاجية نهوضا معتبرا ينبئ بمناخات ثورية حقيقية من ناحية ثانية. وإلى جانب ذلك على الثوريين الانخراط في هذه العمل وعدم التخفي وراء تعلات الطهارة والمبدئية الكاذبة باسم عدم "وضع اليد في اليد" مع الشعبوية أو النهضة والدساترة الذين ينشطون بقوة في التنسيقيات والمجالس. إن تخليص هذه الأطر من تأثير هذه القوى الرجعية هو من مسؤوليات الثوريين وسحب الجماهير من تحتها وتوجيهها وجهتها الصحيحة.

إن "التنسيقيات" و"مجالس اليوم" أطر مناسبة وذات فعالية في تطوير حراك الاحتجاج من أجل مطالب صنفية وجهوية ومحلية تبدو في ظاهرها مطالب وحركات إصلاحية ولكنها تكتسي أهمية بالغة في استنهاض الحركة الشعبية وتطوير النضال وتعديل موازين القوى تدريجيا لصالح الشعب. وعليه فإن الانضمام إلى البعض منها، التي تنبعث بصورة عفوية أو تحت تأثير قوى أخرى، وبعث البعض الآخر مهمة في صلب مهام الثوريين في الإعداد للثورة. فهذه الأطر يمكن أن تصبح في ظروف أخرى، ظروف تتحول الأوضاع فيها إلى أوضاع ثورية بالمعنى الحقيقي للكلمة، إلى نواة لمؤسسات الحكم البديلة.

لقد علمتنا تجارب التاريخ أن الثورات الظافرة هي في غالب الأحوال تلك التي تجهزت فيها الجماهير كما ينبغي للثورة من جميع النواحي السياسية والاجتماعية بما في ذلك من ناحية إعداد أدوات الحكم البديلة في رحم المجتمع القديم. من هذه التجارب التجربة الروسية التي في فترة من الفترات ورغم الإطاحة بالقيصرية وبرغم كل الضغوط التي كان يمارسها الشعب الكادح على الحكومة المؤقتة، حكومة الأمير لفوف وحكومة كرنسكي، وجد في السوفياتات (وترجمتها العربية المجالس الشعبية) بديل الحكم الثوري بعدما وجد فيها الإطار المناسب لتنظيم الحركة والنضال ضد القيصرية.

وعلى غرار ذلك وجد الشعب التونسي خلال الأسابيع التي أعقبت يوم 14 جانفي في لجان حماية الثورة الإطار المناسب لتنظيم جوانب من الحياة الأهلية وحماية المواطنين وحتى تنظيم بعض الأنشطة والنضالات. ولولا الانقلاب الذي حيك ضد مسار الثورة لأمكن لهذه الأطر المرور إلى مرحلة أهم من عملها ناهيك أن "المجلس الوطني لحماية الثورة" كان بصدد التباحث في حل سياسي يقضي بتشكيل حكومة مؤقتة وجملة من الإجراءات السياسية الأخرى. وكي لا تفوت الفرصة كالتي فوتتها سنة 2011 سيكون من أوكد ما ينبغي أن تحرص عليه الثورة التونسية هو بعث "المجالس الشعبية" وتدريبها على قيادة النضالات والاستعداد تمام الاستعداد لأيام الانتفاضة لتحول هذه "المجالس" من مجرد إطار للنضال إلى مؤسسات الحكم الجديد.●

هوامش

(1)- نص بعنوان "في الوضع السياسي الراهن ومهام الحزب: إسقاط المنظومة الرجعية وبناء الديمقراطية الشعبية" – صادر عن اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها بتاريخ 6 و7 جوان 2020.

(2)- لينين، إفلاس الأممية الثانية، المختارات – المجلد الخامس ص292 – مطبعة دار التقدم موسكو 1976.

مقتطف من كتاب حزب العمال ونظرية الثورة في تونس

مقاومة النساء إقليمياً والسياسات المناهضة لها

خديجة رياضي

نظم في بيروت، يومي 30 و31 يوليوز 2021 المؤتمر النسائي الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمبادرة من شبكة "قوتنا في وحدتنا" . وكان قد انعقد في العام 2013، المؤتمر النسائي الأول بمدينة "ديار بكر" في تركيا، وذلك برعاية "حرية المرأة الحرة الديمقراطية" إحدى التنظيمات عضوة الشبكة.

ويهدف هذا المؤتمر إلى جمع المنظمات والجمعيات والشخصيات النسوية الناشطة من مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل رفع صوت المرأة في جميع أنحاء المنطقة انطلاقا من أن التغيير الاجتماعي والسياسي الحقيقي غير ممكن إلا إذا كان للمرأة فيه دور قيادي وريادي بارز. لاسيما وأن هوية ولون المرأة في المنطقة بات يتطور أكثر فأكثر على صعيد التأثير في السياسة وتكريس الديمقراطية. فقد حققت المرأة في السنوات الأخيرة انتصارات كبيرة فيما يتعلق بحقوق المرأة والمشاركة السياسية ومواجهة العنف ضد المرأة في بعض بلدان المنطقة.

وفي هذا الإطار، تمت دعوة الرفيقة خديجة رياضي لتقديم مداخلة ضمن فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تحت عنوان: "مقاومة النساء إقليمياً والسياسات المناهضة لها". هذا نصها:

تقاوم النساء في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط مقاومة باسلة ومتواصلة ضد مختلف أنظمة القهر التي تتواطؤ ضدهن، أنظمة تجعل العنف الذي تنتجه أشد وأقوى عليهن. ورغم التضحيات الكبيرة التي قدمنها والنضالات الشرسة التي خضنها، لا زالت مختلف أوجه التمييز بين الجنسين ومختلف مظاهر التهميش والإقصاء والعنف المنهج ضد النساء تسود في المنطقة برمتها، مع وجود اختلافات تسجل من بلد لآخر. وهو وضع مستمر رغم انتزاعهن للعديد من المكتسبات المهمة وفرضهن لتغييرات مست حياة أغلبهن.

فبينما لازالت النساء في المنطقة يرزحن تحت النظام الاجتماعي الذكوري الذي يحقر النساء ويهينهن منذ آلاف السنين مثلما يتم في مختلف بقاع العالم، تسلطت على شعوبهن أنظمة رجعية محلية وقوى استبداد عالمية تواطأت في جعل العديد من بلدان المنطقة ساحة لحروب لا تنتهي ولنزاعات مسلحة لا تتوقف ارتكبت ضدهن أبشع أصناف الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوقهن وصلت حد القتل والاتجار فيهن. وهي أنظمة شجعت قوى الاحتلال في ارتكاب جرائم الحرب ضد شعوب اغتصبت أراضيها ونساؤها وسلبت ثرواتها، كما مكنت الحركات الإرهابية الأكثر دموية من الأسلحة والعتاد ومن استباحة الأجساد والتي جعلت النساء هدفا أساسيا لعنفها وإرهابها.

إلا أنه رغم كل هذه التحديات الصعبة كانت النساء ولازلن في واجهة المقاومة وخضن النضال المستميت وسجلن ملاحم بطولية وخبرن السجون وعرفن الأسر من أجل التحرر والكرامة ليس فقط لهن بل لشعوبهن أيضا.

مختلف أوجه المقاومة التي تخوضها النساء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لا يمكن إطلاقا الإحاطة بهذا الموضوع بشكل كافي في هذا الحيز الزمني المخصص لهذه المداخلة. وأكيد أن هناك كتابات وافرة تؤرخ لهذه المقاومة، رغم أنها لازالت لا تعكس حجمها الحقيقي ودور النساء الفعلي فيها. فهي مقاومة لازالت تحتاج للتأريخ والتوثيق لأن التاريخ كما يقال يكتبه المنتصرون وفي مجتمعاتنا الذكورية لا زالت الكتابة التاريخية ذكورية بامتياز رغم المحاولات النسائية المتميزة لتغيير هذا الوضع، وهي في حد ذاتها إحدى أوجه المقاومة النسائية المهمة التي تواجه فيها النساء هيمنة الأبوية وتسلطها على حياتهن وطمسها لتاريخهن وتاريخ مقاوماتهن.

تناضل النساء في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضد العديد من الانتهاكات التي تمس حقوقهن. وتتشابه الانتهاكات في أوجه كثيرة، وتختلف في أوجه أخرى. وتتشابه أيضا أشكال المقاومة النسائية في العديد من السياقات وتختلف في أخرى، كما تباينت المكتسبات المحققة من مجتمع لآخر واختلفت التضحيات من حيث ما قدمته النساء من أجل تلك الحقوق والمكاسب المنتزعة.

ففي مناطق النزاع والمناطق الخاضعة للاحتلال والتي تسيطر فيها الحركات الإرهابية المختلفة، أصبحت النساء تتموقع فيها على الخط الأمامي للجبهة، متحديات ليس فقط عنف السلاح وهول الدمار الذي يخلقه، بل أيضا العقليات الأبوية والثقافات السائدة التي تكرس التقسيم التقليدي للأداور بين الجنسين .

مقاومة الاحتلال:

تعرف المنطقة ملاحم بطولية لنضال النساء ضد الاحتلال. وتعد المقاومة الفلسطينية نموذجا للمساهمة الرائدة للنساء فيها، حيث أَدَّيْـنَ الثمن غاليا كشهيدات وأسيرات. واستطاعت النساء الفلسطينيات المزاوجة بين النضال الوطني من أجل تحرير الأرض والشعب والنضال النسائي من أجل تحرير أنفسهن.

كما سجلت النساء في غرب كردستان شمال سوريا ملاحم بطولية في نضالهن ضد الاحتلال التركي الذي ووجه بإدانة عارمة من طرف مختلف الدول، ومواجهتهن لجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من طرف الجماعات الإرهابية التي يدعمها النظام التركي.

مقاومة الحركات المسلحة الإرهابية:

ساهم وضع اللاستقرار وتفشي الصراعات العنيفة في المنطقة في بروز قوى "لا دولتية"، تمارس الإكراه بعدة وسائل، وغالباً ما يتم ذلك، تحت غلاف ديني أو مذهبي، أوعشائري، يجعل من النساء أولى ضحايا غياب دولة القانون والمؤسسات في هذه البلدان سواء باستقطابهن وتجنيدهن والزج بهن في أنشطة إرهابية من طرف تلك الحركات أو باستهدافهن لتكسير مقاومتهن. إذ واجهت النساء تفشي مظاهر التطرف والغلو، وخاصة التطرف العنيف، وتنامي تأثير الفكر الظلامي الذي يروج لثقافة تستلب كرامة المرأة وإنسانيتها ومواطنتها، ويحول النساء إلى سبايا. وتمكن من هزم أكبر جماعة إرهابية بالمنطقة. وقد حررت نساء غرب كردستان أراضيهن من سيطرة الجماعات الإرهابية في تجربة لم يشهد العالم مثلها. وهي مقاومة تشكل امتدادا لما حققنه واكتسبنه من حقوق تشريعية تجعل من تجربتهن تجربة فريدة من نوعها في المنطقة ككل.

مقاومة أنظمة الاستبداد في العديد من الدول:

لعبت النساء أدوارا طلائعية في الحراكات الشعبية والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية والمغاربية قبل عشر سنوات. وقدمن تضحيات جمة من أجل حرية شعوبهن وحريتهن. اعتقل العديد منهن وتم تعذيبهن، واستهدفن كنساء في كرامتهن وأجسادهن لتكسير هممهن، ومنهن من استشهدت ومنهن من اختطفت خاصة في المناطق التي انجرت إلى العنف والحروب.

وبعد تحطيم آمال الشعوب التي فجرها ما سمي بالربيع العربي، في القضاء على أنظمة القهر والظلم في المنطقة، من طرف قوى الاستبداد التي تمكنت من استرجاع المبادرة والسيطرة على الحكم من جديد في عدد من البدان، تم الانقضاض على المكتسبات المحققة وموورست من جديد وبشكل أعنف وأشد مختلف الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات، وتم الارتداد عن مسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي انطلق في بعض المناطق، وهو ما جعل المناضلات السياسيات والناشطات في العمل المدني يقفن ضد تلك المخططات الرجعية بشجاعة، وتعرضن إلى أبشع أنواع الاضطهاد القائمة على النوع الاجتماعي بسبب الأدوار الأساسية التي لعبنها في مقاومة الفساد والاستبداد في بلدانهن. وقدمت المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر وسوريا وليبيا واليمن، على سبيل المثال، تضحيات كثيرة من أجل التغيير المجتمعي ومناهضة الأنظمة الرجعية والقمعية ببلدانهن تعرضن بسبب ذلك للاعتقال والمحاكمات الجائرة.

النساء في الحراكات الشعبية الجديدة:

سطرت النساء في السودان ملحمة منقطعة النظير. العالم كله وشعوب منطقتنا بشكل خاص، كانوا شهودا على تلك المشاركة المبهرة للنساء فيها. وكان شعار "صوت المرأة ثورة" ابداعا رائعا لهن. واستمرين في النضال من أجل الاعتراف بحقوقهن بعد تشكل الحكومة الانتقالية مطالبات بالمناصفة في حركة الخمسين وبالعديد من الحقوق النسائية الأخرى.

في الجزائر لم تتخلف النساءُ أيضا، بل شكلن قطب الرحى للحراك الشعبي الذي بدأ في فبراير 2019 ولازال مستمرا تحت عنف القمع والاعتقالات والمحاكمات السياسية التي أخذت النساء نصيبهن منه بشتى الأشكال.

ولازالت مقاومة النساء مستمرة على أكثر من صعيد سواء كحركة نسائية تضغط من أجل انتزاع مكتسبات تشريعية لصالح النساء أو ضمن الحركات >>>

>>> المقاومة التي تنظمها شعوبهن في مختلف المجالات السياسية والنقابية الاجتماعية والثقافية والتي تحتلن فيها مواقع متقدمة ورائدة.

مقاومة الذكورية في مختلف تجلياتها:

وفي هذا الصدد يشكل نضال النساء ضد قوانين الأحوال الشخصية الرجعية إحدى القواسم المشتركة لمقاوماتهن للتشريعات التمييزية في المنطقة. وتعني كل ما ينظم الزواج والطلاق والإرث وحضانة الأطفال والحماية من العنف المنزلي وحق النساء في إعطاء جنسيتهن لأبنائهن وأزواجهن وغيرها. ورغم تباين تلك القوانين إلا أنها تعد إحدى البؤر التي تكثف عنف الذكورية ضد النساء اللواتي كثفن أيضا نضالهن وتكاثفت جهودهن من أجل تعويضها بقوانين أكثر إنصافا وأقل ظلما لهن. وتشكل تجربة النساء في غرب كردستان أو إقليم روجافا التجربة الأكثر تقدما، والفريدة من نوعها، حيث استطعن وضع قانون منصف من أبرز ما جاء فيه منع تعدد الزوجات، ومنع زواج الفتيات دون سن الثامنة عشر، وإقرار المساواة بين الجنسين في الإرث، وفي شهادة الرجل والمرأة، وتجريم العنف ضد المرأة وجرائم الشرف، بالإضافة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المناصب كما تم قبل ذلك إعمال الرئاسة المشتركة بين رجل وامرأة في كل المؤسسات العامة.

وفي مختلف المناطق، كثفت الحركات النسائية جهودها من أجل سن قوانين تحمي النساء من العنف في مختلف الأماكن. باعتبار العنف أقصى أشكال التمييز، وإحدى الآليات الأساسية للهيمنة الذكورية التي تهدف ضبط النساء وإخضاعهن وشل قدراتهن في النضال من أجل التغيير المجتمعي العام.

وانتصرن في عدد من البلدان لعل التجربة التونسية الأكثر تقدما لما يوفره القانون التونسي من ضمانات على مستوى الوقاية والحماية والتكفل بالناجيات، وإن لازال القانون الذي تم إصداره يحتاج لتطوير نتمنى أن تكون المرحلة الاستثنائية التي يمر منها الشعب التونسي مناسبة لفرض المزيد من الحقوق للنساء.

مقاومة التمييز في الشغل ضد النساء والاستغلال الاقتصادي للعاملات منهن:

تعرف منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أكبر نسبة بخصوص التمييز بين الجنسين فيما يتصل بالمشاركة الاقتصادية وتعتبر معدلات مشاركة المرأة في مجال الشغل الأكثر تدنيا في العالم. وهي في المتوسط 24 في المائة (تنزل إلى 17 في المغرب مثلا والذي عرفت فيه هذه النسبة تراجعا) مقارنة مع 60 في المائة في البدان التي تسمى بلدانا متقدمة. وبلورت النساء النقابيات أليات متعددة لمواجهة كل مظاهر التمييز في العمل، وانتزعن قوانين تنص على المساواة في قوانين الشغل وفي الدستور كما تم في تونس والمغرب وتستمر معركة التطبيق في هاذين البلدين متواصلة لكون العديد من القوانين الإيجابية لصالح النساء تظل حبرا على ورق.

ولعل تجربة المغرب في الشبكات النسائية التي شكلتها النساء النقابيات مع مختلف الجمعيات النسائية من أجل تصديق المغرب على الاتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية حول الحماية من العنف في أماكن العمل إحدى تجارب النضال النسائي من أجل حق النساء في ظروف عمل آمنة والتي ستساعد على تحسن نسبة مشاركة النساء في مجال العمل نظرا لما يشكله العنف من سبب أساسي في تخلي النساء عن حقهن في العمل حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي مثلا.

مكتسبات تشريعية متعددة وأثر فعلية متواضعة:

رغم أن النساء فرضن في العديد من البلدان في المنطقة تغييرات مختلفة في التشريعات التمييزية ضدهن كحق القيادة للنساء في السعودية ورفع ولاية الرجل، وتحسين القوانين الانتخابية لفائدة النساء في تونس إضافة إلى قانون متقدم ضد العنف الموجه للنساء، وأيضا توفير مأوى للنساء ضحايا جرائم الشرف بالأردن، وإلغاء القوانين التي تمكن المغتصبين من الإفلات من العقاب في أكثر من بلد، وخلق هيئة لمكافحة كل أشكال التمييز بالمغرب... فإن هذه التغييرات التشريعية لم يكن لها انعكاس ملموس على نوعية حياة النساء نظرا لاستمرار بنيات مجتمعية طبقية وعقليات ذكورية مترسخة تجعل هذه المكتسبات رغم ما تشكله من أهمية تبقى شكلية ويتفتت تأثيرها على صخرة الأنظمة الاستبدادية الفاسدة التي تجعل من استغلال النساء والتمييز ضدهن إحدى ركائزها وعامل من عوامل استمرارها، نظرا لما يشكله تحرر النساء من تهديد لها وعنصر أساسي لبناء أنظمة ديمقراطية بالمنطقة.

مقاومة النساء في زمن الجائحة

جاءت الأزمة الصحية التي عرفها العالم هذه السنة، لتعمق أوضاع النساء بشكل كبير حيث تلقين - في ظل الجائحة - النصيب الأوفر من التبعات السلبية للإجراءات المتخذة لمواجهتها، وللقوانين الاستثنائية التي سنت للحد من العدوى، حيث حرمن من الشغل ولم تتلق أغلبهن الدعم المخصص للمتضررين، وازداد العنف الأسري ضدهن، وتحملن أعباء الخدمات التي تخلت عنها الدولة بدعوى الجائحة كالتربية والتعليم، ورعاية المرضى بأمراض مزمنة، ورعاية المسنين...

بعد تحطيم آمال الشعوب التي فجرها ما سمي بالربيع العربي، في القضاء على أنظمة القهر والظلم في المنطقة، من طرف قوى الاستبداد التي تمكنت من استرجاع المبادرة والسيطرة على الحكم من جديد في عدد من البدان، تم الانقضاض على المكتسبات المحققة وموورست من جديد وبشكل أعنف وأشد مختلف الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات، وتم الارتداد عن مسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي انطلق في بعض المناطق، وهو ما جعل المناضلات السياسيات والناشطات في العمل المدني يقفن ضد تلك المخططات الرجعية بشجاعة، وتعرضن إلى أبشع أنواع الاضطهاد...

لكن نضال النساء في العديد من البلدان لم يتوقف واستمرت المقاومة بمختلف الأشكال من ضمنها فضح أشكال العنف الذي احتد تحت وقع الجائحة، وتواجدت النساء في احتجاجات الأطر الصحية ضد ظروف العمل الخطرة، وفي المعامل والضيعات التي استمر فيها الشغل دون توفير أسباب الوقاية، كما تواجدت النساء في الاحتجاجات ضد الإغلاقات غير القانونية للوحدات الإنتاجية وفي الحراكات الشعبية التي تفجرت بسبب احتداد الأزمة وانتشار الفقر.

خلاصة:

إن كل النضالات المريرة التي خاضتها وتخوضها النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تقدم خلالها تضحيات كبيرة، وتحقق أحيانا عبرها مكاسب مهمة، تظل نضالات متفرقة، تتوزع على جبهات متعددة، تواجه في إطارها مختلف السياسات التي تنتهك حقوق النساء بشكل مشتت، قليلا ما تضع كل هذه السياسات في وعائها الذي يحضنها وهو النظام الرأسمالي الذي يعتمد على التمييز ضد النساء ليستمر والذي يجعل من النظام البطرياركي الأبوي حليفه الأساسي الذي يعتمد عليه لتبرير الاستغلال البشع للنساء ولرجال على حد سواء.

إن دونية المرأة وتحقيرها ليس نتيجة للنظام الرأسمالي بل هو شرط لوجوده وضرورة لاستمراره. الرأسمالية تحتاج إلى الاضطهاد المبني على الجندر من أجل إعادة الإنتاج. فإن الرأسمالية والنظام الاجتماعي الأبوي لا ينفصلان والرأسمالية في شكلها الحالي هي ذكورية من الناحية الهيكلية.

ورغم كل هذا يتبين من خلال مختلف النضالات التي تخوضها النساء في المنطقة أن النضال ضد التمييز والتهميش الذي تتعرض له النساء، من جهة، والنضال ضد الاستغلال الطبقي والهيمنة الاقتصادية للنظام الرأسمالي من جهة أخرى لا يتم الربط بينهما من طرف أغلب الحركات النسائية المناضلة في المنطقة. ينبع ذلك من الخيارات الإيديولوجية والفكرية التي ميزت أغلب الحركات النسائية بالمنطقة. وهي خيارات أنتجها السياق السياسي العالمي الذي ساهم في بروز تلك الحركات من جهة، والانتماء الطبقي للفئات المجتمعية المبادرة في تأسيسها من جهة أخرى. فبينما نجد حركة نسائية تعتبر نضالها موجه ضد الهيمنة الذكورية والعلاقات البطرياركية في المجتمع فقط، بالتركيز على تعديل التشريعات الأسرية والقوانين المدنية التي تكرس تلك العلاقات، نجد من جانب آخر حركة سياسية تهتم أساسا بدمج النساء في الصراع الطبقي وتعمل على تقوية دورهن في النضال النقابي كإحدى واجهاته، لكن دون ربط فعلي بين البعد النسائي المتعلق بالاضطهاد الجنسي الناتج عن العلاقات الاجتماعية الأبوية والبعد الطبقي الناتج عن سيادة نظام اقتصادي يعتمد على استغلال للنساء بشكل أكثر من الرجال.

إن أهمية الأدوار المنتظرة من النساء في النضال من أجل مجتمع بديل، متضامن، خال من العنف، وتتوفر فيه العدالة الاجتماعية والمناخية واللغوية وغيرها تستوجب مراجعات فكرية واجتهادات تنظيمية لتأسيس تجربة للنضال النسائي يربط بين النضال ضد العنف الموجه للنساء وبين الفقر الذي يكتوين به. لأن مناهضة السياسات التمييزية والممارسات العنيفة ضد النساء في المجتمع لا يمكن أن تتم إلا في إطار تفكيك العلاقات الاستغلالية التي تميز المجتمعات الطبقية الرأسمالية.

ومن بين النقائص التي تميز هذه الحركية أيضا هو ضعف التضامن العالمي النسائي. رغم أن ما تعيشه النساء من استغلال وتمييز. وإن كانت هناك خصوصيات لكل بلد. إلا أن العديد من القواسم المشتركة تجعل من التضامن والتعاون وتبادل التجارب ضرورة قصوى، في أفق تشكيل قوة نسائية عالمية قادرة على أن تكون أكثر فعالية في المستقبل لمواجهة نظام عنيف ومفترس كالنظام الرأسمالي الذي يعتبر استمراره عائقا أما تحرر النساء، كما يعتبر دور النساء في تحطيمه أساسي ومحوري.

×عضوات مبادرة "قوتنا بوحدتنا":

- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (لبنان)
- رابطة جين النسائية (لبنان)
- رابطة نوروز الثقافية - الاجتماعية (لبنان)
- مؤتمر ستار (سوريا)
- مجلس المرأة السورية (سوريا)
- حركة المرأة الحرة (تركيا)
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (تونس)
- اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (فلسطين)
- رابطة المرأة العراقية (العراق)
- منظمة النساء الإيرانيات في هامبورغ (إيران)●

رواية "بريد الليل" لهدى بركات

رواية حول مآسي الشباب/ات في ظل الأنظمة القمعية

سعد مرتاح

بريد الليل رواية أنصح الجميع بقراءتها، للكاتبة هدى بركات وهي بالمناسبة روائية لبنانية من مواليد عام 1952، وقد حصلت على جائزة نجيب محفوظ عن رواية (حارة المياه) عام 2001، ومنحتها وازرة الثقافة الفرنسية رتبة الفارسة في الأدب والفنون عام 2002، وأخذت وسام الاستحقاق عام 2008 أيضا. أي اسم من أسماء أبطالها ولا أي مكان سوى ثنائية الغرب والشرق، رواية منقسمة إلى 3 أجزاء،

رواية لم تحدد فيها كاتبتها أي اسم من أسماء أبطالها ولا أي مكان سوى ثنائية الغرب والشرق، رواية منقسمة إلى 3 أجزاء، تتعلق أحداثها عموما برسائل مهاجرين أو مهجرين قسرا من بلادهم، حيث كانوا يتامى أوطانهم، ومشردين في دنياهم، ففرضت عليهم الهجرة السرية كحل أخير مفضلين مواجهة الغربة وفقدان الهوية لعلها تكون أقل ألما مما عانوه في طفولتهم وبداية شبابهم،

القسم الأول من الرواية يروي عن أولئك المهاجرين من خلال ما كتبوه من رسائل قد ضلت طريقها ولم تصل لأصحابها، يتقاسم كاتبوا هذه الرسائل الخمس - وكلهم شباب - أنهم ضحية القمع والكبث والاضطهاد الذي عانوه في بلدانهم العربية والحروب الأهلية، رسائل تبين لنا كيف أن المجتمعات المتخلفة غير السوية ستنتج بالضرورة إنسان غير سوي إنسان يعاني اضطرابات مختلفة،

رواية تظهر لنا الحال الذي أصبح عليه صاحب الرسالة الأولى بعدما أجبرته أمه على مغادرة الأهل وحيدا وهو في سن التاسعة كي يحظى بحياة أفضل، والنظرة التي يحملها لحبيبته التي يراسلها رغم قسوته في معاملته لها. وكيف اضطر ساحب الرسالة الثالثة ذلك المعارض السياسي إلى أن يصبح مخبرا وجاسوسا وجلادا كي لا يموت في المعتقلات جراء التعذيب إذ فرض عليه إما الموت في ظل القمع والجوع وإما أن يصبح جاسوسا وجلادا تحت خدمة النظام القمعي الذي كان يعارضه، وبعد أصبه من امتهانه تلك المهنة القذرة - قرر الهجرة لتأتي فيما بعض الثورة التي حلم بها لزيد وضعه سوء إذ اسمه أصبح من بين المطلوبين للعدالة الجديدة لما اقترفه من جرائم في حق المعارضين لذلك النظام، وكيف جعلت منه هده الأحداث فيما بعد رجلا حاقدا قاتلا وكيف غدر بصديقه الألباني الوحيد الذي ساعده ثم قتله للمرأة العجوز التي أحبته وأوته رغم هذه الوحشية والجرائم البشعة الذي ارتكبها فلا زال يحمل نوع من الإنسانية تجاه الأم المرسل إليها.

وكيف اضطرت تلك الفتاة صاحبة الرسالة الرابعة التي زوجتها أمها وهي قاصرة لخليجي يرى في المرأة سوى الجسد وهو مثلي وكان يرغمها على ممارسة جنسية غير طبيعية إلى الطلاق منه ورفض أمها لهذا طلاق واضطرارها إلى امتهان الدعارة كحل أخير لها لبقاءها على قيد الحياة، وكيف كرهت أمهما لأنها زوجت ابنتها أيضا بالقوة في فترة غيابها هذا الكره الذي جعلها لا تنقد لا أمها عند موتها بل وتزويرها أوراق ملكية البيت،

ثم ولماذا هرب صاحب الرسالة الخامسة لأنه مثلي من عائلته ومجتمعه المتخلف مجتمع لا يعترف لا بحريات أفراده ولا بالحب محددا نوعا وحيدا وأوحدا له، وعن ندمه ورغبته في العودة إلى بيته بعدما أصبح فقيرا ومتشردا في بلاد المهجر مراسلا أباه مراسلا عدة مرات أن يرسل له ثمن تذاكر العدوة لكن دون أي رد يذكر..

الجزء الثاني من الرواية وهو جزء بسببه أعدت النظر في عدة أشياء خصوصية لي، جزء يرصد إفادات لتصريحات ل 3 من هؤلاء المفترض أن تصلهم تلك الرسائل لكنها لم تصل، عدم الوصول هذا جعل المرسل إليهم يظنون ويقتنعون بأشياء مختلفة تماما عن حقيقة المرسلين، وإفاداتهم أيضا كشفت لنا أن المرسلين يحملون بدورهم أفكارا ناقصة وغير كاملة وفي بعض الأحيان ربما خاطئة،

بسبب هذا الجزء تأكدت أن ما نعرفه وقائع قد لا تكون كاملة وأن الجزء الآخر هو الأهم أو قد تكون الوقائع التي نحملها خاطئة بجهلنا لبقية القصة ونظن أن الجزء الذي نعيه هو الحقيقية، الكاتبة هدى كانت جد مبدعة في الطريقة التي جعلتنا في الأول نتعاطف مع بعض من كتبوا الرسائل، ونكره بعض المرسل إليهم حتى. ليأتي الجزء الثاني الذي يحمل اعترافاتهم وإفاداتهم حتى يزول نسبيا ذلك التعاطف، وأنا هنا أتخيل كيف لو اكتفت هدى فقط بالجزء الأول فقط دون هذا الجزء كنا سنحمل بعض المعطيات الناقصة أو الخاطئة ونظنها هي الحقيقة وندافع عنها حتى.

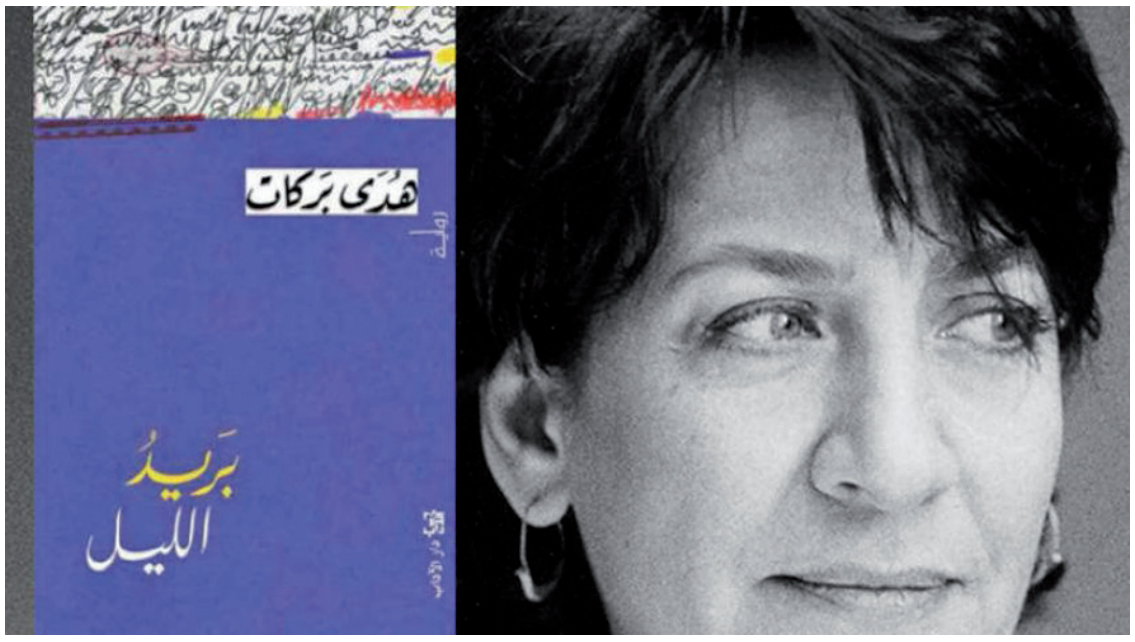

رواية تعلمنا التخلي عن التفكير والعقل الأحادي في التصنيف البشر إما شرير إما طيب وإما أو إما..، لأنه فعلا بصفة عامة شخصية الانسان التي تكونت لسنين عديدة جراء عوامل مختلفة متداخلة ومتناقضة بشكل كبير جدا مما يجعله لا تحتمل ذلك التبسيط الساذج في التصنيف وخاصة إذا كانت تكونت في مجتمع كمجتمعاتنا التي تقتل الطموح والابداع الكامل في الانسان يوما بعد يوم منذ بداية شبابه الأولى.

إن الشاب/ة الذي عانى في تنشئته الاجتماعية من أفكار شرقية متخلفة وقمع واضطهاد، ذلك الإنسان الذي لا يمكن له ان يعبر عن نفسه وذاته في سن 14 أو 15 أو 16 ولا يتوفر على فضاءات ثقافية وترفيهية عمومية يعبر فيها دون تدخل من أسرة أو سلطة سياسية استبدادية، سيصاب بتناقضات عديدة وبأمراض واضطرابات ستلازمه ربما للأبد..

إن الشاب/ة الذي عانى في تنشئته الاجتماعية من أفكار شرقية متخلفة وقمع واضطهاد، ذلك الإنسان الذي لا يمكن له ان يعبر عن نفسه وذاته في سن 14 أو 15 أو 16 ولا يتوفر على فضاءات ثقافية وترفيهية عمومية يعبر فيها دون تدخل من أسرة أو سلطة سياسية استبدادية، سيصاب بتناقضات عديدة وبأمراض واضطرابات ستلازمه ربما للأبد..

اقتباس:

" إنّ المال يقفل الأفواه ويمدد المهل، بل يركب القوانين."

"لكن كل إنسان في العالم فيه جانب بريء حين يقف أمام أمّه أمام أمه يعود ولدًا؛ ذلك الولد الذي غادره من زمان وتركه في النسيان.."

" كلما قرأت عن سعادة استرجاع الطفولة، عن براءتها وما تترك في النفس من عذوبة وحنين، ذُهلت، فطفولتي كانت مملوءة برائحة الروث الموحل وبعيني أغبرة ممزوجة بالعمش اللاصق الدائم.."●

في حضرة المبدع عبد الرحيم الرزقي

يوسف الطالبي

يفرض عليك القاص عبد الرحيم الرزقي أن تتخلى عن كل عدتك وأدواتك وكل ما استجمعته من خلاصة حياتك الاجتماعية ومسيرتك الدراسية، يقدم لك عالما بصورة مختلفة عن كل ما سبق ورأيته، عالم عبد الرحيم تحكمه قوانين فيزياء خاصة به، ويصفه بلغة خاصة به أيضا حيث تصير دروس الصرف والاشتقاق غير ذات جدوى، يشتق كلمات من جذور عربية لم يسبقه لها أحد، ولكنها تفي بالمعنى حتى أنك لا تستطيع نعتها بمخالفة قواعد العربية، وحين تجرؤ وتفعل،يبتسم ويطأطئ رأسه مقررا أنك خارج سياق معنى الكلام، أو أنك قارئ ما "فيهش الحال" لتسلق مدارج الفهم.

من فرادة عبد الرحيم، ذلك الحلول الغريب للمكان/ مراكش في روحه ومكتوبه، فلا يصير هذا الأخير هو ذلك المكون السردي الخارجي مستقل الوجود عن الذات كما في الحياة أو في الأدب الواقعي، بل يجعلك تشعر أن المكان كريات تجري في دمه ونبضات في قلبه بخرائط غير الخرائط التي نعرفها جميعا، تكاد الأمكنة تصير شخوصا أو تفوقها قوة في توجيه الأحداث.

حين تجرك الصدف إلى قراءة كتابات عبد الرحيم الرزقي، تكون قد وضعت نفسك في موضع جرادة تقترب من ضفدع، سرعان ما يمدد لسانه ليجذبك إلى دواخله، ويقودك في رحلة ترى خلالها العالم بمنظاره، يوقعك تحت سحره، ويجعلك تترك جانبا كل وصايا الحكماء، فتهفو خاطرك إلى حياة التسكع الليلي واقتناء الماحيا وتدخين الحشيش والكيف ومصاحبة المتسكعين والعاهرات المبتدلات ونزول سراديب الكوميساريات.....

ترقبوا صدور العمل الروائي الجديد للكاتب، " مراكش دواليك..." وهو العمل الثالث بعد "سيلان من شقوق" و"ذاكرة المستحيل"

لأُمِّنا الْحَنون !

العربي بنجلون

الأرضُ حَزينةٌ، يا رفيقي
على أُهْبَةِ الشَّنْق
لا تَفْتَرُ عن الْبُكاءِ الْمُرّ...
بُكاءِ الخَنْساءِ لِ(صَخْرْ)
وبُكاءِ امرئ القيس
على أطلالِ (قَبْرْ)...!
الأرضُ حَزينةٌ، يا رفيقي
لتستعدْ فَرَحَها
فلدَيْها ما يكفي من الآلامْ
وما لا يُحْتَمَلُ من الأسْقامْ
حتّى باتَتْ (تَخْشى الْحِمامْ) !
أنت من أبنائها الطيبينْ
تكُنُ لها فَيْضًا من الحنينْ
فلا تَدَعْها مُلْقاةْ
على قارعةِ الحياةْ
تتجرّعْ مُرَّ الحروبْ
مُرَّ الظُّلم والْكُروبْ
وعُتاتُها قُساةُ القلوبْ
يُذيقونَ فيها الشُّعوبْ
الذُّلَّ والهَوانَ والْخُطوبْ
أفْرِغْ لها قَلْبَك الكبيرْ
أدْخِلْها فيه، تجِدْ لها
دَفْقًا من الْحُبِّ الأنقى
والدفءِ الْوَثيرْ...!

أو تجْنِ لها باقةً
من الحُبِّ الوفيرِ...!
لا تُعانِدِ الريحَ الْهَوْجاءْ
ولا سُيولَ المطرِ الرَّعْناءْ
أوْ دَوِيَّ الرَّعْدِ
أوِ الْبُرْكانَ الأحْمَقْ
الذي يتقيّأ الْحِمَمْ
ليقضي على الْهِمَمْ
ويَهْوي بالْقِمَمْ !
لا تَكُنْ قريبا..قريبا جدا منهم
أو تَكُنْ صَديقا..صَديقا جدا لهم
فهم يكرهون الأرضَ الطيبة
يَزْرَعونَها حَنْظَلا وسَرابًا
وآمالا وأمانيَ كِذابَا
أرضُنا الطيبة، يا رفيقي
أمُّنا الْحَنونُ العاقلة !
فلا تَنبُذْها نَبْذَ النَّواةْ
على قارعةِ الحياةْ،
يلهو بها الْقُساةْ،
فتتجرّعِ مُرَّ الحروبْ
مُرَّ الظُّلم والْكُروبْ
وعُتاتُها يُلْهِبونَ نارَ الحروبْ
ويعيثون فسادا في الشعوبْ !

الثقافة و التغيير

العقول الكبيرة وإنتاج الأفكار

أبو نزار

رسخت في الذهن منذ الأقسام الدراسية الأولى قولة تقسم العقل تقسيما ثلاثيا، فإذا هي صغيرة تناقش أغراض الناس، متوسطة تناقش الأحداث، وكبيرة تناقش الأفكار. وسأحاول في هذه المحاولة العجلى ملامسة القسم الأخير، وإن كنت مؤمنا بالنسبية، محترسا لأن العقول الكبيرة والعقول المتوسطة تتضامّان، إذ الكبيرة تجريد وتنظير يؤطران المتوسطة التي هي ممارسة تستند إلى الأداء الملاحظ، المَقيس، الذي يقبل التقويم وَفق معايير ذات مؤشرات. وبذلك يمكن تطويره، تهذيبه، وتثويره.و يعنّ لي أن أهمس في آذان أولئك الذين يستثقلون التنظير ويبخسونه مرددا مقولة"لينين":"لا توجد ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية."

ومن الفلاسفة (جيل دولوز وفيليكس غاتاري"، تمثيلا لا حصرا) من عرّف الفلسفة بأنها هي إبداع المفاهيم، ولا جرم أن المفاهيم، هنا، وثيقة الصلة بالتصورات المرتدة في ماكروبنيتها إلى الصيرورات، وكبرى التحويلات/التحوّلات ومن ثمة اعتبرت ثورة لا هوادة فيها على التنميط والتحنيط(إعادة الإنتاج)، مما يقتضي اقتضاءات، ويشترط اشتراطات يتصدرها الوعي الممكن، والجرأة والمجازفة ، بالإضافة إلى الكفاية المنهجية.

وبَدَهيّ أن العقول الكبيرة تبنَى ولا تعطَى، ينحتها الإنسانُ بالسعي والبذل الممتدين،ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا-أيضا-أن سبل العقل المتميز لا يمكن أن تكون سالكة،ذلولا لأن العوا□ق تتواتر، والإكراهات تتكاثر كما الفطا□ر،التي تتجاوزها لطا□ف البصا□ر..

ولعل الحقل المعجميّ، العربيّ الذي يتحرك فيه الدال:ع/ق/ل، حقل مستفز بما أنه يورد:عقل الدابة،عقيلة فلان،اعتقل....

يمكنك،أيها القارئ الكريم،الاستئناس بأدبيات مدرسة فرانكفورت حتى تتسع الرؤيا وإن ضاقت العبارة،كما قال النفريّ،لهذا وذاك اقترح هابرماس"العقل التواصليّ" بديلا أولأهمية"العقل" طبقت شهرة الفرقة الكلامية"المعتزلة" الآفاقَ، وألف برهان غليون:"اغتيال العقل"، وذاع صيت مشروع الجابريّ:(تكوين العقل العربيّ،بنية العقل العربيّ، العقل العربيّ السياسيّ...)، وصاغ أدونيس مقاله:"العقل المعتقل"، والقائمة طويلة، واعدة على الرغم من اختلاف المرجعيات، والإيديولوجيات. ويمكن اعتبار كتاب صادق جلال العظم:"نقد الفكر الدينيّ" منصفا العقلَ.

يمكنك،أيها القارئ الكريم،الاستئناس بأدبيات مدرسة فرانكفورت حتى تتسع الرؤيا وإن ضاقت العبارة،كما قال النفريّ،لهذا وذاك اقترح هابرماس"العقل التواصليّ" بديلا.

واضح أن العقل المقصود إليه في هذه المحاولة المتواضعة،ليس هو "العقل الأداتيّ".الذي يقابل"العقل النقديّ"(الناقد)،إنما البؤرة التي أركن إليها هي"العقل الموضوعيّ" الذي يسائل التفكير من حيث علاقاتُه بالإنسان مهما كانت انكساراته وإخفاقاته،لأن "الأداتية" تعُوق الحرية،والحرية أحد أسس الديمقراطية،أرقى ما صاغه البشر في النظُم السياسية.

يوليوز 2021.

ضيف هذا العدد المزدوج الذي خصص ملفه لمسألة الهجرة هو الرفيق سعيد الطبل مناضل النهج الديمقراطي المعتقل السياسي سابقا مهتم بقضايا الهجرة واللجوء، نحاوره حول السياسات المتبعة في مجال الهجرة سواء من طرف دول العبور أو دول الاتحاد الأوربي وغيره ومدى تعارضها مع المواثق والعهود الدولية ذات الصلة وكذا ما يعانيه المهاجرون وطالبي اللجوء سواء من المغرب أو من دول جنوب الصحراء، من انتهاكات وتمييز واستغلال خصوصا في ظروف الجائحة.

1 - معلوم أن السياسات الحالية المتعلقة بمجال الهجرة مبنية بالأساس على القمع وإغلاق الحدود وتجريم الهجرة في تعارض صارخ مع المواثيق الحقوقية الدولية، أين يكمن الخلل في رأيكم؟

قبل الحديث عن الوضعية الحالية لسياسات الهجرة واللجوء باعتبار الارتباط الحاصل بين الوجهين لعملة واحدة هي محاولة التنقل من بلد لآخر... لا بد من الإشارة والتأكيد على أن المسلسل الحالي للتراجعات بدآ مع السياسات النيو-استعمارية الجديدة التي تبنتها الدول الأوروبية وبالضبط مع إرساء اتفاقيات شنكن، التي أرست قواعد مسلسل روما لتوحيد "المعسكر" الأوروبي ووضعها قواعد التعامل مع حدود الدول المجاورة ل "الاتحاد الأوروبي". وبالفعل وضعت صيغ للحد من الحق من التنقل والولوج لهذه الدول... وتتابعت القرارات وتم توقيع كل الاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول المحور (المحور الأوروبي) ودول الجنوب والدول الشرقية مستكملة هيمنة الثلاثي "فرنسا-المانيا وبريطانيا" على الاقتصاد الأوروبي والتجارة العالمية.

هذه السياسات هي التي انضم لها المغرب وانعكست اقتصاديا واجتماعيا على واقع بلادنا ذو الاقتصاد التبعي... وبالفعل في مجال الهجرة أول عمل تم إرساؤه هو "إطار" سمي قانون الهجرة لسنة 2003 (قانون 02.03) والذي عكس التوجهات الجديدة لسياسة الهجرة واللجوء (حراسة الحدود، مراقبة الوافدين للمغرب، منع وضع سياسة للإرجاع....).

لقد عمل المغرب منذ 2003 على تطبيق السياسة الأمنية الأوروبية، واستمر تدفق المهاجرين/ات من الدول الإفريقية والآسيوية والشرق الأوسط. ونظرا لموقع المغرب المحاذي للحدود الأوروبية... ومع تأزم الوضع الاجتماعي في بلادنا، انضاف لهؤلاء الكثير من الشباب المغاربة في محاولة الهروب للضفة الأخرى وخصوصا من مناطق الاحتقان كالحسيمة، والناضور،...).

وبالطبع مع كل خطوة يلجأ لها الاتحاد الأوروبي لحماية سياسته إلا والمغرب ينخرط ويجتهد في الخطط لإنجاحها قائما بدور دركي أوروبا: إفراغ أماكن تجمعات المحاولين/ات الوصول إلى الضفة الأخرى ابتداء من 2005، اعتقال جل المحاولين/ات عبور الحدود المغربية-الإسبانية، خلق شروط اللااستقرار واتباع سياسة الإرجاع للحدود الجزائرية (أقرب حدود للدخول للمغرب)، تنقيل المهاجرين/ات بدون أوراق من منطقة إلى أخرى (من المدن الحدودية في الشمال إلى مدن الجنوب: اكدير، تيزنيت، شتوكة أيت بها...)، وأخيرا تحويلات مدن العيون والداخلة إلى طرفاية وأكدير وتزنيت...)، وكذا التنسيق مع المنظمة العالمية للهجرة لإرجاع المهاجرين/ات إلى بلدانهم بدعوى المساعدة من أجل الاستقرار... كل هذه الأساليب شابتها العديد من الخروقات ضدا على القوانين المحلية (دستور 2011، الفصل 16 و17 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين وعائلتهم، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية سيداو، معاهدة جنيف حول اللجوء...):

عرفت المرحلة الأخيرة وخاصة منذ 2020 مع جائحة كرونا، أحلك الظروف للمهاجرين/ات فبعد إعلان المغرب عن حالة الطوارئ والاعتماد على رخص التنقل، وجدت هذه الفئة وخاصة الذين لا يتوفرون على وثائق رسمية غير معنيين من الحق في التنقل والخروج من بيوتهم لعدم توفرهم على رخص التنقل...

الحرمان من الحق في التنقل حسب الفصل 16 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان؛

الاعتقال التعسفي في مخافر الشرطة دون أي احترام لشروط الاعتقال؛

اللجوء إلى الإرجاع للحدود رغم ما يشكله ذلك من مخاطر (الحدود المغربية الجزائرية، الحدود المغربية الموريطانية)؛

الحرمان من الاستقرار وغياب مراكز اجتماعية خاصة لتجميع المهاجرين/ات؛

قبول إرجاع الأطفال خاصة من اسبانيا وفرنسا ضدا على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل... والخطير في الأمر توقيع اتفاقيات خاصة بالإرجاع كما هو الحال مع اسبانيا وفرنسا؛

عدم استثناء النساء من عملية الاعتقال والإرجاع والتنقيل ضدا على سلامتهن كما نصت عليه اتفاقية سيداو؛

ضعف تدخل أجهزة الإنقاذ المغربية في الكثير من الحالات رغم خطر البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ورغم النداءات من أجل الإنقاذ؛

التلكؤ في الاعتراف بالحق في اللجوء والتعامل غير الواضح رغم وجود لائحة للمفوضية السامية للاجئين للذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، هذا في غياب قانون واضح للجوء الذي لم يخرج بعد للوجود. <<<

لم تتوقف محاولات الوصول إلى الضفة الأخرى خصوصا إلى جزر الكناري مما أدى إلى تزايد عدد المفقودين والوفيات واعتقال الكثير منهم سواء بعد إرجاعهم للمغرب أو في جزر الكناري...

<<<

2 - بفعل جائحة كوفيد19- تعمقت معانات المهاجرين وطالبي اللجوء المتواجدين بالمغرب بالإضافة إلى رفض السلطات تجديد أوراق الإقامة للعديد منهم بفعل فقدانهم لعملهم كيف ترون واقع المهاجرين وطالبي اللجوء اليوم بالمغرب؟

بالطبع عرفت المرحلة الأخيرة وخاصة منذ 2020 مع جائحة كرونا، أحلك الظروف للمهاجرين/ات فبعد إعلان المغرب عن حالة الطوارئ والاعتماد على رخص التنقل، وجدت هذه الفئة وخاصة الذين لا يتوفرون على وثائق رسمية غير معنيين من الحق في التنقل والخروج من بيوتهم لعدم توفرهم على رخص التنقل... وهذا يعني صعوبة التموين، وصعوبة انتقائهم المواد الغذائية الأساسية، لدرجة أن أغلبهم خرج للشوارع طلبا للمساعدة رغم كل الظروف... وقد تم اقتياد الكثير منهم لمراكز الدرك ومقرات الشرطة لعدم توفرهم على الرخص... أما البرامج التي وضعتها الدولة لمساعدة الفئات الفقيرة فقد تم استثناهم منها وكان المصدر الوحيد لمساعدتهم هي تدخل بعض الجمعيات والكنائس لتوزيع المساعدات، وتدخلت السلطات حتى لا يتوسع التضامن؟؟ كل هذه المآسي تزامنت مع استمرار التدخلات في الكثير من المدن الشمالية كالناظور وطنجة... واستمر تحويل العديد من هؤلاء المواطنين/ات لمدن في وسط البلاد كبني ملال وخريبكة وكذا الجنوب أكدير... أما في المناطق الجنوبية (العيون، طرفاية والداخلة...) فقد وصلت الأوضاع إلى حد اعتقال المهاجرين/ات في مراكز أو "مقرات" وجُمع المصابون مع غير المصابين وضعف إخضاعهم للتحاليل... وقد انتفض أعداد كثيرة من هؤلاء في "المراكز" بالعيون وتم تحويلهم إلى مدن أخرى... هذا ولم تتوقف محاولات الوصول إلى الضفة الأخرى خصوصا إلى جزر الكناري مما أدى إلى تزايد عدد المفقودين والوفيات واعتقال الكثير منهم سواء بعد إرجاعهم للمغرب أو في جزر الكناري...

أخيرا نشير أن ما سمي بتسوية الأوضاع الإدارية في مرحلتيها 2014 و2017 لم تسفر عن نتائج، عكس ما ادعت الدعاية الرسمية، خصوصا في المرحلة الثانية حيث لم يُقبل على المكاتب إلا القليل من المواطنين/ات جنوب الصحراء، نظرا للإحباط الذي تركته التسوية الأولى التي اكتفت بتوزيع البطائق الوطنية بدون سياسة حقيقية للإدماج... والخطير في الأمر أن الذين انتهت صلاحية بطائقهم الوطنية وجدوا عراقل جديدة لم تكن منتظرة، واتضح أن الدولة اعتمدت خطابا جديدا تراجعت فيه عما صرحت به في بداية ما سمي بالتسوية، والواضح أن التسوية كانت في مجملها حملة دعائية تستهدف تلميع سياسة المغرب في مجال الهجرة واليوم العديد منهم بدون أوراق وربما سيكون مصيرهم الإرجاع لبلدانهم.

إن ما سمي بتسوية الأوضاع الإدارية في مرحلتيها 2014 و2017 لم تسفر عن نتائج، عكس ما ادعت الدعاية الرسمية، خصوصا في المرحلة الثانية حيث لم يُقبل على المكاتب إلا القليل من المواطنين/ات جنوب الصحراء، نظرا للإحباط الذي تركته التسوية الأولى التي اكتفت بتوزيع البطائق الوطنية بدون سياسة حقيقية للإدماج...

3 وفق الأحداث الأخيرة في شمال المغرب لا حظ المهتمون بقضايا الهجرة أنه يتم الزج بقضايا المهاجرين وطالبي اللجوء وبحقوق المهاجرين المغاربة بأوروبا في صراعات سياسية لا علاقة لهم بها، كيف تقيمون هذا الوضع؟

لم تقف سياسة الاضطهاد للمهاجرين/ات الهاربين من الحروب والفقر والقمع عند حد المنع من التنقل والاعتقال والتعرض للخطر بل أصبحت الهجرة ورقة سياسية، استغلها البعض لتقوية العنصرية، واستغلها البعض الآخر لتصفية حسابات سياسية وهذا ما وقع بين المغرب واسبانيا. فبدل اللجوء للحوار لحل المشاكل التي تعرفها العلاقات المغربية الاسبانية، عمد المغرب إلى استغلال الشباب الموجود في وضعية فقر وبطالة وإغرائهم بما "سمي" بفتح الحدود حيث عمد الآلاف من المواطنين/ات (أفرادا وعائلات...) إلى عبور الحدود تجاه سبتة... معتقدين أنهم وصلوا إلى الفردوس المنشود، لكن السلطات الإسبانية عمدت مباشرة إلى إرجاع أغلبهم للمغرب، والخطير في الأمر أن الأطفال لم ينجوا من هذا الإرجاع... وهو ما يعتبر استغلالا للمآسي الإنسانية في صراعات بين الدول...

4 كيف ترون دور المجتمع المدني في صون واحترام حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء؟

من خلال هذه السيرورة المرتبطة بملف الهجرة يتضح أننا أمام استغلال للمآسي الإنسانية للتراجع عن الحقوق الأساسية للمواطنين/ات وإيهام المجتمع الدولي أن التنقل بين الدول هو سبب الأزمات التي تعاني منها الدول وخصوصا الدول الرأسمالية... ولولا العمل الدؤوب للجمعيات الملتزمة بقضايا شعوبها لأصبح المهاجر مجرم لأنه حاول البحث عن الاستقرار والعيش الكريم... وفي المغرب تعمل المنظمات الحقوقية والمنظمات الإنسانية على فضح الأوضاع التي تعيشها هذه الفئة وبالخصوص بالتأكيد على حقوقهم المعترفة بها دوليا وأمميا... ولولا حيوية هذه المنظمات سواء في المغرب أو الدول الأخرى لأرجعتنا الأنظمة الرأسمالية لنظام العبودية للحفاظ على الأرباح ومواجهة الأزمات التي تعرفها من حين لآخر.

من خلال هذه السيرورة المرتبطة بملف الهجرة يتضح أننا أمام استغلال للمآسي الإنسانية للتراجع عن الحقوق الأساسية للمواطنين/ات وإيهام المجتمع الدولي أن التنقل بين الدول هو سبب الأزمات التي تعاني منها الدول وخصوصا الدول الرأسمالية...

نضال فلاحي قبائل لهري تاجموت بووزال يتوج بالانتصار

بعد حملة إشهارية من طرف السلطة المحلية وإدارة المياه والغابات لنظام التحفيظ الجماعي ومسطرته المجانية، انخرطت ساكنة قبائل لهري-بوكركور؛ تاجموت وبووزال بحسن نية في العملية، مسخرة وقتها وجهدها وجزء من مواردها رغم فقاعة المجانية لإنجاح هذه المسطرة والتي صارت أهدافها البعيدة معروفة من طرف الجميع، حيث أن موارد المحافظة العقارية تفوق ما يدره الفوسفاط على الخزينة، إنهم يقدمون الفتات باليمنى ليحلبوا العرق والدم باليسرى... وهكذا تمت مباشرة المسطرة من أراضي تكسوها نباتات غابوية وكانت فرصة ثمينة بالنسبة للفلاحين من أجل التخلص بطريقة نهائية من قطعان الخنازير التي تطلقها إدارة المياه والغابات من حين لآخر في المنطقة لتسهيل عملية ترحيل الساكنة، فالتحفيظ بالنسبة لهم سيكون المناسبة التي لن تتاح مرتين لتطهير أراضيهم من وجود هذه المخلوقات التي أهلكت زرعهم وروعت أمنهم. وبما أنه، حسب النصوص المؤطرة للتحفيظ الجماعي، لا يمكن تحفيظ أي أرض تم إصدار مرسوم إعلان تحديدها الإداري في الجريدة الرسمية، وبما أن المحافظة العقارية دشنت أشغالها بتلقي طلبات تحفيظ هذه الأراضي أولا، فإن الساكنة قررت التفاعل الإيجابي وعينها موجهة على إنهاء رعب اقتلاعها من جذورها. ولكنه بعد مضي سنتين ومطالبة الساكنة بنظائر رسومها العقارية فوجئت بتحفظ إدارة المحافظة على حوالي 593 مطلب بدعوى احتمال تقديم إدارة المياه والغابات لتعرضات على العملية حينا، وبمطالبة الساكنة بنسيان تلك المطالب التي تم تقديمها وانتظار انصرام آجال جديدة لوضع مطالب تأكيدية تستلزم شواهد إدارية لن تمنح لهم إطلاقا، وكل هذا في سبيل تمكين إدارة المياه والغابات من تحديد أراضي هؤلاء الفلاحين ونقل عبء إثبات ملكيتهم التي توارثوها أبا عن جد منذ مئات السنين إلى عاتقهم، خصوصا وأن الحيازة في هذا الخصوص حسب اجتهادات لمحكمة النقض لا ترتفع فوق مقتضيات ظهير 1917 الذي جاء مؤيدا ومكملا لظهير آخر مذيل بتوقيع اليوطي وهو ظهير 1916 الذي جاء في سياق معاقبة كل القبائل الثائرة والمقاومة للوجود الفرنسي... كل هذا أجج الوضع بالمنطقة فتعالى منسوب الاحتقان والغليان، لتنظم وقفات احتجاجية أمام كل الإدارات المعنية بهذا المشكل من إدارة المياه والغابات، والمحافظة العقارية، وقيادة لهري اكلمام-ازكزا، وعشرات اللقاءات والاجتماعات مع كل مسؤولي هذه الإدارات، ومراسلات لكل الجهات الرسمية لتحميلها مسؤوليتها الكاملة في مخطط تهجير غير مسبوق... إلا أن كل ذلك الماراطون من الحوارات والكم الهائل من المراسلات لم يثمر إلا وعودا كاذبة تخفي نوايا سيئة من إدارة المياه والغابات الطامعة في ضم حوالي 20.000 هكتار من الأراضي لرصيدها الغابوي بمنطقة الأطلس المتوسط...

ورفضا لحلول الانكفاء على الذات والاستسلام لمشيئة "المخزن" نظم الفلاحون صفوفهم وشكلوا تنسيقية من حوالي 15 شخصا يمثلون كل التجمعات السكنية التي تتواجد في الأراضي المعنية بالتعرض متحدين كل التهديدات والتخويف، ونظموا مسيرة احتجاجية تاريخية يوم الخميس 4 يوليوز 2019 من أمام إدارة المحافظة العقارية من النساء والرجال في اتجاه إدارة المياه والغابات، مؤازرين بمناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة والنهج الديمقراطي، كما قررت التنسيقية فتح معتصم اسمته معتصم المنكوبين أمام مقر جماعة لهري، وهو الاعتصام الذي تم تعليقه بعد حوارات مع السلطة المحلية وتقديم وعود جازمة بحل المشكل وثني إدارة المياه والغابات عن كل تنقل أو تواجد استفزازي بأراضي القبائل الثلاث: لهري، تاجموت وبووزال...

لقد انتصر نضال الفلاحين بتراجع إدارة المياه والغابات رسميا عن كل مطالبها في المنطقة ورفع يدها عن حوالي 4000 هكتار من الفدادين والحقول، وأعلنت تنسيقية القبائل انتصارها بتاريخ 15 يوليوز 2021 ليتم بذلك طي ملف عمر أزيد من 100 سنة، فتعلموا بذلك درس الاعتماد على قوتهم ووحدة صفهم للسير في طريق النضال المتصاعد حتى استرجاع آخر شبر من أراضيهم وحماية أصغر نبتة في براريهم، لقد مكنهم غباء المخزن من استخلاص دروس عظيمة في الوحدة والتنظيم، وغدا سيتصلب عودهم ويرتفع سقف مطالبهم للوقوف على قدمين صلبتين لطرح مسألة الأرض والسياسة المائية بصوت أكثر جهورية ووضوحا...

في الذكرى 100 لمعركة انوال المجيدة

ونحن نحتفي بالذكرى 100 سنة لانتصارات أنوال الخالدة، ذكرى معركة أنوال المجيدة :-21 07 - 2021 . ذكرى تعاد عقارب الزمان إلى الوراء قليلاً ، لتذكرنا وتذكر أحرار وحرائرالعالم بأسره بتلك الأسطورة الصامدة القاهرة للطغيان والمستبدين ، تلك المعركة الخالدة التي خاضها المجاهدين بقيادة المجاهد الكبير ، البطل العالمي محمد ابن عبدالكريم الخطابي ضد المستعمر الاسباني.

قد استطاع بحنكته السياسية وتجربته العسكرية ان يجعل من هذه المعركة ملحمة يلتحم حولها كل الاحرار في العالم من اجل استخلاص العبر والدروس في فن حرب الاستنزاف والعصابات .مما جعل هذا النوع من التكتيك الذي قام به مدرسة لكل الشعوب التواقة إلى التحرر .

معركة أنوال في 21 يوليوز1921 تعتبر من المعارك الشهيرة في التاريخ العسكري. حيث انتصر أهل جمهورية الريف في شمال المغرب بقيادة محمد عبد الكريم الخطابي على إسبانيا. فئة قليلة من الريفيين وبوسائل بسيطة حققوا نصرا على جيش عتيد وأسلحة متطورة فتاكة، وتمكن اهل الريف من قتل 25 ألف عسكري مستعمر من الإسبان.

المجد والخلود لشهداء التحرير والتحرر.

فيصل اوسار: الحسيمة

من وحي الأحداث

لفت انتباه وتسجيل موقف

التيتي الحبيب

الإخوة في تحالف الفيدرالية وفي الحزب الاشتراكي الموحد تبررون موقف المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية بهدف الفوز فيها والتأثير من داخل المؤسسات وإسماع برامجكم للدولة والتغيير من الداخل.

وأنتم مقبلون على هذه الخطوة وتنظمون صفوفكم من أجل ذلك نسمع ونقرأ أن ما يسمى بالتزكيات تجري بالطريقة الكلاسيكية والتي اعتمدتها الأحزاب المخزنية والملتحقة بدار المخزن. يرشح من الكواليس بأن عدوى التزكيات المشبوهة وأساليبها تكون قد انتقلت إلى بعض فروعكم أو جهاتكم.

إذا كان ذلك هو الواقع والحقيقة فكيف لكم أن تقنعوا المواطنات والمواطنين بأنكم مختلفون عن جوقة المخزن وأنتم تستقطبون محترفي الانتخابات. ما يثير الاستغراب هو ما نطلع عليه من كلام يبرر ضرورة اللجوء إلى محترفي الانتخابات كمرشحين لأن اليسار لا يمتلك تجربة في الميدان ولا يمكنه هزم الخصوم إلا باعتماده على لاعبين لهم الخبرة والدراية. يعتبر هذا الأمر لوحده كافيا على الحكم على فشل هذا اليسار في تغيير النظام من داخل مؤسساته لأنه يعتمد على جنود مرتزقة عوض جيش من المناضلين المخلصين. من جهة ثانية وبسعي هذا اليسار إلى التواصل مع الجماهير عبر هؤلاء المرتزقة ومحترفي الترشح للانتخابات أن ينفر الجماهير وحتى القواعد من هذه الأحزاب التي قررت أن تلعب هذه اللعبة البئيسة.

لا بد أيضا من تسجيل تلك المفارقة بين برامج وأطروحات هذا اليسار الانتخابوي والتي تدبجها المؤتمرات والمجالس الوطنية والندوات الداخلية القائلة بتخليق الحياة السياسية وبوضع شروط لها ومنها حل الأحزاب الإدارية ومساءلتها عن إفساد الحياة السياسية ومن منع استعمال المال والنفوذ من أجل تزوير الانتخابات وهلم جرا من الكلام المنمق من أجل دغدغة عواطف القواعد المناضلة، فهذه الشروط والمطالب سرعان ما يتم التخلي عنها والهرولة لاستعمال نقيضها وارتكاب نفس الممارسات التي يستعملها الخصوم بل السعي للتحالفات مع الأحزاب الإدارية التي من المفترض حلها لأنها ارتكبت جرائم سياسية أفسدت الوضع العام ومهدت أو ساهمت في جرائم ما ينعت بسنوات الرصاص.

لكل ذلك نلفت انتباه القواعد المناضلة إلى هذا السلوك الانتهازي للقيادات المتنفذة داخل اليسار الانتخابوي الذي يناقض الخطاب السياسي والبرامج والالتزامات التي قدمت في المؤتمرات وفي برامج سابقة. إن هذا السلوك يقود هذا اليسار إلى السير بخطى ثابتة وراء الاتحاد الاشتراكي للاندماج في المنظومة المخزنية طال الزمان أو قصر.